OXFAM

NORWEGIAN MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة
Committee for the Follow-Up on Women's Issues

أبعاد
abaad

مشروع لنا

الهويّات السياسية التحويليّة من أجل المساواة في النوع الاجتماعي
في الأردن والعراق ولبنان

تقرير الدراسة التشخيصيّة
الخاصة بلبنان

25 أيلول 2014

تنفيذ
أوكسفام وأبعاد والهيئة الأهليّة لمتابعة قضايا المرأة

قدمته:
لورا ماريتانو (المراقبة والتقييم/ المنهجيات النوعية)
كارلا باغانو (النوع الاجتماعي والتنمية)
أنطونيلا ليزامبري (المنهجيات الكمية)

الملخص التنفيذي 4

منهجيّة جمع البيانات 5

ملخّص النتائج 6

تقييم المخاطر 12

الفصل الأوّل: خلفية وأهداف الدراسة التشخيصية 13

لنا: الهويّات السياسية التحويليّة من أجل المساواة في النوع الاجتماعي – الجزء المخصّص للبنان 13

منهجية مشروع "لنا" 13

نظرية التغيير الخاصة بمشروع "لنا" 14

الغرض من الدراسة التشخيصية 17

الفصل الثاني: منهجية الدراسة التشخيصية 18

المرحلة الأولى – وضع الصيغة النهائية للمنهجية 18

المرحلة الثانية – تنفيذ الدراسة التشخيصية 24

المرحلة الثالث – تحليل البيانات وكتابة التقارير 32

الفصل الثالث: تشخيص عينة الأشخاص 35

صنّاع التغيير والرجال والنساء المستهدفين من المجتمع المحلي ومجموعة الضبط 35

ملخص النتائج الرئيسية 35

الفصل الرابع: نتائج التشخيص المعاكسة للمؤشرات 38

الهدف العام – المؤشر رقم 1: تقدّم في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة 38

4.2 الهدف العام – المؤشر رقم 2: ارتفاع عدد النشاطات وقوة تأثير الحركات الاجتماعية 43

الهدف العام – المؤشّر رقم 3: تحسين الترتيب في حقوق الإنسان 47

الهدف المحدّد – المؤشر رقم 1: النظرة إلى مشاركة النساء في الحياة السياسية 53

الهدف المحدّد – المؤشر رقم 3: صنّاع التغيير يبلغون عن زيادة المشاركة والمساواة في النوع الاجتماعي 61

النتيجة رقم1 – المؤشر رقم 1: صنّاع التغيير والنظرة إلى أدوار النوع الاجتماعي 70

النتيجة الأولى – المؤشر رقم 2: ردّة فعل المجتمعات تجاه المشاركة السياسية للنساء 83

النتيجة الثانية – المؤشر رقم 3: صنّاع القرار ومفهوم المشاركة السياسية للنساء 88

ملخص عن النتائج 88

الفصل الخامس: الدروس المستخلصة والتوصيات 95

الدروس المستخلصة والتوصيات حول تنفيذ المشروع 95

صانعات التغيير والحلفاء 97

نساء من أجل المجتمع 98

صنّاع التغيير وأعضاء المجتمع من الرجال 98

أصحاب المصلحة 98

الملخص التنفيذي

تم إجراء هذه الدراسة التشخيصية الشاملة للحصول على توصيف، ما قبل عملية التدخل، لوضع أصحاب المصلحة في مشروع "لنا": "الهويات السياسية التحويلية من أجل المساواة في النوع الاجتماعي في الأردن والعراق ولبنان".

يتم تنفيذ مشروع "لنا" من قبل منظمة أوكسفام- بريطانيا وثلاثة من شركائها – منظّمة أبعاد، ومنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض)- العون القانوني، ومنظمة تمكين المرأة - على التوالي في لبنان والأردن وإقليم كردستان- العراق. المشروع ممول من قبل وزارة الخارجية النرويجية بميزانية قيمتها 2,246,947 دولار أميركي لمدة تمتدّ من 30 كانون الأوّل 2013 إلى 29 كانون الأوّل 2015. لكن التقرير التالي يتمحور فقط حول الدراسة المجراة في لبنان.

يشكل مشروع "لنا" الممتد على سنتين، المرحلة الأولى من مشروع ممتد على خمس سنوات يهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في صنع القرارت على الصعيدين العام والخاص في لبنان والأردن وكردستان العراق.

تم تصميم هذا المشروع استنادًا إلى منهجية محددة مستخدمة في حملات أخرى للدفاع عن حقوق المرأة، نفذّت بنجاح في كل من أوغندا (إرفعي صوتك) وجنوب آسيا (حملة وقف العنف ضد المرأة). تركّز هذه المنهجية على الأفراد كصنّاع التغيير. يتم اختيار هؤلاء الأفراد (المُسَمّين ب"صناع التغيير") بناءً على رغبتهم وسعيهم لإدخال التغيير إلى مجتمعاتهم بشأن المساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي وإشراك أفراد آخرين في جهود المناصرة. كما أنه سيتم العمل بشكلٍ متواصل على تحديد أفراد آخرين من المجتمع المحلي يكونون "صنّاع تغيير" و يستمرون بالعمل على تحقيق أهداف المشروع ذاتها، وتكون لهم القدرة على التأثير في أفراد آخرين من المجتمع المحلي. تُمكّن هذه المقاربة العملية وصول المشروع إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد. ويتوقّع أن يشهد الرجال والنساء المشاركون في المشروع تغييرات في مواقفهم وثقتهم بنفسهم ومعرفتهم وممارساتهم الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

كما يهدف المشروع إلى اختيار "مشكّلي الآراء" وصنّاع القرار الرئيسيين ضمن الفئات الثلاث المذكورة في ما يلي:

أ) الحلفاء: وهم منظّمات حقوق المرأة و جهات فاعلة أخرى (المدارس، الشركات، النقابات والاتحادات العمالية، النوادي، ومجموعات أخرى)، سيعملون، بالتعاون مع "صنّاع التغيير"، على إنشاء حلف هدفه العمل مع "مشكّلي الآراء" وصنّاع القرار والسياسات على قضايا مرتبطة بالترويج لأجندة المساواة في النوع الاجتماعي؛

ب) أصحاب المصلحة المستهدفون هم السلطات الوطنية والجهات الإدارية الوطنية والأحزاب السياسية والشباب وصنّاع القرار ونقابات المحامين والقطاع الخاص والجهات المحلية المؤثرة ألخ. وهم مستهدفون من قبل صنّاع التغيير والحلفاء للتأثير على قراراتهم بشأن المساواة في النوع الاجتماعي وللتصدي لحرمان المرأة الممنهج من حقوقها؛

ج) المعارضون وهم الذين يتصدون للتغيير المنشود. سيتم وضع إستراتيجيات للتخفيف من تأثير هذه الفئة.

بناءً على العمل المنجز في السنتين الأولتين، تبدأ المرحلة الثانية من المشروع الممتدة على ثلاث سنوات والتي ستركّز بشكلٍ أساسي على تعزيز: أ) العمل على الصعيد الوطني والمحلي و ب) شبكة الحلفاء (الحلف) التي ستقوم بحملة مناصرة وضغط على الصعيد الإقليمي وستنشئ "بيت المساواة في النوع الاجتماعي".

منهجية جمع البيانات

تم تصميم أدوات لجمع البيانات النوعية (مجموعات النقاش الموجه والمقابلات) والكمية (عمليات المسح) لإجراء الدراسة التشخيصية والنظر في ما يلي:

1. الهدف العام: توصيف حال تطبيق حقوق المرأة ووضع الحركات الاجتماعية بشأن أجندة المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية.
2. الهدف المحدّد والنتيجة رقم 1: اهتمام أو دعم رجال ونساء من المجتمع لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، وتقييم المرأة لدورها.
3. النتيجة رقم 2 ورقم 3: مواقف صنّاع التغيير من رجال ونساء وثقتهم بأنفسهم (النساء فقط) ومدى التزامهم وعملهم وقدرتهم على مناصرة قضايا المساواة في النوع الاجتماعي.
4. النتيجة رقم 3: مواقف الحلفاء المحددين وأصحاب المصلحة المستهدفين، وقدرة الحلفاء على مناصرة قضايا المساواة في النوع الاجتماعي.
5. إدارة المخاطر خلال مرحلة تنفيذ المشروع.

تم إجراء مراجعة مكتبية لمستندات المشروع الأساسية ومنشورات أخرى – بما في ذلك المقالات الأكاديمية والصحفية والمدونات وتقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقارير الظل ومؤشرات حقوق الإنسان والمرأة – قبل وبعد القيام بالعمل الميداني من أجل توفير السياق والأسس لتفسير وتحليل البيانات الكمية والنوعية. تم أجراء العمل الميداني النوعي في لبنان خلال شهر أيار 2014، في حين تم إجراء عملية جمع البيانات وإدخالها من خلال المسح خلال شهري حزيران وتموز 2014. تم تطبيق آليات مراقبة نوعية البيانات من أجل ضمان نوعية البيانات المجموعة، كما تم اعتماد إجراءات لتخفيف المخاطر عندما واجهت عملية جمع البيانات وإدخالها بعض المشاكل.

هذا وقد تم تحليل كافة البيانات النوعية والكمية، الأولية منها والثانوية، والتدقيق بها بشكلٍ متواصل. من خلال مراجعة عدة آراء من وجهات نظر مختلفة ودمجها بعضها ببعض، تم التمكن من تحديد الأنماط المتشابهة وتفسير التناقضات الظاهرة التي أدت إلى تقييم وتشخيص سليم للوضع في مناطق التركيز الرئيسية المشاركة في مشروع "لنا".
تم استهداف الفئات التالية من الناس في هذه الدراسة التشخيصية:

- 270 رجلاً وامرأة من أفراد المجتمع المحلي من خلال عملية مسح
- 30 رجلاً وامرأة من صنّاع التغيير من خلال عملية مسح
- 40 رجلاً وامرأة من أفراد المجتمع المحلي وصناع التغيير من خلال مجموعات النقاش الموجه
- 10 حلفاء وأصحاب مصلحة مستهدفين.

تم تحديد صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي وفقًا للمعايير التالية:

1) السكن في أماكن مستهدفة من قبل المشروع؛
2) 50 في المئة من الرجال و50 في المئة من النساء
3) صنّاع قرار يظهرون معرفة كبيرة واهتمام بالقيام بنشاطات للمجتمع المحلي أكثر من أفراد المجتمع المحلي الآخرين.

تم التقييد بهذه المعايير إلى حد كبير، غير أنه ولتسهيل عملية اختيار المشاركين، فاق عدد النساء عدد الرجال في مجموعة المشاركين المختارة. إضافة إلى ذلك، نذكر في ما يلي ثلاث ميزات رئيسية تتمتع بها مجموعة الناس التي شملتها عملية المسح:

- يتراوح معدل أعمال صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي بين 35 و36 سنة؛
- بشكلٍ عام يتمتّع صنّاع التغيير بتحصيل علمي أكبر من أفراد المجتمع المحلي؛
- يتمتع لبنان بمستوى تحصيل علمي مرتفع جدًا؛

تم تحديد الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين في عدّة قطاعات من الحياة الاجتماعية والسياسية وفقًا لمعايير المشروع. في لبنان، تم تحديد الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين المهمين في الأحزاب السياسية ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة وفي اتحاد عماليّ واحد ونقابة واحدة.

ملخص النتائج

نتائج التشخيص الرئيسية المتناقضة مع المؤشرات هي:

الهدف العام: المؤشر رقم 1

الهدف العام: ترفض نسبة متزايدة من النساء والرجال كافة أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي مما يساهم في التطور نحو مجتمع ديمقراطي خالٍ من العنف وأكثر إنصافًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المؤشر رقم 1: دليل تقدّم في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

يظهر التحليل أنه وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية العديدة التي تم اتخاذها لمعالجة مشكلة التمييز على أساس الجنس في التشريعات، ما زالت بعض التحديات الهامة موجودة، لا سيما تلك المتعلقة بالجنسية والأحوال الشخصية والعائلة وصنع القرارات على الصعيد الوطني ووضع المرأة في المجتمع المحلي.

في لبنان، ما زالت مطالب المجتمع المدني الصلب والقوى السياسية الديمقراطية غير مسموعة من قبل الحكومة،وهي مطالب داعية لاعتماد تشريعات متماسكة ضد التمييز وإزالة التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (خاصةً تلك المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية) وإصلاح التشريعات الجزائية وقانون الأحوال الشخصية. وينعكس استمرار هذا الإطار القانوني التمييزي على مسائل جوهرية في البلاد، كحقوق الجنسية والحقوق والواجبات الشخصية ضمن العائلة. يؤثر هذا الإطار على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرارات على كافة المستويات لأنه يسمح بمواقف وممارسات وسلوكيات تمييزية لا سيما ضمن العائلة وفي الإطار الإجتماعي التقليدي (والطائفي).

الهدف العام: ترفض نسبة متزايدة من النساء والرجال كافة أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي مما يساهم في التطور نحو مجتمع ديمقراطي خالٍ من العنف وأكثر إنصافًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المؤشر رقم 2: المنظمات غير الحكومية الرئيسية ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والأكاديميون في لبنان يشيرون إلى تزايد نسبة نشاطات وتأثير الحركات الاجتماعية الرافضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

الهدف العام: المؤشر رقم 2

حققت حركات الدفاع عن حقوق المرأة نتائج جزئية فقط في نضالها من أجل المساواة في النوع الاجتماعي من حيث صنع القرارات. في البلدان الثلاثة، تواجه هذه الحركات عوائق كبيرة أهمها النظم القبلية والطائفية السياسية المدعومة من إيديولوجيات ذكورية تستثني المرأة من مراكز السلطة أو تدمجها في المسار المؤسساتي العام. وهذا الوضع غالبًا ما يسبب انقسامًا بين حركات الدفاع عن حقوق المرأة في القضايا الإستراتيجية والتكتيكية.

يتميّز لبنان بسياق ما زال تعريف الهويات الجنسية والحصول على حقوق المرأة فيه أسير النظام السياسي الطائفي والمذهبي الذي يتميّز بقيم ذكورية قوية. في حين حققت النساء بعض الإنجازات في بعض مجالات الحياة (الاجتماعية والاقتصادية منها)، إلا أن التصديق على تشريع عدد كبير من حقوقهن لم يتم بعد ولم يحظ بالدعم الكامل من النظام السياسي (قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ألخ.). إضافة إلى ذلك، تعاني الحركة النسوية من الإنقسام في مسألة الموارد وفي إيجاد هدف مشترك وتحديد الوسائل التي يجب اعتمادها لتحقيق ذاك الهدف، كاللجوء إلى الصدام أو تفاديه.

الهدف العام: المؤشر رقم 3

الهدف العام: ترفض نسبة متزايدة من النساء والرجال كافة أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي مما يساهم في التطور نحو مجتمع ديمقراطي خالٍ من العنف وأكثر إنصافًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

المؤشر رقم 3: تحسّن في موقع البلدان المستهدفة في تصنيف احترام حقوق الإنسان ولا سيّما حقوق المرأة منها ومؤشرات الديمقراطية عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

مع أن البلدان الثلاثة التي تم تقييمها أظهرت أوجه شبه كثيرة تعود جميعها للبيئة التقليدية والمجتمع والسياسة، ما زال من الممكن تحديد فوارق مهمة بينها. وفي حين ما زال لبنان على طريق تحقيق الهدف الإنمائي الثالث للألفية، إلا أنه احتل موقع أفضل من الأردن والعراق في آخر تصنيف لمؤشر التنمية البشرية. وفي الوقت عينه كانت مؤشرات لبنان الخاصة بالنوع الاجتماعي سلبية في ما يتعلق بمؤشر المساواة في النوع الاجتماعي ومؤشر التمكين الاقتصادي للمرأة مقارنة بهما.

النتيجة رقم 1: ينشط النساء والرجال في المجتمعات المحلية المستهدفة وقد نجحوا في جعل النظرة للمساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية أكثر إيجابية.

المؤشر رقم 1: نسبة الرجال والنساء من صنّاع التغيير المستهدفين الذين أبدوا تغييرات إيجابية في نظرتهم للأدوار التي يتولاها كل نوع اجتماعي عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

الهدف المحدد: المؤشر رقم 1

الهدف العام: تتمتع النساء في المجتمعات المحلية المستهدفة في لبنان بنسبة مشاركة متزايدة في صنع القرارات في المجالين العام والخاص.

المؤشر رقم 1: تحسّن النظرة إلى المرأة في المجتمعات المحلية المستهدفة وإلى دورها ومشاركتها في صنع القرارات عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

أظهرت مجموعة النساء المستهدفة من المجتمع في لبنان مستوى عالٍ من القدرة على إجراء تقييم ذاتي لدورهن في صنع القرارات على الصعيدين العام والخاص.

أعطت معظم النساء المستهدفات من المجتمعات المحلية في لبنان تقييمًا إيجابيًا لدورهن في صنع القرارات في مختلف مجالات الحياة. النسبة جاءت أفضل في القطاع الخاص والصعيد الاجتماعي (ما يقارب 90% منهن)، مقارنةً بالصعيدين الاقتصادي والسياسي (ما يقارب 70 % منهن). ويظهر هذا التوجه أن النساء اللبنانيات تعطي ،بشكلٍ عام، تقييمًا ذاتيًا أفضل لدورهن في صنع القرارات من التقييم الذي تعطيه نساء الأردن والعراق.
أثناء إجراء مجموعات النقاش الموجه، عندما تمت مناقشة بعض المحاور بحرية أكبر وبعمق أكبر، عبّرت الغالبية الكبرى من النساء بشكلٍ قوي عن أنهن يعتبرن "الصيت" أحد العناصر الأساسية التي تسيطر وتحد من حريتهن في حياتهن الشخصية والاجتماعية والمهنية والسياسية.

الهدف المحدد: المؤشر رقم 3

يتمتّع صنّاع التغيير من الرجال والنساء بشكلٍ عام بمستويات التزام جيدة بمسألة صنع المرأة للقرارات في مختلف مجالات الحياة. تشارك النساء بنسبة أكبر على صعيد المجتمع المحلي في حين يظهر أن الرجال يتمتعون بنسبة أكبر من المشاركة والخبرة في المجالات السياسية. تتراوح نسبة صنّاع التغيير الذين لا يملكون أي خبرة في تنفيذ عمل عام حول قضايا متعلقة بالنوع الاجتماعي، بين 20 و30 في المئة. في لبنان، ظهرت نسبة أعلى من الخبرة على الصعيدين الوطني والسياسي.

النتيجة رقم 1: المؤشر رقم 1

الهدف العام: تتمتع النساء في المجتمعات المحلية المستهدفة في لبنان بنسبة مشاركة متزايدة في صنع القرارات في المجالين العام والخاص.

المؤشر رقم 3: عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص، نسبة صنّاع التغيير القادرين على:
3-1 كتابة التقارير بشأن نسبة التزام متزايدة وإيجابية بمشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص.
3-2 كتابة التقارير بشأن تزايد نسبة النشاطات المروجة للمساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة وتوليها مناصب قيادية في كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة.

أظهرت مواقف صنّاع التغيير تجاه صنع النساء للقرارات في مجالات متنوعة من مجالات الحياة تغييرًا ملحوظًا. كما سجّلت صانعات القرار في لبنان أعلى نسبة (الدرجة رقم 5) في ما يخص المواقف الإيجابية بشأن صنع النساء للقرارات في مجالات مختلفة من الحياة والثقة بالنفس في ما يتعلق بصنع القرارات بشأن حياتهن.

النتيجة رقم 1: المؤشر رقم 2

النتيجة رقم 1: ينشط النساء والرجال في المجتمعات المحلية المستهدفة وقد نجحوا في جعل النظرة للمساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية أكثر إيجابية.

المؤشر رقم 2: نسبة النساء والرجال (من غير صنّاع القرار) في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين تجاوبوا بشكلٍ إيجابي مع القضايا المرتبطة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

تطغى النظم السياسية الذكورية والطائفية التي غالبًا ما تستثني النساء من المشاركة في الحياة السياسية.
أظهرت النساء المستهدفات في المجتمع المحلي في لبنان نسبة اهتمام منخفضة في المشاركة بالحياة السياسية. ويعود سبب ذلك إلى شعور قوي بعدم الثقة بالنظام السياسي الطائفي اللبناني، الذكوري جدًا بطبيعته والذي لا يفسح أي مجال أمام إشراك المرأة. وفي هذا السياق، عندما يسيطر النظام السياسي الذكوري على الحياة السياسية، تشعر النساء بعدم ثقة واستياء من السياسة، حتى لو كان الوضع بالنسبة لمؤشرات أخرى، أفضل من البلدان الثانية لكل من الرجال والنساء.

النتيجة رقم 2: المؤشر رقم3

النتيجة رقم 2: يعمل صنّاع التغيير وحلفاؤهم بشكلٍ فعّال في حملة مناصرة مشتركة لرفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

المؤشر رقم 3: عدد من مشكّلي الآراء وصنّاع القرار المستهدفين الذين أظهروا تحسنًا في نظرتهم لمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

بعد الأخذ بالاعتبار أن المعايير الرئيسية لاختيار الحلفاء هي "دعم المساواة في النوع الاجتماعي في صنع القرارات" و كون الغالبية العظمى من أصحاب المصلحة الذين أجريت المقابلة معهم من الحلفاء، كان من الطبيعي أن تظهر البيانات المجموعة أن إجمالي المشاركين تقريبًا أبدوا مواقف إيجابية أو إيجابية جدًا حيال مشاركة المرأة في صنع القرارات في القطاع الخاص والمجالين الاقتصادي والسياسي. وعلى الرغم من ذلك، تماشيًا مع النتائج الواردة في هذا التقرير التشخيصي، يظهر لبنان تردّد أقل من البلدان الأخرى حيال تولي المرأة صناعة القرارات في المجال الاقتصادي والقطاع الخاص.

المؤشر رقم 2: نسبة النساء والرجال (من غير صنّاع القرار) في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين تجاوبوا بشكلٍ إيجابي مع القضايا المرتبطة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

النتيجة رقم3: المؤشر رقم1

النتيجة رقم 3: تحسن مستوى التعاون بين شركاء المشروع وأعضاء الحلف وارتفاع مستوى قدراتهم من خلال العمل والتعلّم المشترك.

المؤشر رقم1: دليل على تغييرات إيجابية هامة (على عكس التشخيص) على صعيد إستراتيجيات و/أو ممارسات الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين المستهدفين بالاستناد إلى التعلّم على الصعيد الإقليمي عند انتهاء المشروع، مع التركيز على منظمات وإئتلافات وشبكات الدفاع عن حقوق المرأة.

صنّاع التغيير

بشكلٍ عام، يتمتّع صنّاع التغيير من النساء والرجال على حد سواء في لبنان بقدرة جيدة على فهم مفاهيم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة حيث تكون متجذّرة في الأفكار التقليدية. كما أظهرت صانعات التغيير اللبنانيات قدرة جيدة على معرفة المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة (85%). ومع ذلك، 30 في المئة منهم لا يزالون يعتقدون أن أدوار الجنسين متجذرة في الطبيعة و/أو التقاليد ويعتقدون أنه لهذا السبب يجب احترامها.

يتحلى الرجال بشكلٍ عام بثقة أكبر حيال مهارات المناصرة التي يتمتعون بها، لا سيما تلك المرتبطة بالمجال العام. غير أن الجميع يحتاج إلى ورشات بناء قدرات في مجالات كالتخطيط الإستراتيجي والمناصرة والإعلام والتعبئة. وكل صنّاع التغيير، لا سيما الرجال منهم، يحتاجون إلى تلقي الدعم لبناء صلات مع إئتلافات ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة. هذه الحاجة موجودة في لبنان وإن كانت بنسبة أقل من البلدان الأخرى المستهدفة.

الحلفاء

بشكلٍ عام، يتمتع الحلفاء المستهدفون بعملية التشخيص بقدرة جيدة، ولكن يمكن تحديد نقاط الضعف الفردية على صعيد القدرة التنظيمية لقضايا النوع الاجتماعي والقدرة المناصرة أو العمل مع منظمات الدفاع عن حقوق المرأة.

في لبنان، يبدو أن الحلفاء الثلاث الذين تم تقييمهم، يتمتعون بقواعد شعبية كبيرة وقدرة تنظيمية جيدة. كما أنّ كافة الحلفاء اللبنانيين لديهم صلات جيدة مع إئتلافات نسوية.

تقييم المخاطر

أظهرت عملية تقييم المخاطر أن المخاطر الرئيسية المرتبطة بالمشروع متعلقة بوضع سياسي وأمني غير مستقر يؤثر على المنطقة .والحالة تنذر بأن هذا الوضع قد تتسع رقعته لتشمل البلدان المجاورة. وقد يؤدي هذا إما لصراعات مسلحة مباشرة داخل البلدان المشاركة في مشروع "لنا" وإما إلى تطرف الهويات السياسية الطائفية والدينية على المستويين الوطني والإقليمي مما يعزز من قوة النظام الذكوري الذي يمنع تطبيق حقوق المرأة.

ويؤثر هذا السياق غير المستقر – حاليًا أو إذا تدهور الوضع أكثر – على مشروع "لنا" وأصحاب المصلحة الرئيسيين فيه. في الواقع، تظهر عملية تقييم المخاطر أنه يوجد:

1. احتمال متوسط/كبير لخطر عدم تجاوب الأحزاب السياسية والحكومات لمطالب حقوق المرأة ، أو عدم رغبتها أو عجزها عن العمل مع منظمات الدفاع عن حقوق المرأة.

2. احتمال متوسط ألا تشارك المجتمعات المحلية في عملية التغيير.
3. احتمال متوسط أن يعارض الزعماء الدينيون مشاركة النساء في البرنامج.
4. احتمال متوسط ألا ترغب منظمات الدفاع عن حقوق المرأة في العمل معًا على قضية واحدة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

لكن المخاطر الأخرى يمكن وصفها بـ"الداخلية" أي أنها من صلب المشروع وهي مرتبطة بشكلٍ رئيسي بإدارة العلاقات بين صنّاع التغيير والمجتمعات المحلييية والحلفاء وأصحاب العلاقة المستهدفين والخصوم. بالنسبة لنوعيّ المخاطر، تم اقتراح إجراءات تخفيفية. استنادًا إلى النتائج الواردة أعلاه، تم تلخيص العبر المستخلصة في الفصل الأخير لكل أصحاب المصلحة في مشروع "لنا" بالإضافة إلى توصيات للتطبيق وعملية مراقبة وتقييم.

الفصل الأوّل: خلفية وأهداف الدراسة التشخيصية

الفصل الأوّل: خلفية وأهداف الدراسة التشخيصية

لنا: الهويات السياسية التحويلية من أجل المساواة في النوع الاجتماعي – الجزء المخصّص للبنان

تهدف هذه الدراسة التشخيصية إلى إجراء تقييم قبل عملية التدخل لوضع أصحاب المصلحة في المشروع الذي تنفذه منظمة أوكسفام- بريطانيا مع شريكتها في لبنان منظمة أبعاد، والذي يركّز على صناعة النساء للقرارات ومشاركتهن في الحياة السياسية. مشروع "لنا" - الهويات السياسية التحويلية من أجل المساواة في النوع الاجتماعي في الأردن والعراق ولبنان مموّل بميزانية قيمتها 2,246,947 دولار أميركي لمدة تمتد من 30 كانون الأوّل 2013 إلى 29 كانون الأوّل 2015. لكن التقرير التالي يتمحور فقط حول الدراسة المجراة في لبنان.

يشكل المشروع المرحلة الأولى من مشروع أطول ممتد على خمسة سنوات يهدف إلى رفع نسبة مشاركة المرأة في صنع القرارت، على الصعيد العام والخاص.
يستند المشروع إلى فهم[1] معين للحالة يدرك كون تطبيق حقوق المرأة في الشرق الأوسط خاضع دائمًا للنقاش والمساومة في وجه المفاهيم الذكورية للهويات الجنسية، التي يتم تفعيلها وسط صراعات وتجاذبات بناء الدولة والتدخلات الأجنبية (الغربية) ومفاهيم مركّبة للهوية الدينية والوطنية. بحسب هذا التحليل، وبسبب الوضع الحالي للنظم السياسية الطائفية/المذهبية/القبلية، وبالتالي المفاهيم الذكورية للهوية الجنسية، يواجه النضال، من أجل حقوق المرأة ورفع نسبة مشاركتها في صنع القرارات على الصعيدين الخاص والسياسي، اليوم معارضة أقوى وأكثر صلابة من الماضي.
الهدف العام للمشروع هو توجيه نساء ورجال من لبنان "لرفض كافة أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي مما يساهم في التطور نحو مجتمع ديمقراطي خالٍ من العنف وأكثر إنصافًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".
- المرجع: عرض مشروع "لنا"

منهجية مشروع "لنا"

تم تصميم هذا المشروع استنادًا إلى منهجية محددة مستخدمة في حملات أخرى للدفاع عن حقوق المرأة، نفذت بنجاح في كل من أوغندا (إرفعي صوتك) وجنوب آسيا (حملة وقف العنف ضد المرأة).

تركّز هذه المنهجية على الأفراد كصنّاع التغيير. يتم اختيار هؤلاء الأفراد (المسمين ب"صنّاع التغيير") بناءً على رغبتهم وسعيهم لإدخال التغيير إلى مجتمعاتهم في قضايا المساواة والإنصاف في النوع الاجتماعي وإشراك أفراد آخرين في دائرة تأثيرهم. ومن بين هؤلاء، سيتم العمل على تحديد صنّاع تغيير جدد يقومون بدورهم في التأثير على أفراد آخرين من المجتمع المحلي. وبهذه الطريقة، يصبح بالإمكان الوصول إلى عدد أكبر من الأفراد. ويتوقع، خلال المرحلة الأولى من المشروع (سنتان)، أن تنجز الأمور التالية في لبنان:

[1] يتفق على التحليل الأكاديميات النسويات والناشطات في الدفاع عن حقوق المرأة العاملات في مجال حقوق المرأة في الشرق الأوسط (دينيز كانديوتي، فلويا أنتيا، نيرا يفال دايفس، سينتيا كوكبرن، كوماري جاياواردينا وسعاد جوزف على سبيل الذكر لا الحصر). تم تصميم مشروع منظمة أوكسفام في الأساس أيضًا من قبل ماجدة السنوسي التي كانت في حينه مديرة مكتب منظمة أوكسفام في لبنان.

الدفعة المباشرة الأولى (رجال ونساء): صنّاع التغيير		الدفعة المباشرة الثانية (رجال ونساء): صنّاع التغيير		المجموع صنّاع التغيير (الدفعة الأولى والثانية)	غير المباشرة: الرجال والنساء من المجتمعات المحلية		المجموع رجال ونساء المجتمع المحلي
السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنتين الأولى والثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	السنتين الأولى والثانية
120	220	240	390	970	2480	4880	7360

يفترض أن ينتمي هؤلاء الأفراد من رجال ونساء إلى مشارب مختلفة من مشارب الحياة (قيادات دينية، شباب جامعي وطلاب وأساتذة مدارس، عاملون في القطاع الصحي، نساء ورجال مستفيدون من منظمات محلية، محامون، قضاة، وأشخاص عاديين من المجتمع المحلي) من أجل نشر التغيير في كافة قطاعات المجتمع.

- المرجع: عرض مشروع "لنا"

نظرية التغيير الخاصة بمشروع "لنا"

يتوقع أن يحصل التغيير بين النساء والرجال المشاركين في المشروع على مستويات مختلفة (مواقف، ثقة بالنفس، معرفة، ممارسات) وفي مجالات مختلفة من الحياة (المجال الشخصي، الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي). نوع وسرعة التغيير الفردي غير محددَين في المشروع. غير أن العملية تستوجب تغييرات تدريجية تصاعدية على المستوى الفردي ابتداءً من النظرة والموقف إلى العمل في كل من المجالين الخاص والعام كما هو ظاهر في الرسم البياني أدناه:

خلال المرحلة الأولى من المشروع، سيتم تقديم دورات تدريبية لصنّاع التغيير لإحداث التغيير، وسيأخذ تصميم هذه الدورات بالاعتبار الخلفيات المختلفة التي يأتي منها صنّاع التغيير ونتائج تقييم القدرات المنجزة كجزء من هذه الدراسة التشخيصية. سيتم بدء نقاشات عن كيفية "تشكّل الهويات السياسية والأحزاب السياسية على أساس الإنقسامات الطائفية والدينية والقبلية في المجتمع". إضافة إلى ذلك، و بدعم من موظفي منظمة أوكسفام وشركائها (مسؤولو صنّاع التغيير)، ستقوم مجموعات من صنّاع التغيير بوضع خطة عمل سنوية وستشارك في عدد من نشاطات التواصل والترويج وستتلقى الإرشادات طوال فترة المشروع.

يتم التركيز في المرحلة الأولى من المشروع على "بناء منبر لصنّاع التغيير من النساء والرجال من خلفيات مختلفة يعملون في مجتمعاتهم المحلية على توعية الناس بشأن أدوار الأنواع الاجتماعية ومشاركة المرأة في الحياة السياسية فينجحون بهذه الطريقة في إحداث التغيير على المستوى الفردي؛ وفي رفع نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية من خلال جمع الرجال بالنساء وإعطائهم القدرة على المناصرة من أجل رفع نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية". خلال هذه المرحلة، سيتم التركيز بشكلٍ أساسي على قضايا متعلقة بالنظرة لأدوار الجنسين والسيطرة على النساء وأجسادهن ونظم الحكم (القوانين والسياسات).

وفي الوقت عينه، خلال المرحلة الأولى من المشروع، سيتم اختيار مشكّلي الآراء وصنّاع القرار الرئيسيين وفقًا لما يلي:

1) الحلفاء: وهم منظمات حقوق المرأة وجهات فاعلة أخرى (المدارس، الشركات، النقابات والاتحادات العمالية، النوادي، ومجموعات أخرى)، ستعمل، بالتعاون مع "صنّاع التغيير"، على إنشاء حلف هدفه العمل مع "مشكّلي الآراء" وصنّاع القرار والسياسات على قضايا مرتبطة بالترويج لأجندة المساواة في النوع الاجتماعي؛
2) أصحاب المصلحة المستهدفون هم السلطات الوطنية والجهات الإدارية الوطنية والأحزاب السياسية والشباب وصنّاع القرار ونقابات المحامين والقطاع الخاص والجهات المحلية المؤثرة ألخ. وهم مستهدفون من قبل صنّاع التغيير والحلفاء للتأثير على قراراتهم بشأن المساواة في النوع الاجتماعي وللتصدي لحرمان المرأة الممنهج من حقوقها؛
3) المعارضون وهم الذين يتصدون للتغيير المنشود. سيتم وضع إستراتيجيات للتخفيف من تأثير هذه الفئة.

ستقوم منظمتا أوكسفام وأبعاد بدعم أعضاء الحلف – صنّاع التغيير والحلفاء – لإنشاء منتدى إيبكس (APEX) يقوم بالتخطيط وتنفيذ "إستراتيجية للحملات والمناصرة تهدف إلى إعلام الرأي العام والحصول على تأييد صنّاع القرارات لرفع نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية". إضافة إلى ذلك، سيتم إجراء بحث حول النوع الاجتماعي والهويات السياسية، يركز على "كيفية التأثير السلبي لهيكليات الحكم المبنية على هويات دينية/طائفية أو قبلية على حصول المرأة على حقوق متساوية" بتكليف من منظمتي أوكسفام وأبعاد. أخيرًا، سيتم تنظيم لقاءات وورش عمل ونقاشات حول نتائج التقييم وزيارات كشف ونشاطات إقليمية مشتركة مع أعضاء الحلف.

نظرية التغيير الخاصة بالمشروع للمرحلة الأولى مبيّنة أدناه:

بناءً على العمل المنجز في السنتين الأوّلتين، يدخل المشروع المرحلة الثانية الممتدة على ثلاث سنوات والتي سيتم التركيز فيها بشكلٍ أساسي على تعزيز أ) العمل على الصعيد الوطني والمحلي و ب) شبكة الحلفاء (الحلف) لتنفيذ حملة مناصرة وضغط على الصعيد الإقليمي و إنشاء "بيت المساواة في النوع الاجتماعي".

خلال هذه المرحلة سيتم التركيز بشكلٍ أساسي على موضوع الهويات الطائفية والقبلية والدينية وتأثيرها على كل من حقوق المرأة وتجزئة الحراك النسائي على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- المرجع: عرض مشروع "لنا"

الغرض من الدراسة التشخيصية

تم عرض الأهداف الرئيسية للدراسة التشخيصية بوضوح في دفتر الصلاحيات:

1. التحقق وتوثيق مستويات ما قبل التدخل الخاصة بمؤشرات المشروع كما تم تعريفها في جدول الإطار المنطقي (Log Frame) من خلال توجيه وتسهيل المشروع التشخيصي التشاركي الذي يشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين.
2. توثيق مستويات ما قبل التدخل الخاصة بافتراضات ومخاطر المشروع كما تم تعريفها في جدول الإطار المنطقي.
3. تحديد (من خلال لائحة أصحاب المصلحة وفق قدرتهم على التأثير) الأطراف الحليفة والمؤسسات المؤثرة الرئيسية المحتملة في المشروع (القياديين والداعمين والمعرقلين) القادرة على التأثير والمشاركة في جدول الأعمال ذي الصلة.
4. تقديم أداة مجرّبة لتقييم قدرة صنّاع التغيير واحتمال تقديم تقييم أوّلي لقدرات صنّاع التغيير.
5. بناءً على نتائج الدراسة التشخيصية ومع الأخذ بالاعتبار جيدًا للسياق الذي سيتم فيه تنفيذ المشروع:
   - تقييم/التحقق بإيجاز من ملاءمة المشروع ووضع مخطط لتوجيه علمية المراقبة والتقييم.
   - التوصية بتحسين جدول الإطار المنطقي الخاص بالمشروع
   - التوصية بإستراتيجيات/ نشاطات محتملة من أجل تحقيق تأثير أكبر
   - تقديم توصيات بشأن نظام المراقبة والتقييم والمحاسبة والتعلّم

ستقوم منظمة أوكسفام مع منظمة أبعاد بعملية تقييم قدرات الشريك مباشرة كما هو مقرر في دفتر الصلاحيات.
توفر الدراسة التشخيصية المقدمة في هذا المستند معلومات مفصّلة وتحليل حول النقاط المذكورة أعلاه.

- الملحق رقم 2: دفتر الصلاحيات الخاص بالدراسة التشخصية لمشروع "لنا"

الفصل الثاني: منهجية الدراسة التشخيصية

الفصل الثاني: منهجية الدراسة التشخيصية

تضمن إجراء الدراسة التشخيصية المراحل التالية:

1. المرحلة الأولى: وضع الصيغة النهائية للمنهجية: مراجعة مستند الصلاحيات وجدول الإطار المنطقي؛ وتصميم الأدوات؛ ومنظومة إرشادات المؤشرات.
2. المرحلة الثانية: تنفيذ الدراسة التنفيذية: المراجعة المكتبية والعمل الميداني.
3. المرحلة الثالثة: تحليل البيانات: الكمية والنوعية وكتابة التقارير.

المرحلة الأولى – وضع الصيغة النهائية للمنهجية

تم وضع الصيغة النهائية لمستند المنهجية من خلال تعاون وثيق بين موظفي أوكسفام وأبعاد. تم وضع النسخة النهائية الأولى منها بتاريخ 4 أيار 2014. وتم إعداد نسخة نهائية ثانية من بعد أن أجريت بعض التغييرات الصغيرة على نوعية البيانات ومن بعد أن أجري الاختبار الأوّلي بنهاية شهر أيار 2014 (راجع الفصل الثاني 3-2-2).

- الملحق رقم3 – منهجية الدراسة التشخيصية لمشروع "لنا" (من بعد اختبار الأدوات – 22 أيار 2014)

مراجعة مستند الصلاحيات وجدول الإطار المنطقي

بالاتفاق مع منظمة أوكسفام، لم يتم إدخال أية تغييرات على الطريقة التي يتم فيها تقديم مستند الصلاحيات الخاص بالمشروع. في ما يخص جدول الإطار الزمني، اتفق فريق التقييم مع منظمة أوكسفام على أن النتائج والأهداف الخاصة تعكسان بشكلٍ مناسب نظرية التغيير وتغطّيان كافة المخرجات المتوقع ورودها مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في المشروع (صنّاع التغيير، والمجتمعات المحلية، والشركاء والحلفاء، ومشكلي الآراء وصنّاع القرار). ومع ذلك، تم إدخال بعض التغييرات الطفيفة إلى جدول الإطار المنطقي بهدف توضيح الأطر الزمنية لبعض المؤشرات وأدوات التحقق وفي بعض الحالات تحسين تركيبة النصوص.

- الملحق 4 – جدول الإطار المنطقي (من منهجية الدراسة التشخيصية لمشروع "لنا")

ورغم ذلك، ذكرت بعد النتائج والمؤشرات بشكلٍ كثيف. ومع تراكم أنواع متعدّدة من التغييرات للنتائج و/أو المؤشرات ذاتها سيصبح من الصعب بعدها التمييز بين مختلف الخطوات التي من خلالها يتوقع أن يحدث التغيير، هذا وقد قام فريق التقييم بتجزئة/ توضيح تركيبة بعض المؤشرات [2] ، من دون أي تعديلات هامة إلى جدول الإطار المنطقي، على الشكل التالي:

1. الهدف المحدّد – المؤشّر رقم 1: المقصود بـ "النظرة إلى المرأة..." هو نظرة المرأة لنفسها وحيال مشاركتها هي في مستويات مختلفة (المجال الخاص والمجال العام)؛
2. الهدف المحدّد – المؤشّر رقم 3: المقصود به تقديم صنّاع التغيير لتقاريرهم حول التزامهم وأعمالهم هم؛
3. النتيجة رقم 1 – المؤشّر رقم 1:

• تم شرح "التغييرات الإيجابية في نظرتهم لأدوار الجنسين" بالتفصيل من حيث "المواقف" ولكن أيضًا من حيث "الثقة بالعمل على القضية". تم اعتبار تقدير الذات / الثقة بالنفس عنصرين مهمين يجب النظر فيهما وهما مهمان بشكلٍ خاص بالنسبة لصنّاع التغيير.

• تم حذف قسم "تقارير بشأن النشاطات" لأنه تكرار للمؤشر رقم 3 من الهدف المحدد.

[2] مراجعة الملحق رقم 3 – منهجية الدراسة التشخيصية لمشروع "لنا"، أو نسخة من المنظومة ذاتها تمت مراجعتها بشكلٍ طفيف من بعد العمل الميداني في تموز/يوليو 2014، مراجعة الملحق رقم 5 – منظومة الإرشادات الخاصة بالمؤشرات.

4. النتيجة رقم1 – المؤشر رقم 2 – نسبة الأشخاص من غير صنّاع التغيير الذين "يتفاعلون بشكلٍ إيجابي بشأن قضايا مرتبطة بمشاركة النساء" تُفهم "ازدياداً في اهتمامهم بالمشاركة في العمليات السياسية (و تُفهم اهتماماً في ممارسة الحق في الانتخاب والمشاركة في المنظمات السياسية والنشاطات السياسية والإنتماء إلى منظمة من منظمات المجتمع المدني أو المشاركة في نشاطات مدنية على عدة مستويات – محلي / وطني)"

5. النتيجة رقم 2 – المؤشر رقم 3 – إظهار تحسنٍ في "نظرتهم"، يوضح على أنه تحسن من حيث "المواقف" (اتجاه مشاركة النساء في الحياة السياسية).

تصميم الأدوات

كما هو واضح [3]، فإنّ كل أنواع التغيير المتوقع حدوثها خلال المشروع، مرتبطة بالتغييرات على الصعيدين "الفردي" و"الاجتماعي" وبالتالي كلّها تتضمّن جوانب ذاتية "غير ملموسة". ولهذا السبب، هدفت الأدوات المصممة خصيصًا لدراسة مشروع "لنا" التشخيصية إلى جمع البيانات النوعية. ولكن تم استخدام وسائل كمية ونوعية لجمع البيانات وتحليلها. ساهم إجراء المسح واستخدام أداة التحليل المسماة حزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) – الأداة رقم 1 ورقم 4 – في توفير البيانات الكمية في حين ساعدت مجموعات النقاش الموجه والمقابلات المنظمة جزئيًا والمراجعة المكتبية من خلال استخدام الأدوات رقم 2 و3 و5 و6 و7 و8 على جمع البيانات النوعية لإجراء الدراسة.

الأداة	القسم الثانوي الخاص بالأداة	المؤشر الذي يتم قياسه بواسطة الأداة
الأداة رقم 1 – المسح: الجزء أ لكل من صنّاع التغيير وأعضاء المجتمع المحلي	السؤال رقم 24. نساء المجتمع المحلي	الهدف المحدد المؤشر رقم 1: تحسّن النظرة النساء في المجتمعات المحلية المستهدفة حيال دورهن ومشاركتهن في صنع القرارات عند نهاية المشروع مقارنة بالوضع عند التشخيص.
	السؤال رقم 20. لصنّاع التغيير من رجال ونساء السؤال رقم 21. لصنّاع التغيير من النساء	النتيجة رقم 1 المؤشر رقم 1: نسبة الرجال والنساء من صنّاع التغيير المستهدفين الذين أبدوا تغييرات إيجابية في نظرتهم للأدوار التي يتولاها كل نوع اجتماعي عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص
	السؤال 25. لنساء المجتمع المحلي السؤال رقم 26. لرجال المجتمع المحلي	النتيجة رقم 1 المؤشر رقم 2: نسبة النساء والرجال (من غير صنّاع القرار) في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين تجاوبوا بشكلٍ إيجابي مع القضايا المرتبطة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

[3] مراجعة القسم 3-1 أعلاه حول نظرية التغيير الخاصة بمشروع "لنا"؛ مراجعة الملحق رقم 4 أيضًا – جدول الإطار المنطقي والملحق رقم 5 – منظومة الإرشادات الخاصة بالمؤشرات.

الأداة رقم 1 – المسح: الجزءان ب) و ج) لصنّاع التغيير فقط	الجزء ب) – تقييم القدرات لصنّاع التغيير فقط من رجال ونساء ب- 1 المعرفة ب- 2 مهارات المناصرة؛ ب- 3 الالتزام بمنهجية المشروع	النتيجة رقم 3 المؤشر رقم1: دليل على تغييرات إيجابية هامة (على عكس التشخيص) على صعيد إستراتيجيات و/أو ممارسات الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين المستهدفين بالاستناد إلى التعلّم على الصعيد الإقليمي عند انتهاء المشروع، مع التركيز على منظمات وإئتلافات وشبكات الدفاع عن حقوق المرأة.
	الجزء ج) – الالتزام والعمل لصنّاع التغيير فقط من رجال ونساء ج- 1 الالتزام – التفكير والتعبير والمشاركة ج- 2 العمل	الهدف المحدد المؤشر رقم 3: عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص، نسبة صنّاع التغيير القادرين على: - كتابة التقارير بشأن ظهور نسبة التزام متزايدة وإيجابية بمشاركة المرأة في المجالين العام والخاص. - كتابة التقارير بشأن تزايد نسبة النشاطات المروجة للمساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة وتوليها مناصب قيادية في كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة.
الأداة رقم 2 – مجموعات المناقشة الموجهة: لصنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي	الأداة الكاملة (ما وضعكم الآن من حيث المواقف ألخ.؟ ما هو التغيير الذي ترغبون في تحقيقه؟ ما هي العوائق التي تواجهونها؟)	الهدف المحدد: المؤشر رقم 1: تحسّن النظرة إلى المرأة في المجتمعات المحلية المستهدفة وإلى دورها ومشاركتها في صنع القرارات عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص. النتيجة رقم 1 المؤشر رقم 1: نسبة الرجال والنساء من صنّاع التغيير المستهدفين الذين أبدوا تغييرات إيجابية في نظرتهم للأدوار التي يتولاها كل نوع اجتماعي عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص. النتيجة رقم 1 المؤشر رقم 2: نسبة النساء والرجال (من غير صنّاع القرار) في المجتمعات المحلية المستهدفة الذين تجاوبوا بشكلٍ إيجابي مع القضايا المرتبطة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند انتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.
الأداة رقم 3 – منظومة تقييم قوة صاحب العلاقة (مشكّلي الآراء وصنّاع القرار) + (المراجعة المكتبية و المقابلات مع الشركاء)	الأداة الكاملة (تحديد القياديين والداعمين والمعرقلين ودورهم في المشروع – الحلفاء أو أصحاب المصلحة المستهدفون، الاستراتيجية الخاصة بالخصوم)	النتيجة رقم 2 المؤشر رقم 3: عدد من مشكلي الآراء وصنّاع القرار المستهدفين الذين أظهروا تحسنًا في نظرتهم لمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.
الأداة رقم 4 – استبيانات الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين	الجزء أ) أ) -1 المواقف حيال صناعة المرأة للقرارات في المجالين العام والخاص؛ أ)-2 دعم مشاركة المرأة في العمليات السياسية	النتيجة رقم 2 المؤشر رقم 3: عدد من مشكلي الآراء وصنّاع القرار المستهدفين الذين أظهروا تحسنًا في نظرتهم لمشاركة المرأة في الحياة السياسية عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص

الأداة رقم 5 – مقابلات الحلفاء	الجزء أ) تقييم قدرة الحلفاء أ-1 حجم المنظمة أ-2 القدرة التنظيمية لكل نوع اجتماعي أ-3 القدرة وممارسات المناصرة أ-4 إستراتيجيات المناصرة الرجاء الإنتباه إلى أنه سيتم إعداد أداة خاصة لتقييم القدرة من قبل أوكسفام من أجل شركائها المحليين	النتيجة رقم 3 المؤشر رقم1: دليل على تغييرات إيجابية هامة (على عكس التشخيص) على صعيد إستراتيجيات و/أو ممارسات الشركاء وأصحاب المصلحة الرئيسيين المستهدفين بالاستناد إلى التعلّم على الصعيد الإقليمي عند انتهاء المشروع، مع التركيز على منظمات وإئتلافات وشبكات الدفاع عن حقوق المرأة.
	الجزء ب) في ما يخص الحركات الاجتماعية	الهدف العام – المؤشر رقم 2: المنظمات غير الحكومية ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والأكاديميون الرئيسيون في لبنان والأردن والعراق تفيد في تقاريرها عن ارتفاع نسبة نشاطات وتأثير الحركات الاجتماعية الرافضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة عند إنتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.
الأداة رقم 6 – المقابلات مع المنظمات غير الحكومية والأكاديميين الرئيسيين (باستثناء الحلفاء - الشركاء ضمنًا)	الأداة الكاملة في ما يخص الحركات الاجتماعية؛ أداة مطابقة للأداة رقم 5 – الجزء ب)	الهدف العام – المؤشر رقم 2: المنظمات غير الحكومية ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والأكاديميون الرئيسيون في لبنان والأردن والعراق تفيد في تقاريرها عن ارتفاع نسبة نشاطات وتأثير الحركات الاجتماعية الرافضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة عند إنتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.
الأداة رقم 7 – المراجعة المكتبية تطبيق حقوق المرأة	الجزء أ) تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	الهدف العام – المؤشر رقم 1 أدلة عن تحسن في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان والأردن والعراق عند إنتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.
	الجزء ب) تصنيف البلدان المستهدفة من حيث تطبيق حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة ومؤشرات الديمقراطية	الهدف العام – المؤشر رقم 3 تحسن في تصنيف البلدان المستهدفة من حيث تطبيق حقوق الإنسان، لا سيما حقوق المرأة ومؤشرات الديمقراطية عند إنتهاء المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.
الأداة رقم 8 – تقييم المخاطر: (المقابلات مع الشركاء)	كل الأداة (تقييم المخاطر)	تشخيص المخاطر التي يسببها المشروع

بهدف الحصول على نظرة شاملة للأدوات التي تم تصميمها لإجراء الدراسة التشخيصية لمشروع "لنا"، راجع الملحق رقم 3 – منهجية الدراسة التشخيصية لمشروع "لنا" (بعد اختبار الأدوات – 22 أيار 2014).

أي أن الأداة رقم 1 والأداة رقم 2 قد صُممتا لتشخيص وضع صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي في ما يتعلّق بالمجالات التالية: المواقف، الثقة بالنفس/احترام الذات في ما يتعلّق بصنع القرارات في المجالين الخاص والعام (النساء فقط)؛ ونظرتهن الذاتية لدورهن ومشاركتهن في صنع القرارات (النساء فقط)، والاهتمام بمشاركتهن/مشاركة النساء في العمليات السياسية والسلوكيات

الممارسات المرتبطة بصنع القرارات في المجالين الخاص والعام (أسئلة مختلفة للرجال والنساء).

تم تصميم الأداة رقم 3 لاختيار أصحاب المصلحة المستهدفين والحلفاء، والأداة رقم 4 لتشخيص الوضع من حيث المواقف بشأن مشاركة النساء وصنع القرارات في المجالين العام والخاص. تم بعد ذلك تشخيص الحلفاء وصنّاع التغيير من حيث النوع الاجتماعي والقدرة على المناصرة على التوالي بواسطة الأداة رقم 5 والأداة رقم 1. (تم تشخيص قدرة منظمة أبعاد من قبل منظمة أوكسفام).
تم تصميم الأداة رقم 5 (للحلفاء) والأداة رقم 6 للمنظمات غير الحكومية والأكاديميين الرئيسيين (بما في ذلك الشركاء) بهدف تشخيص وضع الحركات الاجتماعية بشأن أجندة المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. أخيرًا، تم تشخيص تطبيق حقوق المرأة بواسطة الأداة رقم 7.
كما تم تشخيص المخاطر التي يسببها المشروع بواسطة الأداة رقم 8.

المرحلة الثانية – تنفيذ الدراسة التشخيصية

المراجعة المكتبية

قام فريق التقييم بمراجعة مستندات المعلومات الأساسية ومستندات المشروع بهدف وضع الصيغة النهائية لعرض المنهجية. تمت مراجعة كتابات أخرى – بما في ذلك المقالات الأكاديمية والصحافية والمدونات – أثناء وبعد العمل الميداني لتقديم خيوط السياق والتحليل اللازمة للبيانات الكمية والنوعية.
إضافة إلى ذلك، اطّلع فريق التقييم على تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقارير الظل ومؤشرات حقوق الإنسان والمرأة لتقييم الأسئلة المتعلقة بالهدف العام (الأداة رقم7) ، كما اطلع على المواقع الإلكترونية الخاصة بأصحاب العلاقة الرئيسيين من أجل إجراء عملية تقييم قوة صاحب العلاقة (الأداة رقم 3).

- الملحق رقم 6 – لائحة المستندات التي تم تحليلها
- المرجع: منظومة التعزيز الأداة رقم 7 – مؤشرات حقوق الإنسان واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
- المرجع: قاعدة البيانات الخاصة بالأداة رقم 3، رقم 4 ورقم 5 – تقييم قوة صاحب العلاقة

العمل الميداني الكمي والنوعي

تم إجراء العمل الميداني النوعي خلال شهر أيار/مايو 2014 في لبنان من قبل لورا موراتينو، بالإضافة إلى أنتونيلا ليزامبري اللتين شاركتا في الأيام الأولى من المهمة في لبنان بهدف تدريب الدفعة الأولى من العدادين وإطلاعها على السياق الذي سيتم فيه استخدام الأداة.

- الملحق رقم 8 – الجدول الزمني الفعلي للعمل الميداني النوعي

الأدوات المستخدمة خلال العمل الميداني النوعي هي:

- الأداة رقم 2 – مجموعات نقاش موجه مع صنّاع القرار وأفراد المجتمع المحلي المستهدفين
- الأداة رقم 4 – استبيانات حول مواقف الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين
- الأداة رقم 5 – تقييم قدارت الحلفاء ومقابلات بشأن الحركات الاجتماعية
- الأداة رقم 6 – مقابلات مع الأكاديميين والشركاء والمراقبين المتميزين حول الحركات الاجتماعية
- الأداة رقم 8 – تقييم المخاطر

بما أن البيانات الضرورية لم يتم جمعها كلها خلال العمل الميداني النوعي (لمزيد من التفاصيل راجع القسم 2.2.3 حول اختيار العينات ونوعية البيانات)، طُلب من منظمة أبعاد استكمال عملية جمع البيانات للأدوات رقم 3 و4 و5 خلال شهر تموز 2014.

- المرجع: العمل الميداني النوعي – الأدوات رقم 2 و4 و5 و6 و8 المنجزة
- المرجع: قاعدة بيانات الأدوات رقم 3 و4 و5 – تقييم قوة صاحب المصلحة
- المرجع: منظومة التوحيد، الأداة رقم 8 – تقييم المخاطر

تم جمع البيانات وإدخالها بواسطة عملية المسح (الأداة رقم 1) في لبنان خلال شهري حزيران وتموز 2014. تم توظيف ما يقارب العشرة عدادين لكل بلد من قبل منظمة أبعاد لإجراء الاستبيانات وإدخال البيانات (لمزيد من التفاصيل راجع القسم 2.2.3 بشأن نوعية البيانات).

تولت منظمة أبعاد مسؤولية تنفيذ الأداة رقم 1 وكل الاستبيانات تم جمعها في مكاتبها.

- المرجع: قاعدة بيانات الأداة رقم 1 – صنّاع التغيير والمجتمع المحلي

اختيار العينات ونوعية البيانات (لكل أداة من الأدوات)

بهدف الحصول على بيانات ذات صلة وذات نوعية جيدة، منذ المرحلة الأولى- وضع الصيغة النهائية للمنهجية، كان من الضروري تحديد الطرق المعتمدة لاختيار العينات ومراقبة نوعية البيانات. الطرق المعتمدة لاختيار العينات ومراقبة النوعية لكل أداة، مبينة أدناه.

الأداة رقم 1 – اختيار العينات

التحدي الرئيسي الذي تمت مواجهته في ما يخص السلامة الإحصائية لعينات صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي من الرجال والنساء، التي شملها المسح بواسطة الأداة رقم 1، من أجل هذه الدراسة التشخيصية، هو تحدي عدم إمكانية تطبيق منهجية اختيار عينات عشوائية بسيطة على العينة النموذجية وذلك لعدم توفر لوائح بالناس المعنيين قد تساعد على تحديد عينة عشوائية مسبقًا. تم تحديد صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي الذين إنضموا إلى المشروع بواسطة المنهجية المحددة الخاصة بالمشروع، كل واحد منهم على حدة، خلال الإطار الزمني المحدد للتنفيذ. وقد أدت أسباب تنظيمية ولوجستية إلى تصعيب تنفيذ عملية تحديد صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي المستهدفين أكثر وأكثر.

لهذا السبب في الدراسة التشخيصية هذه، شمل المسح صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي المتوفرين في حينه (وليس أولئك الذين تم اختيارهم من لائحة نهائية بواسطة منهجية إحصائية، هي منهجية عشوائية بسيطة في اختيار العينات)، وهذا يعني أن العينة لا تمثّل من الناحية "الإحصائية" الأفراد المستهدفين.
حتى لو لم تكن العينة سليمة من الناحية "الإحصائية"، يمكننا رغم ذلك الحفاظ على سلامة العينة الخاضعة للمسح واستخلاص العبر المهمة حول فعالية المشروع من خلال تحليل مجموعة الناس التي يتم تشخيصها، بواسطة إجراءات ذات طابع "نوعي".

اختيار عيّنة صنّاع التغيير: حين كان يبدو الحصول على اللائحة الكاملة لصنّاع التغيير الـ 120 ممكنًا (الدفعة الأولى، السنة الأولى) اتُفق، عند بداية عملية المسح، أن تتم الاستعانة بعيّنة عشوائيّة بسيطة مكوّنة من 90 صانع تغيير مختار من لائحة تضم 120 (نسبة الثقة بالنفس 90%؛ هامش الخطأ 5%) [4] . ولكن، في النهاية، توفرت لائحة من 30 صانع تغيير فقط قبل البدء بعملية المسح التشخيصية.

[4] في حال تقرر تطبيق منهجية اختيار عينة عشوائية وبسيطة على مجموعة صنّاع التغيير النهائية المعتمدة كمرجع والمشاركة على مدى سنتين في المشروع، لكان الحصول على اللائحة الكاملة بصنّاع القرار الـ970 ضروريًا ولكان حجم العينة أكبر من ذلك.

يرد تشخيص وتحليل صناع التغيير الثلاثين في كل بلد من البلدان المشاركة في هذا التقرير.
وبسبب عدم اعتماد أي طريقة إحصائية لاختيار العينة التي تم تحليلها (قام فريق التقييم بتحليل صنّاع التغيير الـ30 المتوفرين)، فإنّ لا قيمة "إحصائية" للتحليل الذي أجري على عينة صنّاع التغيير بواسطة الأداة رقم1 في الدراسة التشخيصية هذه ولا حجم العينة كافٍ ليصلح كمرجع (وإن كان عدد أفراد العينة 970 أو 120). من الناحية "الإحصائية"، لا يمثل صنّاع التغيير الـ30 سوى أنفسهم (100%).
من خلال استخدام مقاربة "نوعية" ودراسة خصائصها الاجتماعية والديموغرافية، يمكننا أن نقول أن العينة:

- أقرب إلى احترام المعايير التي كان من المتوقع أن يفي بها صنّاع التغيير،
- موزّعة على الأماكن المستهدفة من قبل المشروع،
- موزّعة بشكلٍ شبه متساوٍ بين الرجال والنساء؛
- تتمتع بالخبرة ومهتمة بنشاطات المجتمع المحلي والقضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي

بهدف إزالة القيود الظاهرة على اختيار عينة صنّاع التغيير، ومن أجل الحصول على عينة أكثر تمثيلاً لمجموعة صنّاع التغيير، اتفق فريق التقييم مع منظمة أوكسفام أن يستمر تشخيص صنّاع التغيير أثناء التنفيذ. وقد تم تقديم التوصيات بشأن هذه المسألة وحول كيفية المحافظة على صحة تمثيل العينة من الناحية "النوعية" أثناء التنفيذ وخلال التقييم، في الفصل 6.2.
كان من المخطط في البداية أيضًا أن يتم استخدام منهجية عشوائية بسيطة لاختيار عينة أفراد المجتمع المجتمع المحلي وأن يتم اختيار عينة عشوائية من لائحة أفراد المجتمع المحلي بنفس الطريقة المعتمدة مع مجموعة صنّاع التغيير.

ولكن، بما أن منهجية المشروع قائمة على النظر إلى صنّاع التغيير (الأفراد) على أنهم من يحدّد رجال ونساء المجتمع المحلي المستهدفين، خلال فترة المشروع، لا تتوفر أي لائحة برجال ونساء المجتمع المحلي المستهدفين. ولهذا السبب، اتُخذ القرار بالطلب من صنّاع التغيير الـ30 المحدّدين أن يقدّموا لوائح بالرجال والنساء الذين ينوون استهدافهم خلال فترة المشروع. تم احتساب حجم العينة (270) استنادًا إلى العدد النهائي الافتراضي لأفراد المجتمع المحلي المستهدفين من قبل المشروع. وبالتالي، قدّم كل صانع تغيير من المجموعة المؤلفة من 30 صانع تغيير، لائحة بتسعة أشخاص ينوون العمل معهم خلال فترة المشروع. وبحسب التوصية المقدمة، كان يجب اختيار رجال ونساء من الأماكن المستهدفة، غير مشاركين بشكلٍ كبير أصلاً على صعيد المجتمع المحلي في العمل على قضايا تخص النوع الاجتماعي (ليس الأشخاص الذين لا يحتاجون أن يتم "استهدافهم" لأنه مشاركون في هكذا نشاطات أصلاً، ألخ.)
تم تحديد وتشخيص المجموعة المؤلفة من 270 شخصًا من رجال ونساء المجتمع المحلي ويشتمل هذا التقرير على تحليل النتائج.
من الواضح في هذه الحالة، أن المجموعة، المؤلفة من 270 شخصًا من رجال ونساء المجتمعات المحلية التي تم تشخيصها في كل بلد من البلدان المشاركة، لا تمثّل من الناحية "الإحصائية" لنفس السبب البسيط ألا وهو عدم استخدام منهجية بسيطة وعشوائية في اختيار العينة.
ومع ذلك، يمكن لمجموعة الـ 270 شخصًا من رجال ونساء المجتمع المحلي أن تحافظ على تمثيلها (غير الإحصائي) لمجموعة الأشخاص النهائية (7360 شخصًا) بطريقة أكثر "نوعية"، في حال كانت مجموعة الأشخاص النهائية تشبه المجموعة المؤلفة من 270 شخصًا التي تم تشخيصها، أقله في أحد الجوانب الرئيسية. وهذا يعني أنه يجب اختيار أفراد المجتمع المدني الـ7090 الباقين بشكلٍ متناسب مع خصائص المجموعة التجريبية المكونة من 270 شخصًا من المجتمع المحلي (المكان، الجنس، غير مشاركين بشكلٍ فعال في نشاطات المجتمع المحلي وقضايا النوع الاجتماعي، العمر). في الفصل 6.2، نقدم لكم المزيد من التفاصيل حول هذه النقطة.
على الرغم من بعض الأخطاء في طرق اختيار العينات، يعتبر حجم العينة المختارة من أفراد المجتمع المحلي الذين أجريت معهم المقابلات كبيرة بما فيه الكفاية ويعتبر أن خصائص صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي تراعي بما فيه الكفاية المعايير الموضوع لهذا المشروع، حيث أنه من الممكن القول أن بيانات عملية المسح تقدم مؤشرات تشخيصية قوية وثابتة بشأن مجموعة الأشخاص

المستهدفة من قبل مشروع "لنا. وطبعًا، بسبب هذه العيوب، سيتوجب تطبيق إجراءات محدّدة بتأنٍّ عند تنفيذ المشروع ومراقبته وتقييمه (راجع الفصل السادس).

الأداة رقم 1 – مجموعة الضبط

في البداية كان من المخطط العمل مع مجموعة ضبط تضم رجالًا ونساءً من المجتمعات المحلية لإجراء الاستبيانات الخاصة بالمجتمع المحلي وذلك من أجل تشخيص، في حالتهم أيضًا، الهدف المحدد – المؤشر رقم 1 (السؤال رقم 24: التقييم الذاتي لنساء المجتمع المحلي) والنتيجة رقم 1 – المؤشر رقم 2 (السؤال رقم 25 و26: اهتمام نساء المجتمع المحلي بالمشاركة في الحياة السياسية ودعم رجال المجتمع المحلي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية).
مع ذلك، وبسبب التأخير المتكرر لعملية تحديد صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي، ولكي لا يثقل كاهل الشريك المحلي بأعمال إضافية، اتُخذ قرار بالاتفاق مع منظمة أوكسفام بعدم إجراء المسح مع مجموعة الضبط في لبنان.

الأداة رقم 1 – نوعية البيانات

حاول فريق التقييم قدر الإمكان تصميم الأداة رقم 1 عبر استخدام أسئلة تراعي الخصوصية الثقافية المرتبطة بالواقع المحلي. ولتحقيق هذا الهدف، قام فريق التقييم بإعداد جدول يطلب فيه من الشريك المحلي اقتراح مؤشرات لمواقف وسلوكيات "تقليدية" وأخرى "تقدمية" حيال صناعة المرأة للقرارات في المجالات الخاصة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في ظل السياق الخاص بهم، بالاستناد إلى بعض الأمثلة المعطاة.

- الملحق رقم 9 – منظومة المؤشرات المرتبطة بالواقع المحلي
تم تقديم ملاحظات من قبل منظمتي أوكسفام وأبعاد وقد تم تعديل الاستبيانات جزئيًا على ضوء هذه الملاحظات.
بعد أن تم وضع الصيغة النهائية للاستبيانات الخاصة بالأداة رقم 1 باللغة الإنكليزية، تُرجمت إلى اللغة العربية من قبل مترجمين مؤهلين. ومن أجل ضمان الحصول على ترجمة صحيحة إلى اللغة العربية للمصطلحات الرئيسية الخاصة بمشروع "لنا" والمرتبطة بالنوع الاجتماعي، تم إعداد جدول بترجمة هذه المصطلحات إلى اللغة العربية من قبل فريق التقييم وعادت منظمة أوكسفام وتحققت منها ثمّ وافقت عليها.

- الملحق رقم 10 – مصطلحات مشروع "لنا" الرئيسية (بالإنكليزية/بالعربية)
ختامًا، تم اختبار الأداة رقم 1 قبل استخدامها في العمل الميداني في كل بلد من البلدان الثلاثة. وتم تدريب عدادَين إثنين لكل بلد عبر خدمة السكايب من قبل فريق التقييم وتلقيا التوجيهات الخاصة بكيفية التحقق من صحة البيانات (مدة المقابلة، صياغة غير واضحة، أسئلة حساسة، ألخ). وزّع العدادون استبيانين تجريبيين أجروهما مع أشخاص مقربين منهم (أصدقاء، أفراد العائلة، ألخ.) وقدموا ملاحظاتهم لفريق التقييم (بواسطة استبيانات تم مسحها إلكترونيًا واستمارة ملاحظات). استنادًا إلى ملاحظاتهم، أجريت بعض التعديلات الطفيفة على صياغة الأسئلة بشكلٍ رئيسي في نسخة الإستبيانات النهائية بالإنكليزية والعربية ومن ثمّ في مستند الملاحظات الإرشادية الصادر بتاريخ 22 أيار 2014.

في ما يلي بعض هذه التعديلات:

- السؤال رقم 18 تم تغييره ليصير"ما هو دينك/مذهبك الديني؟" بعد أن كان "ما هو معتقدك/دينك/مذهبك الديني؟"
- السؤال رقم 1-22 و2-23 تم تغييرهما ليصبحا "في منزلي، تتخذ النساء قرارات خاصة بشؤون المنزل فقط ولا تتخذ قرارات

خاصة بالشؤون المالية والسياسية"، بعد أن كانا "في منزلي، تتخذ النساء قرارات خاصة بشؤون المنزل فقط ولا تتخذ قرارات خاصة بشؤون
الزواج والشؤون المالية والسياسية".

- أضفنا "أبي/أخي/" إلى السؤال رقم 12-22 "لا أعمل خارج المنزل لأن زوجي/أبي/أخي لا يسمح لي بذلك" وإلى السؤال رقم 15-22 " أنا دائمًا أعطي كل أموالي إلى زوجي/أبي/أخي".
- السؤال رقم 18-20 تم تغييره ليصبح " في عائلتي، تحترم حقوق النساء في الميراث" بعد أن كان "لم أحصل على أي ميراث من والديّ؛ وجب عليّ إعطاء حصتي لأخي/إخواني".
- السؤال رقم 20-22 تم تغييره ليصبح "لا أهتم بالسياسة" بعد أن كان "لا أهتم بالسياسة – السياسة للرجال".
- السؤال رقم 20-23 تم تغييره أيضًا ليصبح "زوجتي/ابنتي لا تهتم بالسياسة" بعد أن كان "زوجتي/ابنتي لا تهتم بالسياسة – السياسة للرجال".
- السؤال رقم 24 – خصصت الأسئلة الثلاثة الأولى فقط للنساء اللواتي لديهن أطفال وتم تصميم ثلاثة أسئلة إضافية لكل النساء (السؤال رقم 4-24 عن اختيار مجال دراستك، السؤال رقم 5-24 عن حاجاتك ورعايتك الصحية، السؤال رقم 6-24 عن الحصول على رخصة قيادة سيارة).
- تم تعديل القسم ب) وج) من خلال خلط العلامات والتوصيفات ذات الصلة والمحافظة على الأدلة في القسمين ب2- وج1- فقط.
- تم تغيير طريقة طرح الأسئلة التالية: السؤال رقم 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26 والقسمين ب) وج).
- أُضيفت صفحة لكتابة التعليقات الإضافية من المشاركين.

- الملحق رقم 3 – منهجية الدراسة التشخيصية الخاصة بمشروع "لنا" (من بعد اختبار الأدوات – 22 أيار 2014)

تم اختيار عشرة عدادين لكل بلد وقامت منظمة أبعاد بتوظيفهم لإجراء الاستبيانات وإدخال البيانات. وفي النسخة النهائية من مستند منهجية الدراسة التشخيصية، كان من المخطط تقديم نهار تدريبي كامل حول جمع البيانات وإدخالها لكافة العدادين الموظفين.

- الملحق رقم 11 – المواد التدريبية الخاصة بالعدادين

حتى لو تم ذلك بعد تأخير، أجريت عملية جمع بيانات المسح وإدخالها (الأداة رقم 1) في لبنان خلال شهري حزيران وتموز 2014.

- الملحق رقم 12 – لائحة العدادين

بدأت عملية مراقبة نوعية البيانات بالتحقق من الاستبيانات العشر الأولى التي تم استلامها. أوّلًا، تم النظر في المعلومات الاجتماعية والديموغرافية، لا سيما الاسم واسم العائلة وعنوان سكن المشارك و"تاريخ الولادة". ومن بعد ذلك، تم التحقق من تطابق البيانات من خلال تصفية البيانات وفقًا للمعايير التالية:

- فراغات في خانات الأسئلة من رقم 20 إلى 26.
- نوع الاستبيان (صنّاع التغيير، المجتمع المحلي، ومجموعة الضبط) مع القسم ب) فقط لصنّاع التغيير. في حالة صنّاع التغيير، كان يجب أن يكون رقم الرمز هو نفسه في القسمين أ) وب).
- الجنس والأسئلة التي تمت الإجابة عليها فقط، للرجال والنساء أيضًا.
- الأحوال الشخصية مع عدد الأطفال.
- الأحوال الشخصية مع المستوى التعليمي للزوج.
- عدد الأطفال والأجوبة على الأسئلة رقم 24 – 1 و2-24 و3-24.

بالاستناد إلى أوّل مراجعة لنوعية الأسئلة العشر الأولى في كل بلد، تم تزويد العدادين بإرشادات إضافية عبر البريد الإلكتروني وخدمة السكايب.

ومن بعد ذلك، اعتُمد الإجراء نفسه لكل الاستبيانات وعندما أصبحت التباينات واضحة، طلب من العدادين الرجوع إلى الاستبيانات. في لبنان، وبسبب التأخر في تسليم البيانات، عمل فريق التقييم مباشرةً على حذف التباينات الواضحة (على سبيل المثال، إذا كان المشارك غير متزوج ومن دون أطفال، لم تؤخذ الأسئلة رقم 1-24 و2-24 و3-24 بالاعتبار بما أن هذه الأسئلة قد وضعت للنساء اللواتي أنجبن أطفال فقط، ألخ.).

وعلى الرغم من بعض العيوب في عملية تدريب العدادين، ساعد تقديم الدعم المستمر في الوقت المناسب للعدادين، عبر البريد الإلكتروني وخدمة السكايب، من قبل فريق التقييم، على ضمان نوعية عملية جمع البيانات وإدخالها.

الأداة رقم 2 – اختيار العينات ونوعية البيانات

تم تصميم الأداة رقم 2 لجمع المعلومات النوعية حول صنّاع التغيير والرجال والنساء المستهدفين من المجتمع المحلي من خلال مجموعات النقاش الموجه. كانت الخطة الأساسية تقتضي بتنظيم مجموعتين من مجموعات النقاش الموجه مع صنّاع التغيير (مجموعة للنساء وأخرى للرجال تضم كل مجموعة من 6 إلى 12 مشاركًا) كما تم تنظيم العدد نفسه من مجموعات النقاش الموجه مع أفراد المجتمع المحلي المستهدفين (تضم كل مجموعة من 8 إلى 15 مشاركًا) في كل محافظة من محافظات لبنان الستة. إلا أن منظمة أوكسفام، بالاتفاق مع منظمة أبعاد واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، قلصت عدد المحافظات المستهدفة من قبل المشروع إلى ثلاث محافظات هي بيروت وجبل لبنان والجنوب/النبطية [5] عند بداية تنفيذ الدراسة التشخيصية.
لم يشارك إلا رجلين في مجموعات النقاش الموجه المخصصة لصنّاع التغيير من الرجال فيما تم تنظيم مجموعة نقاش موجه واحدة مع الرجال من المجتمعات المحلية. وقد عقدت مجموعة النقاش الموجه هذه مع رجال المجتمع المحلي في بعلبك، كما تم عقد واحدة أخرى مع نساء المجتمع المحلي، إلا أنه تم ابعاد هذه المنطقة لاحقًا عن المشروع أثناء إجراء المسح. كما شارك رجال ونساء من طرابلس في مجموعات النقاش الموجه على الرغم من أن هذه المنطقة لم تعد ضمن نطاق المشروع. ظهرت بعض المشاكل أثناء العمل الميداني، وترتبط هذه المشاكل أيضًا بالنساء من المجتمع المحلي اللواتي تم اختيارهن للمشاركة في مجموعات النقاش الموجه. في الواقع، سبب هذه المشاكل، هو وعي أؤلئك النساء لقضايا النوع الاجتماعي واهتمامهن بالمشاركة السياسية، فوعيهن واهتمامهن هذا يبدو أقرب إلى وعي واهتمام النساء صانعات التغيير أكثر منه إلى وعي واهتمام النساء من المجتمع المحلي (لمزيد من التفاصيل، راجع الفصل 3.1).
على الرغم من القيود المذكورة أعلاه، كانت مجموعات النقاش الموجه مفيدة جدًا ومثيرةً للاهتمام. وقد كان ذلك ممكنًا لأن المشاركين قدموا توضيحات وقصص وأمثلة ملموسة مرتبطة بحياتهم الخاصة خلال انعقاد جلسات النقاش الموجه عن حياتهم ضمن عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية، مما وفر مصدر معلومات يضاف إلى البيانات الكمية وتحليل المصادر الثانوية (المراجعة المكتبية) وقدّم خيوط أساسية للتفسير في هذه الدراسة التشخيصية.

الأدوات رقم 3 و4 و5 – اختيار العينات ونوعية البيانات

كما سبق وذُكر في القسام السابق، تم تصميم الأدوات رقم 3 و4 و5 لاستخدامها من أجل أ) تحديد الخصوم، وأصحاب المصلحة المستهدفين والحلفاء؛ ب) تشخيص مواقف أصحاب المصلحة والحلفاء حيال مشاركة المرأة في صنع القرارات؛ و ج) توفير تقييم القدرة للحلفاء.
وفيما يتعلق بالأداة رقم 3، كان من المخطط أن يعمل الشركاء على تحديد أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة – من قطاعات ومستويات مختلفة من المجتمع – قد يكونون مهمين للمشروع إما كمعرقلين أو داعمين أو قياديين، بهدف الحصول على دور الخصم أو صاحب المصلحة المستهدف أو الحليف.

[5] تم اعتبار هاتين المحافظتين، محافظة واحدة لأغراض هذا المشروع.

بواسطة الأداة رقم 3، تم تحديد 14 صاحب مصلحة في لبنان (8 حلفاء، 3 أصحاب مصلحة مستهدفين، 3 خصوم). هذا العدد أقل من العدد الذي كان متوقعًا من قبل فريق التقييم. تم جمع المعلومات بشأنهم، كما هو مخطط، بواسطة البحث على شبكة الإنترنت وبواسطة المقابلات مع الشركاء وأصحاب المصلحة أنفسهم. (راجع قاعدة البيانات الخاصة بأصحاب العلاقة الأدوات رقم 3 و4 و5).

لذلك، كان عدد أصحاب المصلحة المستهدفين والحلفاء الذين خضعوا لعملية المسح لتحديد مواقفهم بواسطة الأداة رقم 4 أقل من العدد المخطط له. فوفق العدد المقترح في منهجية الدراسة التشخيصية (الملحق رقم 3 – منهجية الدراسة التشخيصية النهائية)، كان يجب أن يبلغ عددها ما يقارب الـ30 وكان يجب أن يجري المقابلات معهم عدادون من ذوي الخبرة العالية. وفي النهاية، أجريت المقابلات مع الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين بشكلٍ رئيسي إما من قبل فريق التقييم وإما من قبل منظمة أبعاد وإما الإثنين معًا. إضافة إلى ذلك، تمت مقابلة ومسح، عدد أقل من الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين مما كان مخططًا له بواسطة الأداة رقم 4: 7 ممثلين عن 6 أصحاب المصلحة (5 حلفاء وصاحب مصلحة واحد).

كما سبق وذكرنا، أظهرت البيانات المرتبطة بالمواقف والتي تم جمعها من الحلفاء [6] بشكلٍ رئيسي، أن المواقف إزاء صنع القرارات من قبل النساء إيجابية في مجالات عدّة من مجالات الحياة. وبالتالي، لا تعتبر هذه البيانات مفيدة بحد ذاتها، إلا أنه كان من الممكن أن تصبح مفيدة أكثر لو شملت الأداة عدد أكبر من أصحاب العلاقة (راجع الفصل 6.2).

أخيرًا، أيضًا بالنسبة لتقييم القدرة، تم إجراء مقابلات مع عدد قليل من الحلفاء بواسطة الأداة رقم 5. أجريت المقابلات مع أربعة حلفاء في لبنان. لأغراض هذا المشروع، يجب استخدام الأداة رقم 5 أيضًا خلال تنفيذ المشروع من أجل تقييم قدرة الحلفاء الجدد والحلفاء الذين سبق وتم تحديدهم (راجع الفصل السادس).

البيانات المستحوذ عليها بواسطة هذه الأداة مثيرة للاهتمام وتسمح بتكوين فكرة عامة عن قدرة الحلفاء التنظيمية من حيث النوع الاجتماعي والمناصرة. ومع ذلك، لا يوازي هذا التحليل أي تقييم تنظيمي. ففي هذه الدراسة التشخيصية، لم يتم تحليل إلا ما قاله الحلفاء ولم تتم مراجعة أية وثائق (إستراتيجيات، تقارير، توصيات بشأن السياسات، مواد وموارد حول النوع الاجتماعي ألخ.). ولهذا السبب، في الفصل السادس، قد ترغب منظمة أوكسفام وشريكها المحلي إما باستكمال التقييم التنظيمي أو ربما أن تجري مع الحلفاء أيضًا تقييم قدرات أكثر تفصيلاً، يقومان بإعداده للشركاء.

إلا أن القيود المذكورة أعلاه لا تُفقد ،البيانات المجموعة حول مشكلي الآراء وصنّاع القرار، قيمتها. أما بالنسبة للأدوات رقم 3 و4 و5، سيتم استخدامها كأدوات عمل للقيام بشكلٍ متواصل بعمليات تحديد وتقييم صنّاع القرار ومشكّلي الآراء المعنيين بالمشروع أثناء فترة التنفيذ (راجع الفصل السادس حول التوصيات الخاصة بتنفيذ المشروع وعملية المراقبة والتقييم).

الأداة رقم 6 - اختيار العينات ونوعية البيانات

تم تصميم الأداة رقم 6 (أيضًا تشكّل الجزء ب) من الأداة رقم 5 للحلفاء)، لجمع المعلومات والآراء حول الحراكات الاجتماعية في لبنان بواسطة منظمة أبعاد ومراقبين محترفين آخرين (أكاديميين وناشطين بما في ذلك الحلفاء ألخ.)

تم استخدام الأداة رقم 5 – الجزء ب) والأداة رقم 6: في لبنان، مع 4 حلفاء ومع الشركتين، منظمة أبعاد واللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة.

أخيرًا أنجزت عملية تحليل الحركات الاجتماعية والإنصاف القائم على النوع الإجتماعي بمراجعة وسائل الإعلام والمقالات الأكاديمية (راجع الملحق رقم6 – لائحة المستندات التي تم تحليلها).

جميع البيانات المجموعة كانت مفيدة للغاية في توفير فكرة عن السياق والبيئة التي سيحاول فيها مشروع "لنا" إدخال التغيير، فكانت هذه البيانات ضرورية للدراسة التشخيصية هذه عندما أصبحت مصدرًا ثالثًا للمعلومات يؤكد صحة بيانات نوعية وكمية أخرى.

[6] كان ذلك متوقعًا بسبب معايير الاختيار التي ركزت على دعم الإنصاف القائم على النوع الإجتماعي.

الأداة رقم 7 - اختيار العينات ونوعية البيانات

تم تصميم الأداة رقم 7 لجمع معلومات بطريقة منظمة عن تطبيق بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وعن موقع لبنان بحسب مؤشرات حقوق الإنسان وحقوق المرأة. تم جمع المعلومات كما مخطّطا له، من خلال الاطلاع على تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقارير الظل والتقارير الدورية حول حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، والبيانات الصحفية والمؤشرات الصادرة عن مراقبي حقوق الإنسان.
ساهمت دقة المراجعة واتساع نطاق المصادر التي تم الاطلاع عليها، بشكلٍ كبير في تقديم فكرة واضحة عن البيئة التي سيتم فيها تنفيذ مشروع "لنا" من الناحية التشريعية ومن ناحية وضع المرأة على أرض الواقع.

الأداة رقم 8 - اختيار العينات ونوعية البيانات

تم إنجاز الأداة رقم 8، بشأن المخاطر التي قد تواجه مشروع "لنا"، من خلال المقابلات والمراسلات المكتوبة المتبادلة بين ممثلي منظمة أوكسفام (بما في ذلك موظفي الأمن) وشركاء المشروع كما هو مخطط له. إضافة إلى ذلك، كانت تصل إلى فريق التقييم أحدث الأخبار المتعلقة بالتطورات السياسية والأمنية الرئيسية في المنطقة من وسائل الإعلام التي تركز على منطقة الشرق الأوسط (الجزيرة الدولية، موقع Mideeastwire.com، جريدة الدايلي ستار – لبنان، شبكة بي بي سي ورلد، وجريدة الغارديان- المملكة المتحدة ألخ.)
بفضل هذه الأداة أصبح من الممكن تقديم تقييم دقيق للمخاطر إلى حدٍ كبيرمرتبط بوضع المشروع عند التشخيص. كما هو موصى به في الفصل الأخير من هذه الدراسة (راجع الفصل السادس)، يجب أن تعتبر الأداة رقم 8، أداة عمل يومي تستخدم لمراقبة وتحديث الوضع الأمني بشكلٍ متواصل خلال فترة تنفيذ المشروع.

المرحلة الثالث – تحليل البيانات وكتابة التقارير

تحليل البيانات الكمية

تم تحليل البيانات المجموعة بواسطة الأداة رقم 1 وفق الإجراء التالي:

- أجرى فريق التقييم تحليل توصيفي للتوجهات العامة لدى كافة الناس الذين تمت مقابلتهم، من خلال إسناد المتغيرات إلى أكثر من مصدر والقيام بحسابات إحصائية (مقارنة المعدّل والنسبة واحتساب النتائج).

- تمت معالجة البيانات المسجلة معالجةً إحصائية من خلال استخدام أداة التحليل المسماة حزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية. كان من الممكن إجراء تحاليل تفسيرية بسيطة عبر استخدام رسوم بيانية تظهر توزيع البيانات كجدوال التكرار وغيرها واحتساب الإحصاءات التوصيفية الخاصة بالمتغيرات الأحادية والثنائية المناسبة. وعند الاقتضاء، تمت إعادة جمع وترميز الأجوبة وفق منهجية الدراسة التشخيصية (الملحق رقم 3).

- تم عرض وتحليل السمات الاجتماعية والديموغرافية للمشاركين والأسئلة من الجزء أ) من السؤال رقم 1 إلى 19، من حيث الجنس والعمر والأحوال الشخصية والمستوى التعليمي، والوظيفة، والمذهب الديني عبر استخدام جداول لعرض الأرقام وجداول متقاطعة (راجع الفصل 3.1).

• تم تحليل الأسئلة المفيدة لتشخيص مؤشرات المشروع (الجزء أ): الأسئلة رقم 20 – 26 والجزء ب) والجزء ج)) عبر استخدام جداول لعرض الأرقام تظهر عدد الأشخاص الذين اختاروا جوابًا محددًا والنتيجة الخاصة به. وردت هذه الجداول كاملة في الفصل الرابع إضافة إلى الملاحظات الخاصة بها.

• إضافة إلى ذلك، تم تحليل البيانات من خلال وضع مؤشرات إضافية تستند إلى الأبعاد الرئيسية التي شملتها عملية المسح وهي بيانات الأداة رقم 1 – الجزء أ) السؤال رقم 20 و21 و22 و23 و24 و25 و26 وبيانات صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي المستهدفين، والجزء ب) وج) لصنّاع التغيير فقط، في البلدان الثلاثة. وعند الاقتضاء، تمت إعادة جمع وترميز الأجوبة وفق منهجية الدراسة التشخيصية – الأداة رقم 1 - الملاحظات الإرشادية وبنية الاستبيان (راجع الملحق رقم 3) ومنهجية المؤشرات الإضافية كما هو وارد في:

- الملحق رقم 13 – الأداة رقم 1- المؤشر المضاف
- الملحق رقم 13أ– الأداة رقم 1 – منهجية المؤشرات المضافة
- الملحق رقم 13ب – الأداة رقم 1 – قاعدة البيانات المعاد ترميزها من أجل المؤشرات المضافة
- الملحق رقم 13ج – الأداة رقم 1 – جداول المؤشرات المضافة

تم استخدام الجداول التي تم إنشاؤها بواسطة المؤشرات المضافة من الأداة رقم 1، لتقديم ملخص بصري ومقارنة النتائج من خمس مؤشرات تؤمنها الأداة رقم 1 (راجع الفصول 4.5 و4,6 و4.7 و4,8 و4.10).
عند نهاية المشروع، ستكون المؤشرات المضافة مفيدة في جعل عملية التحقق من التغييرات على مرور الوقت، من خلال المقارنة بين القيم الأعلى والأدنى المرتبطة بالمؤشرات المذكورة أعلاه (راجع الفصل 6.2 للاطلاع على التوصيات بشأن المراقبة والتقييم).

أخيرًا، في ما يتعلق بالأداة رقم 1،لا بد من القول أنه تم الحصول على بيانات إضافية من خلال بعض أسئلة المسح المرتبطة بمؤشرات ليست بحاجة إلى تشخيص (أي صنّاع التغيير وممارسات المجتمع المحلي، ألخ) والتي طُرحت رغم ذلك على صنّاع التغيير وعلى رجال ونساء المجتمع المحلي. لم يتم تحليل هذه البيانات في تقرير التشخيص هذا، ولكن قد يكون ذلك مفيدًا في المستقبل، مثلاً، في مرحلة التقييم النهائي يمكن لمنظمتي أوكسفام وأبعاد إما أن يتحققا من التغييرات في أبعاد أخرى (مثلاً تغييرات في "ممارسات" المجتمع المحلي وصنّاع التغيير) وإما إن احتاجوا للمقارنة بين صنّاع التغيير والمجتمع المحلي لجهة تغييرات في مؤشرات معينة.

- الملحق رقم 14 – الأداة رقم 1 – بيانات إضافية
- الملحق 14أ– الأداة رقم 1 – منظومة البيانات الإضافية
- الملحق 14ب – الأداة رقم 1 – جداول البيانات الإضافية

إضافةً إلى ذلك، تم تحليل البيانات المجموعة بواسطة الأداة رقم 4 (الخاصة بمواقف الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين) من الناحية الكمية من خلال إنشاء جداول تكرار وجداول المؤشرات المضافة (راجع الفصل 4.9؛ راجع قاعدة البيانات الخاصة بأصحاب المصلحة – الأدوات رقم 3 و4 و5). ولا بد من الإشارة إلى أنه في هذه الحالة، تم إجراء التحليل بالاستناد إلى الأرقام (عدد أصحاب المصلحة) وليس إلى النسب المئوية (نسبة أصحاب المصلحة)، وفقًا لمقتضيات تركيبة المؤشر ذي الصلة (النتيجة رقم 2 – المؤشر رقم 3).
أخيرًا، تم تحليل البيانات المرتبطة بالأداة رقم 5 (الخاصة بتقييم قدرات الحلفاء) من خلال إنشاء جداول تبيّن لكل بُعد تم تحليله (أي النواحي المختلفة للقدرات) المستوى الذي أظهره تشخيص كل حليف من الحلفاء على حدة (راجع الفصل 4.10؛ راجع قاعدة البيانات

الخاصة بأصحاب المصلحة – الأدوات رقم 3 و4 و5).

تعدد مصادر البيانات الكمية والنوعية

جمعت البيانات من مصادر مختلفة أي تلك المجموعة من المراجعة المكتبية ومجموعات النقاش الموجه والمقابلات وتم استخدامها لفهم البيانات الكمية المجموعة عن صنّاع التغيير والمجتمعات المحلية بواسطة الأداة رقم 1.

وعلى الرغم من القيود التي تمت مواجهتها في عملية جمع البيانات والمذكورة أعلاه (راجع الفصل 2.2.3)، كانت المعلومات والآراء المجموعة من مجموعات النقاش الموجه التي ضمت رجال ونساء من المجتمعات المحلية ومن صنّاع التغيير ومن الشركاء والحلفاء، بالإضافة إلى تلك المجموعة من مراجعة المقالات الأكاديمية ومواقع المنظمات، ركنًا أساسيًا في توفير خيوطٍ تمكن من تفسير البيانات الكمية.

كان يتم دائمًا تحليل البيانات الكمية والنوعية المجموعة خلال العمل الميداني استنادًا إلى علاقتها ببعضها البعض. ومن خلال دمج الآراء من وجهات نظر مختلفة والتحقق منها، صار من الممكن تحديد الأنماط المتشابهة وتفسير التناقضات الواضحة والتوصل تقييم وتشخيص مفيد وسليم للمسائل الرئيسية التي يغطيها مشروع "لنا".

الفصل الثالث: تشخيص عينة الأشخاص

الفصل الثالث: تشخيص عينة الأشخاص

في هذا القسم، نقدم توصيفًا لعينة الأشخاص التي تشملها هذه الدراسة التشخيصية بواسطة أدوات كمية ونوعية على حدٍ سواء. ويتضمن ذلك توصيفًا لـ: أ) صنّاع التغيير ورجال ونساء المجتمعات المحلية و ب) صنّاع القرار ومشكّلي الآراء الرئيسيين (الخصوم والحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين)، الذي تم تحديدهم و/أو اللقاء بهم خلال العمل الميداني في لبنان.

صنّاع التغيير والرجال والنساء المستهدفون من المجتمع المحلي ومجموعة الضبط

في هذا القسم، سنركز على الجوانب الأساسية التي تميّز صنّاع التغيير ورجال ونساء المجتمع المحلي المستهدفين من حيث مكان وجودهم وجنسهم وعمرهم، وأحوالهم الشخصية ومستواهم التعليمي ووضعهم الوظيفي وانتمائهم الديني ومشاركتهم في نشاطات المجتمع المدني. وهذا سيسمح بوضع تعريف محدد للأشخاص الذين ستشملهم الدراسة التشخيصية هذه وإبراز نقاط التشابه والفروقات بين المجتمعات المحلية وصنّاع التغيير.
وفي الوقت عينه، من خلال القيام بذلك، سنقوم أيضًا بإبراز أين تظهر عينة الأشخاص التي تم تحليلها، أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين عينة الأشخاص التي يخطط أن يشملها مشروع "لنا". وبشكلٍ خاص، في عرض المشروع (أو في قرارات منظمة أوكسفام اللاحقة بشأن المواقع المحلية في لبنان) وفي المنهجية التشخيصية مشروع "لنا"، تم وضع المعايير التالية لصنّاع التغيير ونساء المجتمع المحلي المستهدفات:
- كان يجب أن يتم تحديد صنّاع التغيير والأفراد المستهدفين في المحافظات التي يستهدفها المشروع (بيروت وجبل لبنان والجنوب والنبطية)
- كان يجب توظيف صنّاع تغيير وأفراد من المجتمع المحلي نصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء؛
- يتوقع أن يتمتع صنّاع التغيير بدرجة معينة من المعرفة لقضايا النوع الاجتماعي ونشاطات المجتمع المحلي؛
- يتوقع أن يتم توظيف رجال ونساء من المجتمع المحلي في الداوئر التي يستهدفها صنّاع التغيير ولكن يجب ألّا يكونوا من الأشخاص "الاعتياديين" المهتمين من قبل بقضايا النوع الاجتماعي ونشاطات المجتمع المحلي ولديهم خبرة سابقة في هذا المجال. ويستحسن أن يتم توظيف أشخاص "عاديين" و"جدد" في هذا المجال. أي أشخاص أقل نشاطًا وحساسية تجاه قضايا المجتمع والنوع الاجتماعي من صنّاع التغيير.

ملخص النتائج الرئيسية

بالنسبة للمعايير الأساسية المحددة في المشروع لصنّاع التغيير والرجال والنساء المستهدفين من المجتمع المحلي، نلاحظ أنه تم احترام معظمها المعايير التي لم يتم الالتزام بها بالكامل، نقترح إجراءات تصحيحية

- الموقع: تم تحديد صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي كما هو مخطط له ضمن المحافظات التي يستهدفها المشروع.
- 50 في المئة من الرجال و50 في المئة من النساء: فاق عدد النساء عدد الرجال من المجتمع المحلي الذين تم توظيفهم، على عكس ما كان مخططًا له؛ يوصى بأن يتم تحسين التوازن بين الأنواع الاجتماعية، عندما يكون ذلك ممكنًا.
- أظهر صنّاع التغيير معرفة كبيرة واهتمام بنشاطات المجتمع المحلي وقضايا النوع الاجتماعي أكثر من أفراد المجتمع المحلي، كما كان مخططًا له. بالنسبة لبعض القضايا التي تمت مراقبتها حتى الآن، ظهر من خلال العمل الميداني الكمي أن مستوى اهتمام أفراد المجتمع المحلي يشبه اهتمام صنّاع التغيير لناحية النشاط الاجتماعي والدراية بقضايا النوع الاجتماعي. تم إدخال بعض الإجراءات التصحيحية. تفي العينة الأخيرة من أفراد المجتمع المحلي التي خضعت للمسح بواسطة الأداة رقم 1 بالمعايير

الموضوعة. وكما سبق ذكره في الفصل السادس، يوصى بالاستمرار في اختيار أفراد ليسوا من بين الذين يتمتعون باهتمام وخبرة سابقة في مجال النشاط الاجتماعي وقضايا النوع الاجتماعي، أي الأفراد "الجدد" على مجال قضايا وحقوق النوع الاجتماعي.

المواصفات الاجتماعية والديموغرافية الرئيسية الخاصة بصنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي ملخصة أدناه:

أعمار صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المحلي

	أعمار صناع التغيير	
	الرجال	النساء
نسبة كل جنس	33,3%	66.70%
معدّل الأعمار	37	36
	36,5	

	أعمار أفراد المجتمع	
	الرجال	النساء
نسبة كل جنس	43,5%	56,5%
معدّل الأعمار	38,8	35,9
	37,2	

من حيث الجنس، ما يقارب ثلثي صنّاع التغيير من النساء والثلث الباقي من الرجال؛ وضمن المجتمعات المحلية، يتوزع النساء والرجال بشكلٍ متساوٍ نوعًا ما (55 مقابل 45 في المئة). يتراوح معدّل أعمار صنّاع التغيير وأفراد المجتمع المستهدفين الذين تم تشخيصهم بين 35 و36 عامًا.

يتوزع صنّاع التغيير ورجال ونساء المجتمع المحلي بالتساوي نوعًا ما على المحافظات الثلاث المستهدفة من قبل المشروع: بيروت وجبل لبنان والجنوب والنبطية، وفق معايير المشروع. من حيث الوضع العائلي، عدد صنّاع التغيير غير المتزوجين كبير (45 في المئة من النساء و70 في المئة من الرجال) في حين أن رجال ونساء المجتمع المحلي متوزعين بشكلٍ أكثر توازنًا بين متزوج وغير متزوج. يتمتع كافة صنّاع التغيير بمستويات تعليمية مرتفعة إلى حدٍ كبير (أكثر من 60 في المئة حائزون على شهادات بكالوريوس وشهادات دراسات عليا وشهادات ماجيستير) في حين أنه، من بين أفراد المجتمع المحلي، نسبة 10 في المئة أتمت مستوى التعليم الأساسي. وسجّل صنّاع التغيير من الموظفين والعاملين نسبة عالية بلغت 60 في المئة من النساء و80 في المئة من الرجال وكذلك رجال ونساء المجتمعات المحلية سجّلوا نسب عالية من الموظفين والعاملين (56.8 في المئة من النساء و81 في المئة من الرجال). من حيث المذاهب الدينية، يمكننا القول أن صنّاع التغيير من رجالٍ ونساء موزعون بشكلٍ متساوٍ إلى حدٍ ما بين سنّة وشيعة ودروز وبعض المسيحيين.

والأمر الذي يثير الاهتمام هنا، هو أن ما يقارب ربع صنّاع التغيير (23,3 في المئة) رفضوا الإجابة عن السؤال المتعلق بانتمائهم الديني ورفضوا ذكر ما يؤمنون به بالشكل التقسيمي المتمثل بالانتماء الطائفي والديني. بحسب معايير المشروع، تبيّن أن صنّاع التغيير الذين تمت مقابلته أثناء المسح، فاعلون أكثر بكثير من أفراد المجتمع المحلي على صعيد المجتمع المحلي وفي النشاطات الرامية إلى تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي. 50.8 في المئة من رجال ونساء المجتمعات المحلية قالوا أنهم لم يشاركوا في أي نشاط مجتمعي خلال السنة الماضية مقارنة بـ 3.3 في المئة من صنّاع التغيير.

الفصل الرابع: نتائج التشخيص المعاكسة للمؤشرات

الفصل الرابع: نتائج التشخيص المعاكسة للمؤشرات

الهدف العام – المؤشر رقم 1: تقدّم في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الهدف العام: ترفض نسبة متزايدة من النساء والرجال كافة أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي مما يساهم في التطور نحو مجتمع ديمقراطي خالٍ من العنف وأكثر إنصافًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
المؤشر رقم 1: دليل تقدّم في تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

تم تشخيص وضع هذا المؤشر بفضل تحليل لأحدث تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقارير الظل والتقارير الدورية حول حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبيانات الصحافية. وتم إجراء تحليل تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من حيث التقدم والإخفاقات ومن خلال اقتراح أهداف بنهاية مشروع "لنا".
لمزيد من التفاصيل حول هذا القسم، الرجاء مراجعة مؤشرات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة /حقوق الإنسان – منظومة التوحيد- الأداة رقم -7 تطبيق حقوق المرأة.

ملخص النتائج الرئيسية

يظهر التحليل أنه وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية العديدة التي تم اتخاذها لمعالجة التمييز على أساس النوع الاجتماعي في التشريعات، ما زالت بعض التحديات الهامة تعيق التقدم في البلدان الثلاثة – لا سيما تلك المتعلقة بالجنسية والأحوال الشخصية والعائلة وصنع القرارات على الصعيد الوطني ووضع المرأة في المجتمع المحلي.
في لبنان، ما زالت مطالب المجتمع المدني الصلب والقوى السياسية الديمقراطية غير مسموعة من قبل الحكومة،وهي مطالب داعية لاعتماد تشريعات متماسكة ضد التمييز وإزالة التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (خاصةً تلك المتعلقة لقوانين الأحوال الشخصية) وإصلاح التشريعات الجزائية وقانون الأحوال الشخصية. وينعكس استمرار هذا الإطار القانوني التمييزي على مسائل جوهرية في البلاد، كحقوق الجنسية والحقوق الواجبات الشخصية ضمن العائلة التي الطائفية. يؤثر هذا الإطار على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وصنع القرارات على كافة المستويات لأنه يسمح بمواقف وممارسات وسلوكيات تمييزية لا سيما ضمن العائلة وفي الإطار الإجتماعي التقليدي (والطائفي).

نتائج لبنان المفصّلة

انضم لبنان [7] إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بتاريخ 16 نيسان 1997 وقدّم ثلاثة تقارير دورية بتاريخ 2 أيلول 2004 و11 شباط 2005 و7 تموز 2006. ومن ضمن التوصيات بشأن رد الدولة على المسائل والأسئلة الواردة في التقرير الخاص بالبلد – دعت اللجنة لبنان إلى تقديم التقريرين الدوريين الرابع والخامس مجموعين قبل 16 من أيار 2004، إلا أن هذا الموعد لم يحترم. لذلك، ولأغراض هذا التشخيص، تمت مراجعة التقرير الأخير المرسل سنة 2006 إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالإضافة إلى تقريريّ الظل المقدمين سنتي 2007 و2008.

[7] أن "ينضم" بلدٌ ما إلى معاهدة أو اتفاقية يعني أن هذه الدولة أصبحت ملزومة قانونيًا بتطبيق بنود هذه الاتفاقية أو المعاهدة. وللانضمام والمصادقة المفعول القانوني ذاته، ولكن الانضمام غير مسبوق بعملية توقيع. للاطلاع على تعريف بالمصطلحات الرئيسية المرتبطة بمفاعيل الاتفاقيات والمعاهدات راجع: https://treaties.un.org/pages/Overview.aspx?path=overview/glossary/page1_en.xml

إلا أنه، وبسبب قِدم عهد تقارير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكونه يصعب تقييم التقدم الحالي بواسطتها، استخدمنا أيضًا مصادر إضافية من منظمة مرصد حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) .[8]

هذا وقد توصلت عملية التحليل إلى الخلاصة التالية: ترتكز الأدلة الأحدث (2013- 2014) على تحسّن تطبيق بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان بشكلٍ رئيسي على اعتماد تشريعات لمواجهة العنف ضد المرأة واحتمال اعتماد كوتا نسائية بنسبة 20 في المئة من مقاعد مجلس النواب.
يعرقل عدم تطبيق بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالكامل تطبيق القوانين التي تم إقرارها مؤخرًا حول حماية المرأة وأفراد العائلة من العنف الأسري. على الرغم من أن القانون الجديد هذا، يعدّ خطوة مهمة إلى الأمام قامت بها الحكومة بعد سنوات من العمل والمطالبة من قبل المجتمع المدني، إلا أنه من غير الممكن تطبيق هذه القوانين بالكامل من دون إصلاح القانون الجزائي ووضع تعريف واضح لمصطلح "العنف"، وتعديل الإجراءات التخفيفية المرتبطة بعدد من القضايا المهمة كجرائم "الشرف".
إضافةً إلى ذلك، الإخفاق في إصلاح قوانين الأحوال الشخصية هو أحد العراقيل أمام تطبيق بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإنهاء التمييز القائم على النوع الاجتماعي وعدم المساواة والعدل في التشريعات، بما في ذلك الضوابط الطائفية، التي تساهم في تعزيز العنف الأسري واستمرار التمييز على الأساس الديني والعرقي.

تعمل عجلة الإصلاح ببطءٍ شديدٍ في لبنان ويتطلب تحقيق مطالب المجتمع المدني إرادة سياسية والتزام من قبل الحكومة بمواجهة بعض المسائل الجوهرية التي تشكّل أساس التمييز الذي يهدد التوازن الهش الذي تستند إليه البلاد، أي الجنسية، حقوق وواجبات أفراد العائلة والطائفية. كل المسائل التي تتطرق إليها المواد (9) و(16) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي ما زال لبنان متحفظًا عليها.

التطورات الإيجابية

التطورات الإيجابية	تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
* العنف ضد المرأة	بتاريخ 1 نيسان 2014، أقر مجلس النواب قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري. بالكاد يعرّف القانون بالعنف الأسري ولا يقدّم الحماية ضد أي شكل من أشكال الاستغلال ولا يجرّم الاغتصاب الزوجي فذلك لا يعتبر جريمة بموجب القانون اللبناني الحالي.
* مشاركة المرأة في الحياة السياسية	الإئتلاف النسائي في مجلس النواب 2013، ضمّ أكثر من 150 منظمة تدافع عن حقوق المرأة اللبنانية وطالب بنسبة 30% المرشحين في الانتخابات ككوتا نسائية

[8] مرصد حقوق الإنسان على الرابط http://www.hrw.org/news/2014/04/03/lebanon-domestic-violence-law-good-incomplete ؛ مجلس النواب اللبناني على الرابط: http://www.lp.gov.lb/ContentRecordDetails.aspx?id=13937&title ومنظمة التضامن النسائي للتعلّم على الرابط http://www.learningpartnership.org/lebanon

الإخفاقات الرئيسية في التقدّم وفق التوصيات:

الإخفاقات	تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
* التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	لم تتم إزالة التحفظات على المادة 9 (2) التي تنص على منح النساء حقوق متساوية لحقوق الرجال في ما يخص منح الجنسية لأولادهم والمادة 16(1) (ج) التي تنص على الحقوق والواجبات نفسها أثناء الزواج وعند فسخه (د) التي تنص على الحقوق نفسها للوالدين في ما يخص الأولاد (و) التي تنص على الحقوق نفسها للوالدين في ما يخص حضانة ووصاية وقوامة وتبني الأطفال والفقرة (ز) التي تنص على الحقوق الشخصية كزوج وزوجة، بما في ذلك الحق في اختيار الكنية والمهنة والحرفة.
* العنف ضد المرأة	لا يقدم القانون الجزائي اللبناني تعريف لمفهوم العنف ولا يحتوي على أحكام خاصة بجريمة عنف محددة يعاقب عليها؛ ما زالت الإجراءات التخفيفية تطبق خلال الإجراءات والممارسات القضائية لما يسمى جرائم الشرف.
* التمييز القائم على النوع الاجتماعي، الصور النمطية، عدم المساواة داخل العائلة	خمسة عشر قانوناً للأحوال الشخصية ينظم الحياة العائلية الخاصة بالطوائف الثمانية عشر المعترف بها قانونيّا. ما زال عدم المساواة موجودًا من حيث السن القانوني للزواج، اختيار الزوج، الشهود على عقد الزواج، المهر، التوزيع التقليدي للأدوار ضمن العائلة، اسم الزوجة، الاعتناء بالزوجة والأطفال، السلطة الأبوية، الحضانة، تعدد الزوجات، الطلاق، الحق في الإرث.
* مشاركة النساء في الحياة السياسية	تميل الهيئة الوطنية الاستشارية لوضع مشروع قانون اللإنتخاب إلى اعتماد كوتا نسائية بنسة 20 في المئة من المرشحين، إلا أنه لم يتم اتخاذ هذا التدبير بعد.
* العمل	يستثني القانون اللبناني العمل الزراعي من أحكام قانون العمل، مما يعني أن العمال الزراعيين لا يتمتعون بالضمان الاجتماعي. تستفيد النساء الريفيات من الضمان الاجتماعي طالما ينصفن ضمن المجموعات التي تشملها أحكام قانون العمل.

لأهداف المقترح تحقيقها عند نهاية البرنامج (خمس سنوات):

عند نهاية البرنامج، يكون لبنان قد أزال التحفظات عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتمد كوتا نسائية بنسبة 30 في المئة وشرع في إصلاحات تشريعية للقوانين التي تميز بناءً على النوع الاجتماعي واعتمد قانون موحد للأحوال الشخصية.

الأهداف المحتملة	تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
* التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	أزال لبنان التحفظات على المادة 9 (2) والمادة 16 (1) (ج)، (د)، (و)، و(ز)[9]
* العنف ضد المرأة	- تجريم الاغتصاب الزوجي. - ضمان أن تصدر أوامر الحماية الطارئة القصيرة الأمد بسرعة. - معالجة قوانين الأحوال الشخصية التمييزية التي تساهم في العنف الأسري (أي الإرث وحضانة الأطفال والطلاق)؛ تعديل المادة 22 (كل الأحكام التي تعتبر متناقضة مع قانون العنف الأسري ملغاة باستثناء قوانين الأحوال الشخصية و حماية الأحداث المخالفين للقانون أو المعرّضين للخطر). - وضع إستراتيجية/خطة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة.
* التمييز القائم على النوع الاجتماعي، الصور النمطية، عدم المساواة داخل العائلة	اعتماد قانون موحد للأحوال الشخصية يطبق على كل النساء بغض النظر عن النظام الطائفي الديني.
* مشاركة النساء في الحياة السياسية	إقرار مجلس النواب لقانون يحترم دعوة الإئتلاف إلى تحديد كوتا نسائية بنسبة 30 في المئة.
* العمل	تعديل قانون العمل بحيث يشمل العمل الزراعي وبالتالي يؤمّن للنساء الضمان الاجتماعي.

4.2 الهدف العام – المؤشر رقم 2: ارتفاع عدد النشاطات وقوة تأثير الحركات الاجتماعية

الهدف العام: ترفض نسبة متزايدة من النساء والرجال كافة أشكال التمييز التي تؤدي إلى عدم المساواة في النوع الاجتماعي مما يساهم في التطور نحو مجتمع ديمقراطي خالٍ من العنف وأكثر إنصافًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
المؤشر رقم 2: المنظمات غير الحكومية الرئيسية ومنظمات الدفاع عن حقوق المرأة والأكاديميون في لبنان يشيرون إلى تزايد نسبة نشاطات وتأثير الحركات الاجتماعية الرافضة لكافة أشكال التمييز ضد المرأة في لبنان عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص.

تم تشخيص وضع هذا المؤشر بفضل تحليل للمقابلات مع الحلفاء والشركاء (الأداة رقم 5 الجزء ب) والأداة رقم 6) والمقالات الأكاديمية والتقارير والبيانات الصحفية، كما هو محدد أدناه لكل بلد من البلدان الثلاثة.

[9] للاطلاع على مخلص عن المواد 9 (2) و16(1) (ج)، (د)، (و)، و(ز) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، راجع الجدول "الإخفاقات الرئيسية في التقدم وفق التوصيات".

ملخص النتائج الرئيسية

تمكنت حركات الدفاع عن حقوق المرأة من تحقيق نتائج جزئية في نضالها من أجل المساواة في النوع الاجتماعي من حيث صنع القرارات. تواجه هذه الحركات عوائق كبيرة في النظم القبائلية والطائفية السياسية المدعومة بإيديولوجيات ذكورية إما تستثني المرأة من مراكز السلطة وإما تدمجها في المسار المؤسساتي العام. وهذا الوضع غالبًا ما يسبب انقسامًا بين هذه الحركات في القضايا الإستراتيجية والتكتيكية.
يتميز لبنان بسياق ما زال تعريف الهويات الجنسية والحصول على حقوق المرأة فيه أسير النظام السياسي الطائفي والمذهبي الذي يتميز ويدعم بقيم ذكورية قوية. في حين حققت النساء بعض الإنجازات في بعض مجالات الحياة (الاجتماعية والاقتصادية منها)، إلا أن التصديق على تشريع عدد كبير من حقوقهن لم يتم بعد ولم يحظ بالدعم الكامل من النظام السياسي (قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية وقانون الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، ألخ.). إضافة إلى ذلك، تعاني الحركة النسوية من الإنقسام في مسألة الموارد وفي إيجاد هدف مشترك وتحديد الوسائل التي يجب اعتمادها لتحقيق ذاك الهدف وما إذا يجب أن تكون صداميةً أم لا.

النتائج المفصّلة الخاصة بلبنان

يستند هذا القسم إلى البيانات التالية المجموعة خلال العمل الميداني:

- الأداة رقم 5 – القسم الخاص بالحركات الاجتماعية - التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني – رولا زعيتر – 22/05/2014
- الأداة رقم 5 - القسم الخاص بالحركات الاجتماعية – تيار المستقبل – نوال مدللي – 22/05/2014
- الأداة رقم 5 - القسم الخاص بالحركات الاجتماعية – جومانة مرعي - المعهد العربي لحقوق الإنسان (أجرت المقابلة معها الهيئة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة) – 07/07/2014
- الأداة رقم 5 - القسم الخاص بالحركات الاجتماعية – لورا صفير – الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة أجرت المقابلة معها الهيئة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة) – 02/07/2014
- الأداة رقم 6 – ندى مكي. الهيئة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة – 20/05/2014
- الأداة رقم 6 – رولا المصري – منظمة أبعاد – 20/05/2014 (+مقابلة عبر خدمة سكايب 23/06/2014)

إضافة إلى ذلك، تم تحليل المقالات والمستندات التالية:

- سعاد جوزف، 1991، الإستراتيجيات النخبوية في بناء الدولة: المرأة، العائلة، الدين والدولة في العراق ولبنان، في دينيز كانديوتي (محرر)، المرأة، الإسلام والدولة، الصفحات 176 – 200، فيلاديلفيا: دار جامعة تيمبل
- لارا الخطيب، 2010، المجتمع المدني في بيئة طائفية: الحركة النسائية في مرحلة ما بعد الحرب اللبنانية، أطروحة ماجيستير، الجامعة اللبنانية الأميركية
- أبعاد، 2012، "نؤمن ... شركاء لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات" – تقرير القصة النهائي، منظمة أبعاد، بيروت.

راجع أيضًا: الهدف العام – المؤشر رقم 1 (بشأن تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)

بناءً على التحليل أعلاه، من الممكن القول أن الحركات الاجتماعية متعددة في لبنان.
الحركات الاجتماعية الأكثر نشاطًا في لبنان هي الحركات الاجتماعية المرتبطة بالأحزاب الطائفية المختلفة. كل هذه الحركات متجذرة

في المجتمعات المحلية وتتمتع بقدرة كبيرة على التأثير في الساحة السياسية. ومن بينها، حركات إسلامية أصولية ناشطة في البقاع وطرابلس. لا تضم أولويات هذه الحركات أجندة رامية إلى تحقيق الإنصاف القائم على النوع الإجتماعي. وفي الكثير من الأحيان، عملت هذه الحركات ضد تحقيق هكذا أجندة عمل بهدف دعم مصالح النظام الطائفي (خطاب 2010).

على الرغم من ذلك، يمكن إيجاد أفراد داخل هذه الحركات، مدركة وواعية لأهمية لمسألة الإنصاف القائم على النوع الإجتماعي. وغالبًا ما تتدخل في النقاش الحاصل بصفة فردية وليس كممثلة عن المجموعة الدينية أو الحزب السياسي التي تنتمي إليه. هذا هو حال الزعماء الدينيين الذين تمكنت منظمة أبعاد من إشراكهم في حملة ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي وهم يشاركون مع منظمة أبعاد في جلسات حوارية مستمرة .(منظمة أبعاد 2012؛ رولا المصري)

وبالإضافة إلى الحركات السياسية الطائفية، هناك "الحركة النسائية"، التي من الواضح أن عملها يتركز على "الإنصاف القائم على النوع الإجتماعي". منذ الخمسينيات والحركة النسائية ناشطة في لبنان. وفي السنوات التي تلت الحرب الأهلية، سعت الحركة النسائية اللبنانية إلى إصلاح عدد من القوانين غير العادلة (العائدة إلى حقبة السلطنة العثمانية وفي بعض الحالات صارت أسوء أثناء الحكم الفرنسي الاستعماري والنظام الطائفي اليوم) التي كانت تقف في وجه نيل المرأة حقوقها. في ما يلي القوانين التي عملت الحركة النسائية على تغييرها:

1. قانون الأحوال الشخصية وهو القانون الذي يختص بقضايا الزواج وحضانة الأطفال والطلاق والإرث وغيرها من القضايا. وما زالت المحاولات مستمرة لإنشاء قانون مدني واحد للأحوال الشخصية بدلاً 15 قانونًا دينيًا مختلفًا لـ18 مذهبًا معترفًا فيه.
2. قانون الجنسية، لكي تتمكن المرأة المتزوجة من أجنبي من إعطاء زوجها وأولادها الجنسية اللبنانية؛
3. القانون الجزائي، لا سيما ما يرتبط بقضايا كجرائم الشرف والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

بدا من الواضح أثناء المقابلات الميدانية أن الجهود المبذولة لإصلاح قانون الأحوال الشخصية وقانون الجنسية لم تأتِ بثمارها ذلك لأن الإصلاحات المقترحة تتناقض مع المصالح الطائفية. وقد وقف في وجه محاولة إصلاح قانون الأحوال الشخصية الزعماء الطائفيون فهم أفضل حلفاء الزعماء الدينيين. ومن جهتها، اصطدمت محاولة إصلاح قانون الجنسية بمعارضة مجموعات غير سنية تخاف من دمج الفلسطينيين السنّة في المجتمع اللبناني (خطّاب، 2010).
تمكنت الحركة المناهضة للعنف القائم على النوع الاجتماعي من تحقيق نجاح أكبر وذلك يعود بشكلٍ رئيسي إلى عدم مواجهتها وتناقضها مع المصالح الطائفية والمذهبية فهي قدمت قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي كقضية معزولة عن قضايا الإنصاف القائم على النوع الإجتماعي الأخرى كالقانون الأحوال الشخصية المدني (راجع أيضًا خطّاب 2010).
هذا وتمكنت هذه الحركة من حشد الرأي العام حول قضية العنف القائم على النوع الاجتماعي مما أدى إلى تغييرات في مواقف وسائل الإعلام والناس وإلى نجاح جزئي على الصعيد السياسي.
"كانت الحملة الإعلامية والحشد بشكلٍ عام مفيدة لكسر جدار الصمت والتوعية بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أعلنت المطالب بشكلٍ واضحٍ وعلني وهذا ما ساهم في إزالة مشكلة العنف القائم على النوع الاجتماعي من لائحة المواضيع المحرم الكلام بها."
"اليوم، تتمتع وسائل الإعلام بوعي أكبر تجاه هذه القضية. ففي الماضي، لم تكن وسائل الإعلام، لا سيما القنوات التلفزيونية تتطرق لمواضيع مرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي. أما اليوم فتغطي الصحف ونشرات الأخبار قصص النساء ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي".
وبحسب بعض المراقبين، ويعود سبب ذلك أيضًا إلى أن الإعلام "التقليدي" يقترب أكثر فأكثر من اهتمامات الناس بسبب خوفه الشديد من منافسة وسائل التواصل الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، حين يظهر الحشد من أجل قضية في الشارع من خلال مظاهرات عوضًا عن المؤتمرات والندوات كما كان الحال في الماضي، يصبح الموضوع أكثر جذبًا لوسائل الإعلام.

في هذا السياق، قُدِّم القانون المقترح حول العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى المجلس النيابي، وتم إقراره تحت عنوان "قانون حماية النساء وسائر أفراد الأسرة من العنف الأسري"، مع بعض التعديلات، بتاريخ 1 نيسان 2014. أما التعديلات الأساسية التي لم ترضِ التحرّك ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي ولم تلبِّ طموحاته بالكامل فهي: أ) عدم معالجة القانون المعتمد قضيّة العنف القائم على النوع الاجتماعي بالتحديد بل "حماية الأسرة"؛ ب) عدم إدراج الاغتصاب الزوجي كجرم.

وبالإضافة إلى الأثر السلبي الناجم عن النظام الطائفي، عرقلت بعض الجهات الدولية المانحة التي أتت إلى لبنان في سنوات ما بعد الحرب، لا إراديًّا الحركة النسائية، عن طريق : أ) عدم تحدّي النظام الطائفي وبالتالي المشاركة في تعزيزه، ب) عبر مساندة الحملات المتشابهة الاهداف، ج) عبر السماح للمنافسة على التمويل بسلب الأساس التطوّعي لهذه الأنشطة، وبالتالي فصلها عن أُسُسِها الاجتماعية التي بُنيَت عليها أصلاً (خطاب 2010).

وقد تفكّكت الحركة النسائية في مراحل مختلفة بسبب مسائل متّصلة بالتمويل، وبأساليب الإدارة، وبالثقافات التنظيمية. غير أن الخيار الاستراتيجي الذي لطالما لاحق الحركة، تمحوَرَ حول معضلة جوهرية ما بين مواجهة النظام السياسي الطائفي المذهبي بشكل مباشر وبالتالي تحدّي جذور قمع المرأة اللبنانية، أو بين محاولة الحصول على ما يمكن تحقيقه من دون اعتماد منطق المواجهة، عبر تحدّي جذور المشكلة (خطّاب 2010، رولا المصري؛ ندى مكّي).
ولعلّ تفكك التحرّك النسائي هو ما دفع بعض الشاهدات اللواتي تمّ إجراء مقابلة معهنّ خلال الدراسة الأساسية، إلى التحدّث عن "الحركة النسائية" بدلاً من تحرّك نسائي واحدٍ– والإشارة إلى "عدم التمكّن من حشد الناس على المستوى الشعبي" حول أهداف مشتركة قائمة على جدول أعمالٍ أو أجندة علمانيّة. (رولا المصري)
وتشكّل الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي في الوقت الحالي تحرّكًا اجتماعيًّا فاعلاً وناشطًا. وتتضمّن هذه الحملة ما بين 50 و60 منظّمة مجتمع مدني ومنظمة غير حكومية تطالب بالإصلاح الانتخابي لضمان شفافية أكبر داخل النظام السياسي وبخاصّة خلال العملية الانتخابيّة. وإن لم يكن لتلك المنظمات تركيزٌ على النوع الاجتماعي بشكلٍ خاص، غير أنها تُدرِج جدول أعمال يُعنى بالمساواة في النوع الاجتماعي. ولدى اقتراح الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي قانونًا ينظّم العمليات الانتخابية، أدرجت 11 طلبًا محددًا من بينها:

- طلب كوتا (أو حصّة) قائمة على المساواة في النوع الاجتماعي
- طلب وجود مرشّحة للانتخابات الرئاسيّة

وعلى غرار التحركات الهادفة إلى معالجة قانوني الأحوال الشخصية والجنسية، لم تحظَ الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي بدعم شعبي واسع، كما ولم يكن لها أثر على المستوى السياسي. والسبب الأساسي وراء ذلك هو تحدّيها لمصالح الزعماء الطائفيين والمذهبيين. أما النجاح الأساسي الذي حققته الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي فهو تأسيس الجمعية اللبنانية من أجل ديموقراطية الانتخابات، وهي جمعية تهدف إلى مراقبة العمليات الانتخابية والإبلاغ عنها ورفع التقارير بها (مثال: فضح السياسيين في وسائل الإعلام، الأموال التي ينفقها السياسيون على الحملات الانتخابية، إلخ.). لكنّ الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي لم تعطِ الأولويّة للكوتا النسائية، لأنها لم تملك القدرة الكافية وقرّرت التوجّه نحو إصلاحات قابلة أكثر للتنفيذ. أما محاولة ترشيح امرأة (من زحلة) إلى الانتخابات الرئاسية فقد عارضتها عائلة المرشّحة. (ندى مكّي؛ رولا المصري)
أخيرًا، أشارت إحدى النساء اللواتي أجريت معهنّ مقابلة (رولا المصري) إلى تحرّك المعلّمين، وهو تحرّك للمجتمع المدني، تقوده نقابة المعلّمين. هذا التحرّك أيضًا لا يضع أجندة معالجة للمساواة في النوع الاجتماعي، غير أنه يتألّف من النساء بشكل أساسيّ، كما أنه عابر للطوائف (متعدد الطوائف) ويحظى بأثر جيّد في ضمان حقوق وفوائد للمعلّمين.
ووفقًا لما تم تحليله، يبدو لنا أن الحركة النسائية في لبنان في الوقت الحالي يقع في معضلة المواجهة المباشرة للنظام السياسي الطائفي والمذهبي، وبالتالي مواجهة جذور قمع النساء اللبنانيات، أو محاولة تحقيق ما يمكن تحقيقه من أهداف بدون اعتماد مقاربة المواجهة وذلك من خلال تحدّي الأسباب الجوهرية للمشكلة.

الهدف المقترح

تجديد تحرّك لبناني اجتماعي فاعل عابر للمذاهب ومناهض للطائفية يركز تركيز أساسي على المساواة في النوع الاجتماعي. أي أن يكون التحرّك قادرًا على تجاوز الاختلافات والمنافسة والحصول على دعم شعبي واسع للتأثير على صنّاع الآراء والقرارات الرئيسيين.

الهدف العام – المؤشّر رقم 3: تحسين الترتيب في حقوق الإنسان

4.3 الهدف العام: رفض كل من النساء والرجال على نحوٍ مطّرد جميع أشكال التمييز التي تعزز عدم المساواة بين الجنسين، ليساهموا بذلك في ترسيخ مجتمع ديموقراطي خالٍ من العنف وأكثر مساواةً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المؤشّر رقم 3: تحسّن ترتيب لبنان في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص، وتحسّن مؤشرات الديموقراطية، عند نهاية المشروع بالمقارنة مع نقطة الانطلاق.

تم وضع هذا المؤشّر ذات الصلة بترتيب البلدان المستهدفة في مجال حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص ومؤشرات الديمقراطية، من خلال تحليل تقارير سنوية/ دورية مختلفة حول حقوق المرأة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد تم التركيز على أهداف التنمية البشرية،على المستويين العالمي والإقليمي، بالإضافة إلى مؤشرات أخرى أكثر تحديدًا تطوّرها الوكالات الحارسة ومنظمة الأمم المتحدة (أي: تقارير الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 [10] ، مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي، مؤشر عدم المساواة في النوع الاجتماعي، مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي، ومؤشر التنمية البشرية)

لمزيد من التفاصيل حول هذا القسم، الرجاء العودة إلى مؤشّرات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة/ الموارد البشرية- أداة مصفوفة التوحيد رقم 7 – تطبيق حقوق المرأة.

ملخّص عن النتائج الأساسية

لا يزال لبنان على طريق تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم 3. ويحظى لبنان بترتيب أفضل من البلدان المستهدفة الأخرى، كالأردن والعراق، في مؤشر التنمية البشرية. غير أن مؤشرات النوع الاجتماعي تشير إلى اتّجاهات سلبية في لبنان في ما يتعلّق بالمساواة في النوع الاجتماعي والتمكين الاقتصادي للمرأة وغيرها من حالات عدم المساواة.

ويقارن الجدول أدناه المؤشرات التي سجّلها لبنان مؤخّرًا بالإضافة إلى الترتيبات ذات الصلة بالاستناد إلى المعلومات التي تم جمعها من مؤشرات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة/ الموارد البشرية - أداة منظومة التوحيد رقم 7 – تطبيق حقوق المرأة.

المؤشّر	السنة	الترتيب/ المؤشرات لبنان
الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 "تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة": هل سيتم تحقيق الأهداف الإنمائية؟	2003	إحتمال
	2008	إحتمال (بتأكيد من التقرير السابق)

[10] الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 "تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة".

المساواة في النوع الاجتماعي ضمن الأهداف الإنمائية العربية للألفية	2006	المؤشر رقم 9 (نسبة البنات/الصبية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي): 2 نقطتي بيانات
		المؤشّر رقم 10 (نسبة النساء الأميّات إلى الرجال 15-24 سنة): لا وجود لنقاط البيانات
		المؤشر رقم 11 (حصة المرأة في الأعمال مدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي): 1 نقطة بيانات واحدة
		المؤشر رقم 12 (نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية) : 2 نقطتي بيانات
النساء في المجلس النيابي/ البرلمان – نسبية المقاعد النيابية (البنك الدولي)	2013	3%
مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي GEI	2012	0,55
مؤشر عدم المساواة في النوع الاجتماعي GII	2011	0,44
مؤشر التنمية البشرية HDI	2013	72
المنتدى الاقتصادي العالمي	2013	123

النتائج المفصّلة حول لبنان

وضع مؤشّر التنمية البشرية لعام 2013 لبنان في المركز الثاني والسبعين (72) من بين 187 بلدًا (حيث المركز الأوّل للمؤشّر الأعلى والمركز 187 للأدنى).

ووفقًا لتقرير الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية المخصّص للبلدان العربية والصادر عام 2003، تسنّت للبنان فرصة تحقيق الهدف الإنمائي الثالث للألفية بشكل أساس نظرًا لعدم وجود فجوة بين الإناث والذكور في مجال التحصيل العلمي. وكان لا بدّ أن يصب التركيز مذّاك على تحسين وصول النساء إلى الأنشطة الاقتصادية ومراكز صنع القرار على المستوى الوطني. في تقرير الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية المخصّص للبلدان العربية الأخير الصادر عام 2008، تم التأكيد على البيانات الواردة في التقرير السابق حول لبنان، مع وجود أدلّة واضحة على التفاوت بين التقدّم المهم باتجاه تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي فيما يتعلق بالتحصيل العلمي، ومشاركة النساء الضعيفة والخجولة في الحياة السياسية والاقتصادية وفي اتخاذ القرارات الوطنية. وفي وقت إجراء التقييم الحالي، وبعد مراجعة آخر الأرقام والإحصاءات والمؤشرات، يبدو احتمال تحقيق لبنان للهدف الإنمائي الثالث للألفية ضعيفًا بحلول العام 2015. ناهيك عن تأكيد البيانات الأخرى التي يوفّرها المجتمع المدني والجمعيات المراقبة على أن لبنان لا يزال بعيدًا عن تحقيق الهدف الإنمائي الثالث للألفية.

ويصنّف النوع الاجتماعي في تقرير الأهداف الإنمائية الوطنية للألفية المخصّص للبلدان العربية لعام 2006، البلدان بحسب توفّر البيانات لقياس مدى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية: تشير نقطة بيانات واحدة (1) إلى أن البيانات متوفرة لعام واحد، أما نقطتي بيانات (2) على الأقل، فتشير إلى توفر البيانات لمدة عامين على الأقل. وكما يبيّن الجدول أدناه، تتوفر نقاط بيانات لجميع المؤشرات في لبنان، باستثناء المؤشر 10 المرتبط بنسبة الأمّية لدى النساء مقابل الرجال للفئة العمرية المتراوحة بين 15 24- سنة.
يقيس مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي الذي تصدره منظمة "Social Watch" الفجوة بين النساء والرجال في القطاع التعليمي، والاقتصاد، والتمكين السياسي في بلدٍ ما. وقد شمل المؤشر في عام 2012 168 بلدًا في العالم (المركز الأول = الفجوة الأضيق؛ المركز 168 = الفجوة الأوسع) ليضع لبنان في المركز 122 مع تسجيل 0,55.
أما مؤشر عدم المساواة في النوع الاجتماعي الذي يقوده عدد من منظمات الأمم المتحدة، والذي يعكس التفاوت بين النساء والرجال في الإنجازات ضمن مجالات الصحة الإنجابية، والتمكين، وسوق العمل، فقد دقّق في أحوال 17 بلدًا عربيًّا في عام 2011 (المركز الأول = مستوى عدم المساواة الأعلى؛ المركز 17 = مستوى عدم المساواة الأدنى) ليضع لبنان في المركز العاشر مع تسجيله 0,44.
وفي إطار المشاركة السياسية للنساء اللبنانيات، وفقًا لتقرير البنك الدولي لعام 2013، لا تتجاوز نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان اللبناني 3% (وقد أكّدت ذلك بيانات UN Data الصادرة عام 2012)، بالإضافة إلى غياب أي مقعد وزاري نسائي في الحكومة الحالية.

أخيرًا، نصل إلى التقرير العالمي للفجوة في النوع الاجتماعي لعام 2013 الصادر عن مؤشّر المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي يقيس حجم التباين في النوع الاجتماعي في مجالات الصحة، والتعليم، والاقتصاد، والسياسة. دقّق هذا التقرير في أحوال 136 بلدًا عربيًّا فيما خصّ المجالات المذكورة أعلاه وتبيّن أنّ (المركز الأول = المستوى الأدنى للتفاوت بين الأنواع الاجتماعية؛ المركز 136 = المستوى الأعلى للتفاوت بين الأنواع الاجتماعية) لبنان يحتّل المركز 123، مقابل تسجيله المركز 122 في عام 2012، و118 في عام 2011، و116 في عام 2010. وبالتالي يمكن التأكيد على تراجع تمكين المرأة ومشاركتها السياسية في لبنان خلال السنوات الثلاث الأخيرة.
يلخّص الجدول أدناه التقارير الأساسية السنوية/ الدورية في لبنان الأكثر اتّصالاً بالدراسة الأساسية.

مؤشر	السنة	الترتيب/ المؤشرات لبنان
الهدف الإنمائي للألفية رقم 3 "تعزيز المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة": هل سيتم تحقيق الأهداف الإنمائية؟	2003	إحتمال
	2008	إحتمال (بتأكيد من التقرير السابق)
المساواة في النوع الاجتماعي ضمن الأهداف الإنمائية العربية للألفية	2006	المؤشر رقم 9 (نسبة البنات/الصبية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي): 2 نقطتي بيانات
		المؤشر رقم 10 (نسبة النساء الأميّات إلى الرجال 15-24 سنة): لا وجود لنقاط البيانات
		المؤشر رقم 11 (حصة المرأة في الأعمال مدفوعة الأجر خارج القطاع الزراعي): 1 نقطة بيانات واحدة

		المؤشر رقم 12 (نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية) : 2 نقطتي بيانات
النساء في المجلس النيابي/ البرلمان – نسبية المقاعد النيابية (البنك الدولي)	2013	3%
مؤشر المساواة في النوع الاجتماعي GEI	2012	0,55
مؤشر عدم المساواة في النوع الاجتماعي GII	2011	0,44
مؤشر التنمية البشرية HDI	2013	72
المنتدى الاقتصادي العالمي	2013	123

ختامًا، يمكن التأكيد على أن التقدّم البطيء، لا بل التراجع في بعض الحالات، لوضع المرأة اللبنانية، يظهران في الترتيب الأخير لبعض المؤشرات المحددة. وتشير الأرقام إلى تسجيل لبنان تغييرات سلبية في الترتيب خلال السنوات الأخيرة، وبخاصّةٍ في مجالات تمكين المرأة الاقتصادي، ومشاركتها السياسية، وعمليات صنع القرارات الوطنية، فيما تمّ تسجيل تغيّر إيجابي بطيء في قطاعَي الصحة والتعليم.

الهدف المقترح لدى نهاية المشروع (5 سنوات)

لدى نهاية المشروع، تُظهر مؤشرات المساواة في النوع الاجتماعي، وعدم المساواة في النوع الاجتماعي والمنتدى الاقتصادي العالمي تغييرات إيجابية، كما تُبيّن مؤشرات الهدف الإنمائي الثالث للألفية أداءً محَسَّنًا، فيما يُظهِر مؤشر التنمية البشرية اتجاهات أكثر إيجابيةً.

الهدف المحدّد – المؤشر رقم 1: النظرة إلى مشاركة النساء في الحياة السياسية

4.4 الهدف المحدد: تمتُّع النساء في مجتمعات مستهدفة في لبنان بزيادة في المشاركة وصنع القرارات ضمن المجالين الخاص والعامّ.
المؤشّر رقم 1: تحسّن نظرة النساء في المجتمعات المستهدفة إلى دورهنّ ومشاركتهنّ في صنع القرارات لدى نهاية المشروع بالمقارنة مع نقطة الانطلاق الأساسية.

بالنسبة إلى المؤشّر الأساسي رقم 1: "تحسّن نظرة النساء في المجتمعات المستهدفة إلى دورهنّ ومشاركتهنّ في صنع القرارات لدى نهاية المشروع بالمقارنة مع نقطة الانطلاق الأساسية". تم تقييم النتيجة 1 من خلال:

1) الأداة 1، القسم (أ)، س24 (للنساء فقط)، بهدف قياس التقييم الذاتي للنساء الأعضاء في المجتمعات المستهدفة لدورهنّ في المجالات الخاصة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
2) الأداة 2، حيث تم تحليل بعض التصريحات الشبيهة بالأداة 2، ومناقشتها.

ملخّص الاستنتاجات الأساسية

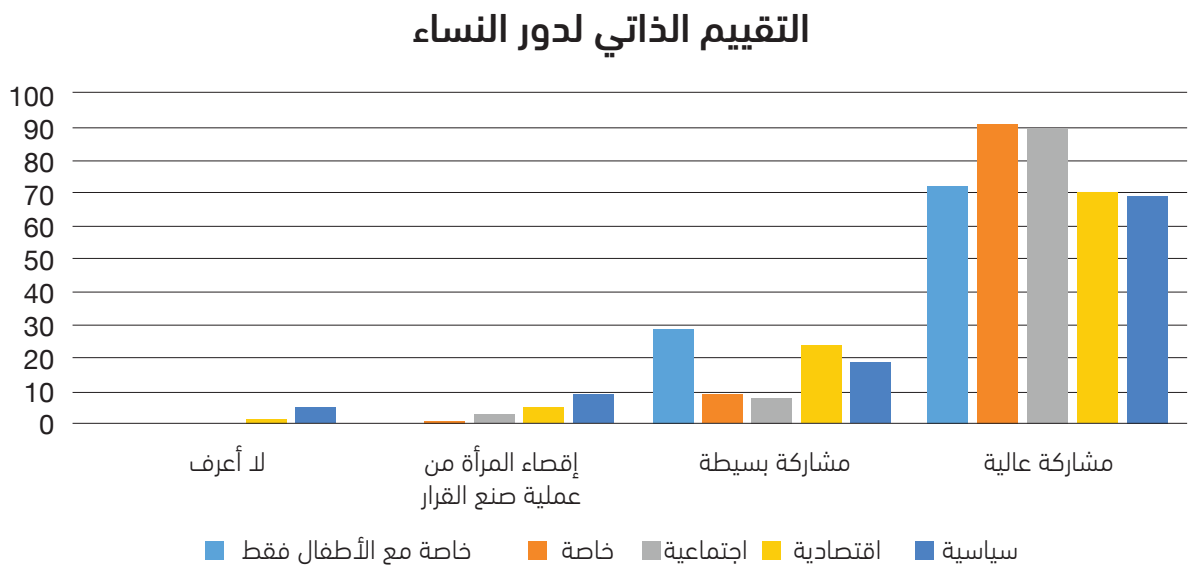

النتيجة

0= لا أعرف

1= إقصاء المرأة من صنع القرارات

2 = مشاركة بسيطة / استشارة فقط

3 = مشاركة عالية / حصرية في صنع القرارات

أظهرت النساء المستهدفات في المجتمع مستويات عالية في التقييم الذاتي لدورهنّ في صنع القرارات في القطاعين الخاص والعام. خلال جلسات مجموعات النقاش الموجه، وعندما سنحت فرصة التعمّق أكثر في مناقشة "معنى المشاركة في صنع القرارات" وإعطاء الأمثلة ذات الصلة، ظهر بوضوح أنّ مشاركة النساء في صنع القرارات ما زال يواجه عوائق جمّة من الأيديولوجيات الذكورية، إلى الأنظمة السياسية القبلية والطائفية.

وتُظهر معظم النساء المستهدفات من المجتمعات اللبنانية تقييمًا إيجابيًّا لدورهنّ في صنع القرارات في مختلف مجالات حياتهنّ، ويبدو التقييم أفضل في النطاقين الخاص والاجتماعي (حوالي 90% منهنّ)، وتنخفض هذه النسبة قليلاً في المجالين الاقتصادي والسياسي (حوالي 70% منهنّ). ويبدو هذا الاتجاه واضحًا في الرسم البياني أعلاه، حيث يتبيّن لنا أيضًا أن النساء اللبنانيات لديهنّ إجمالاً تقييمًا ذاتيًّا أفضل لدورهن في صنع القرارات. لكن خلال مجموعات النقاش الموجه، تبيّن أن النساء اللبنانيات ينظرن إلى "السمعة" كمقياس أساسي لا بد من الحفاظ عليه في حياتهنّ. ويربطن هذا المقياس بالسلوك الجنسي للمرأة، ويعتبرن أنه يقيّد حياتهنّ الشخصية، والاجتماعية، والمهنية، والسياسية.

النتائج المفصّلة حول لبنان

معدّل الفئة العمرية لمجموعة الـ153 إمرأة التي تم تقييمها من خلال الأداة 1، س 24، يبلغ 36 سنة. في الجدول التالي، نلخّص الوضع لكل سؤال ونتيجة. ليتم فيما بعد تحليل هذه البيانات بربطها مع مناقشتي مجموعات النقاش الموجه اللتين أجريتا مع:

1) 11 امرأة في بعلبك في 25 أيار 2014.

2) و8 نساء من بلدة قرنايل في 25 أيار 2014.

س 24 – التقييم الذاتي لدور المرأة – للنساء فقط (153 امرأة)		لا أعرف	أنا مستبعدة	تتم استشارتي (الزوج/ فرد آخر من العائلة يتّخذ القرار)	أنا أقرر/ أشارك (مشاركة حصرية/ قرارات مشتركة)	المجموع
إلى أي درجة تشاركين في صنع أنواع مختلفة من القرارات:		%	%	%	%	%
المجال الخاص/ فقط النساء اللواتي لديهنّ أطفال	السؤال رقم 24_1: حول تعليم الأطفال؟			42.3	57.7	100
	السؤال رقم 24_2: حول حاجات رعاية الأطفال الصحية؟			32.9	67.1	100
	السؤال رقم 24_3: حول عدد الأطفال الذي ترغبين إنجابه؟	2.6		48.7	48.7	100
المجال الخاص	السؤال رقم 24_4: حول اختيار مجال تحصيلك العلمي؟	2.6	0.7	9.2	87.5	100
	السؤال رقم 24_5: حول احتياجاتك الصحّية والرعاية الصحية التي تلزمك؟	2.6		9.8	87.6	100
	السؤال رقم 24_6: حول الحصول على رخصة قيادة للسيارة (رخصة سوق)؟	1.3	2.6	12.4	83.7	100
	السؤال رقم 24_7: حول شراء أغراض للمنزل ضمن منزلك الخاص؟	0.7	0.7	34.6	64	100
المجال الاجتماعي	السؤال رقم 24_8: حول حياتك الاجتماعية الخاصة، مثل أن يكون لديك أصدقاء أو لقاء الأصدقاء؟			11.8	88.2	100
	السؤال رقم 24_9: حول طبيعة لباسك ؟			22.9	77.1	100
	السؤال رقم 24_10: حول حضور المبادرات الاجتماعية؟	6.5	2	11.8	79.7	100
	السؤال رقم 24_11: حول الاضطلاع بدور ناشط في الأنشطة الاجتماعية/ المجتمعية؟	5.9	2.6	13.1	78.4	100

السؤال رقم 24_12: حول حق الملكية؟	المجال الاقتصادي	11.1	2.6	35.3	51	100
السؤال رقم 24_13: حول الحصول على وظيفة مدفوعة الاجر تتطلب العمل من داخل المنزل؟		34	3.3	17	45.7	100
السؤال رقم 24_14: حول الحصول على وظيفة خارج المنزل؟		5.9		20.3	73.8	100
السؤال رقم 24_15: حول الحصول على حساب مصرفي؟		3.3		11.1	85.6	100
السؤال رقم 24_1: حول كيفية التصويت في الانتخابات السياسية؟	المجال السياسي	10.5	3.3	13.1	73.1	100
السؤال رقم 24_17: حول مشاركتك الخاصة في المبادرات السياسية، مثل المظاهرات في الشارع، أو النقاشات العامة، إلخ؟		8.5	3.9	21.6	66	100
السؤال رقم 24_18: حول الانخراط في تنظيم سياسي؟		11.8	6.5	17.6	64.1	100
السؤال رقم 24_19: حول الترشّح للانتخابات المحليّة؟		17.6	5.9	19	57.5	100

بشكل عام، يمكننا الاستنتاج أن النساء في المجتمع يعتبرن أنهنّ يشاركن في صنع القرارات أو أنهن يصنعن القرارات بشكل خاص في:

1) المجال الاجتماعي، حوالى 88% من النساء يخترن بحريّة لقاء الأصدقاء، وأقل بنسبة ضئيلة (78-79%) منهنّ لديهنّ القرار أو الكلمة الأخيرة في كيفية اختيار ملابسهنّ، وفي حضور الأنشطة الاجتماعية و/أو المشاركة الناشطة والفاعلة في تلك الأنشطة.
2) المجال الخاص – أكثر من 80% - باستثناء القرار المتّصل بالأطفال (48% إلى 57% يقررن/ يشاركن بتلك القرارات) والقرار المتصل بشراء أغراض المنزل (فقط 35% من النساء يقررن/ يشاركن بتلك القرارات)؛
3) المجال الاقتصادي: تنخفض المشاركة في صنع القرار إلى 51% لما يتعلّق بامتلاك ملكيّة، (37,9% صرّحن أنه تم استبعادهن، أو تمّت استشارتهنّ فقط، و11,1% أجبن أنهنّ لم يعرفن)؛ وقد سجّلت المشاركة نسبة 45,8% فيما يتعلق بالقرارات حول العمل من داخل المنزل (20,3% تم استبعادهنّ عن اتخاذ القرار أو استشارتهنّ فقط، و34% أجبن بـ"لا أعرف"، فيما ترتفع النسبة إلى مستوًى عالٍ حين يتعلّق الأمر بالحصول على وظيفة خارج المنزل (73,9%) والحصول على حساب مصرفي (85,6%)؛
4) أخيرًا، إنّ نسبة اللواتي يتخذن قراراتهنّ بحرّية أويشاركن في صنع القرارات في المجال السياسي تنخفض: 73,2% يقررن بحرية كيفية التصويت، 66% يقررن ما إذا كنّ سيشاركن في المظاهرات، 64,1% حول المشاركة في تنظيم سياسي، و57,5% حول ترشيح أنفسهنّ كمرشّحات للانتخابات السياسية – وفي جميع الحالات، سجّلت نسب الإجابة "لا أعرف" حوالى 10%.

خلال مجموعات النقاش الموجه مع 11 امرأة من بعلبك، اللواتي ينتمين الى الطائفتين الشيعية والسنّية، وتتراوح أعمراهنّ ما بين 19-52 سنة، (4 غير متأهلات، 1 مطلّقة)، وفي قرنايل مع 8 نساء درزيّات تتراوح أعمراهنّ ما بين 45-59 سنة، (2 عزباوين،1 مطلّقة)، ظهرت صورة مختلفة قليلاً. ولعل سبب ذلك يعود إلى ما رأيناه في الفصل 3.1، أن النساء اللواتي تم اختيارهنّ في لبنان لمجموعات النقاش الموجه ، كنّ يجبن عن تشخيص صانعات التغيير بدلاً من تشخيص أفراد المجتمع (غير أن الوقائع التي حصلنا عليها كانت مفيدة جدًّا). تَعتبِر الأكثرية الساحقة من النساء في التشخيصين، أنهنّ مشاركات في صنع القرارات في جميع المجالات بما فيها المجال السياسي.

غير أن جميع النساء اعتبرن أن ما يقيّد حرّيتهن في المجالات كافّة يتأتّى عن مسألة "السمعة". في الواقع، إلى جانب التقييم الإيجابي لدورهن في صنع القرارات، والنظرة الإيجابية إلى أدوار النوع الاجتماعي، عندما تمّ سؤالهن حول موضوع "السمعة" أجبن جميعًا أنه من المهم جدًّا أن تتحلّى المرأة "بسمعة جيدة".

وقد تمّت مناقشة هذه المسألة بالتفصيل. وتبيّن أن السمعة متّصلة بشكل أساسي بالسيطرة على سلوك المرأة الجنسي وعلى جسدها. فكما وصفت النساء، تتعلّق السمعة "بالأخلاق، والمواقف والسلوكيات". أما معايير الحصول على سمعة جيدة فهي:

- "اللبس الملائم"؛ "الاهتمام بالمنزل وتربية الأطفال بطريقة سليمة"؛
- "احترام الزوج- عدم خيانته"؛
- "عدم القيام بعلاقات جنسية مع رجال غير الزوج"
- "عدم البقاء خارج البيت لوقت متأخّر في الليل"
- و"عدم مقابلة الرجال خارج مكان العمل، حتى لو كان اللقاء متصل بالعمل"

شعرت جميع النساء أن الحفاظ على سمعة جيدة أو حتى في معظم الحالات تفادي النساء اللواتي يتحلّين بسمعة "سيّئة"، هو أمرٌ أساسيّ، لكن في الوقت عينه، شعرنّ أنّ الكثير من المعايير المستخدمة لتحديد السمعة الجيدة وتلك السيّئة، كانت مقيِّدة لحرّيتهنّ، وأنها تطبَّق حصرًا على النساء وليس الرجال. وأفادت بعض النساء:

- "الملابس تُعتبر من المعايير غير أنها مُقيِّدة للمرأة"
- "الوقت هو معيار مقيِّد آخر. على المرأة أن تعود إلى المنزل في وقت معيّن، وألا تخرج في الليل، وإلّا بدأ النساء بالثرثرة عليها وإثارة الشائعات حولها، هذا الأمر مقيّد".
- "على سبيل المثال، المرأة التي تعمل يجب ألّا تقابل رجُلاً خارج مكان العمل، حتى ولو كان اللقاء بغرض العمل. أحاول تجنّب ذلك، لكنّ الأمر مقيّد".

ركّزت بعض النساء بشكل صريح ومباشر على تقييد حرّيتهنّ الجنسية. قالت امرأة مطلّقة: "الجنس هو حاجة حيوية. الدين يحلّله، على شكل الزيجات المؤقّتة مثلاً في الإسلام. قد ترغب النساء بالقيام بعلاقات جنسية، لكنّهنّ يخفن من المجتمع". وأضافت امرأة أخرى: "إذا خان الرجال النساء، لا تتلطّخ سمعتهم. يخطئ الرجال لكن المجتمع ينسى ويسامح. غير أن ذلك لا ينطبق على النساء اللواتي يخنّ أزواجهنّ."

ويمكن الاستنتاج أن النساء الأفراد في المجتمعات في لبنان يظهرن إجمالاً تقييمًا ذاتيًّا جيّدًا لدورهنّ في صنع القرارات في معظم المجالات الحياتية – أفضل على المستوى الشخصي والاجتماعي، وأقل منه على المستويين الاقتصادي والسياسي. لكن حتى أولئك اللواتي يشعرن بأنهنّ أكثر سيطرة على زمام أمور حياتهنّ يرَون أن "السمعة الجيّدة" – بمفهوم احترام القواعد الاجتماعية للسلوك الجنسي- تشكّل معيارًا أساسيًّا لا بدّ من الالتزام به، وإن كنّ يعتبرنه في الوقت عينه عاملاً مقيِّدًا لحرّيتهنّ في معظم المجالات الحياتية.

الأهداف المقترحة

يمكن التوقع، في حال نجاح المشروع، أن تلاحظ النساء الأفراد في المجتمع لدى نهاية المشروع أنهنّ يرين تحسّنًا في أدوارهنّ وبخاصّة حيال حياتهنّ السياسية والاقتصادية، لكن أيضًا في حياتهنّ الاجتماعية والخاصّة.

الهدف المحدّد – المؤشر رقم 3: صنّاع التغيير يبلغون عن زيادة المشاركة والمساواة في النوع الاجتماعي

4.5 الهدف العام: تتمتع النساء في المجتمعات المحلية المستهدفة في لبنان بنسبة مشاركة متزايدة في صنع القرارات في المجالين العام والخاص

المؤشر رقم 3: عند نهاية المشروع مقارنةً بالوضع عند التشخيص، نسبة صنّاع التغيير القادرين على:

- كتابة التقارير بشأن تزايد نسبة التزام متزايدة وإيجابية بمشاركة المرأة في القطاعين العام والخاص.
- كتابة التقارير بشأن تزياد نسبة النشاطات المروجة للمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة وتوليها مناصب قيادية في كل مجتمع من المجتمعات المحلية المستهدفة.

تم تقييم المؤشر أعلاه من خلال:

1. الأداة 1، الجزء ج)، القسم ج1)، المتعلّق بالمشاركة، والقسم ج2) المتعلّق بالتحركات
2. نتائج حول مشاركة المرأة السياسية مستنبطة من مجموعات النقاش الموجه التي تُجرى بفضل الأداة رقم 2.

ملخّص النتائج الأساسية

مشاركة المرأة في صنع القرارات – صانعات التغيير النساء

1 ملخّص النتائج الأساسية

مشاركة المرأة في صنع القرارات – صانعات التغيير النساء

ج- ١- انخراط النساء في صنع القرارات

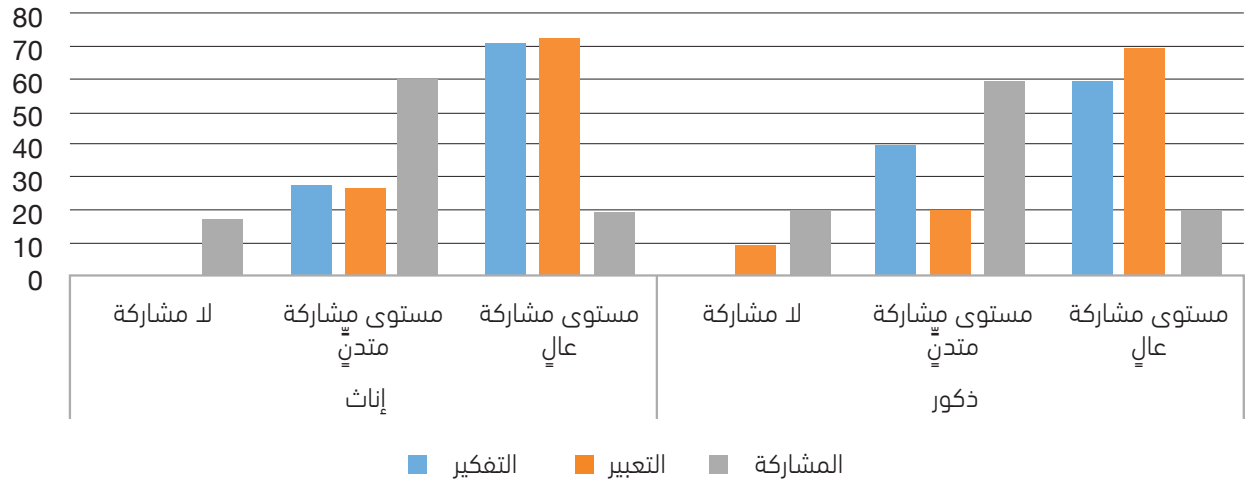

النتيجة:

1 = لا مشاركة
2= مستوى مشاركة متدنٍّ
3 = مستوى مشاركة عالٍ

التحركات العامّة حول المساواة في النوع الاجتماعي

ج- ٢- العمل العام المبادر به عن المساواة في النوع الاجتماعي

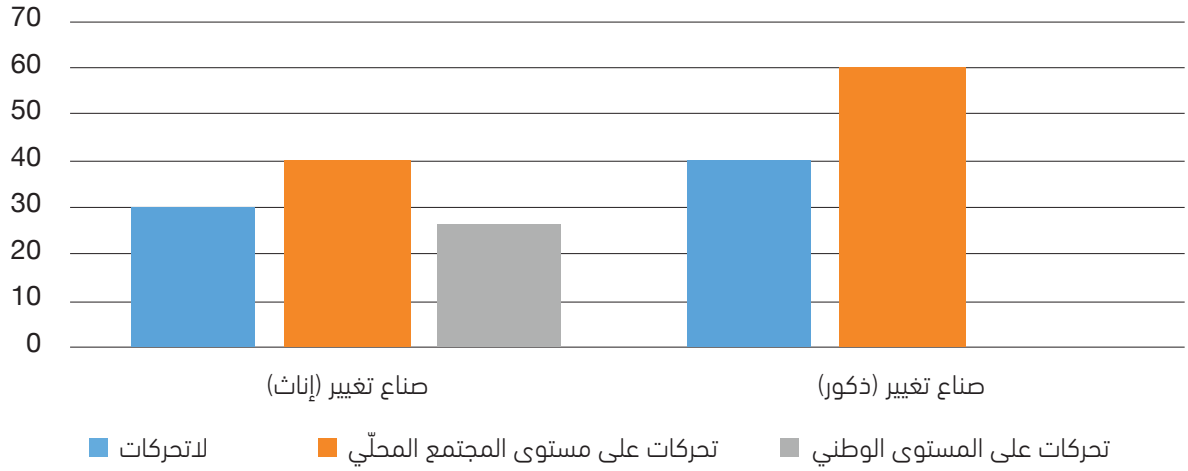

النتيجة:

1 = لا تحركات

2= تحركات على مستوى المجتمع المحلّي

3 = تحركات على المستوى الوطني

غالبًا ما يتمتع كل من النساء والرجال صنّاع للتغيير بمستويات عالية من المشاركة بمسألة صنع المرأة للقرار في مختلف مجالات الحياة. تشارك النساء أكثر على مستوى المجتمع المحلي لكن الرجال يبدون انخراطًا أكبر ويظهرون امتلاك خبرة أكثر في السياقات السياسية. ومع أن 20 إلى 30% من صنّاع التغيير لا يمتلكون أي خبرة في قيادة تحركات عامّة معنيّة بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، أبدى الكثيرون خبرة في التحركات العامة على المستوى الوطني/ السياسي .

قامت أكثرية واسعة (80%) من النساء صانعات التغيير في لبنان، بالتفكير في الاحتياجات والمخاوف المتّصلة بصنع المرأة للقرارات وقمن بالتصريح عنها، لكن كما سنرى أدناه بشكل مفصّل، قلائل منهنّ قمن بالدور نفسه ضمن إطار حزب سياسي مثلاً. وبالتالي فإن المشاركة أعلى على مستوى المجتمع منه على المستوى الوطني. في هذا الاطار، أفادت أكثر من 40% من النساء صانعات التغيير في لبنان أنّ لديهنّ بعض الخبرة في المبادرة بالتحركات العامة المجتمعية لصالح تعزيز مشاركة المرأة، وأكثر من 25% على المستوى الوطني. 30% فقط من النساء المستهدفات أفدنّ أنهم لا يمتلكن الخبرة إطلاقًا.

أما صنّاع التغيير الرجال في لبنان فهم أقل مشاركةً (بالتفكير ورفع الصوت) من صانعات التغيير النساء حيال الاحتياجات والمخاوف المتّصلة بصنع المرأة للقرارات. لكنهم في الوقت عينه، عندما يقومون بذلك، غالبًا ما يُؤدون هذا الدور ضمن أُطُرٍ سياسية. وأخيرًا، يتحلّى صانعو التغيير من الرجال، تمامًا كالنساء منهم، بخبرة جيّدة في المبادرة بتحركات على المستوى المجتمعي، لكنّهم لا يمتلكون الخبرة عينها على المستوى الوطنيّ.

النتائج المفصلة في لبنان

في الجدول أدناه، يلخّص فريق التقييم الوضع المتعلق بمشاركة 30 صانع للتغيير: 20 امرأة و10 رجال بمعدّل عمر يبلغ 36 عامًا.

وعلى الرغم من عدم وجود أي مجموعة محددة من الأسئلة لصنّاع التغيير في الأداة 2 حول مشاركتهم وأعمالهم في مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار، كان من الممكن تجميع بعض الأفكار من المناقشات التي حصلت خلال مناقشات مجموعات التركيز مع سبع نساء من صانعات التغيير ونقاشات مجموعات التركيز مع رجلين من صنّاع التغيير في بيروت في 21 أيار 2014.

C1) الاشتراك في مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار

(20 امرأة صانعة للتغيير – 10 رجال صنّاع للتغيير)

ا. التفكير	النوع الاجتماعي	كلا	نعم، قليلاً	نعم، كثيرًا	المجموع
		%	%	%	%
C1_a) التفكير: هل فكرتم مؤخرًا بمسألة مشاركة المرأة في صنع القرار في حياتكم الخاصة، وفي ما يتعلّق بما يلي على وجه الخصوص:					
C1_a).1 الحياة الشخصية – العلاقة مع العائلة؟	أنثى	15	15	70	100
	ذكر	0	30	70	100
C1_a).2 الحياة الاجتماعية؟	أنثى	15	20	65	100
	i. ذكر	20	30	50	100
C1_a).3 الوضع الاجتماعي؟	أنثى	20	20	60	100
	i. ذكر	30	40	30	100
C1_a).4 الآراء السياسية؟	أنثى	20	15	65	100
	ذكر	30	30	40	100
C1_b) التفكير: هل فكرتم مؤخرًا بمسألة مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلّق بالمرأة في مجتمعكم؟	أنثى	15	10	75	100
	A. ذكر	30	20	50	100
C1_c) التفكير: هل فكرتم مؤخرًا بمسألة مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلّق بالوضع في بلادكم؟	أنثى	21.1	10.5	68.4	100
	A. ذكر	50	0	50	100
C1_d) التفكير: هل فكرتم مؤخرًا في مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار المتعلق بثقافتكم/تقاليدكم؟	أنثى	10	15	75	100
	ذكر	20	30	50	100

ا. التعبير	النوع الاجتماعي	كلا	نعم، قليلاً	نعم، كثيرًا	المجموع
	ا.	%	%	%	%
C1_e) هل عبرتم عن مخاوفكم/حاجاتكم المتعلقة بمسألة مشاركتكم/مشاركة المرأة في صنع القرار					
C1_e).1 مع أمّكم وأخواتكم؟	أنثى		35	65	100
	ذكر	20	30	50	100
C1_e).2_1 مع العائلة – بما في ذلك الذكور؟	أنثى	5	20	75	100
	ذكر	10	40	50	100
C1_e).3 مع أصدقائكم/زملائكم؟	أنثى	0	30	70	100
	ذكر	10	30	60	100
C1_e).4 في المجموعات المحلية؟	أنثى	5	20	75	100
	ذكر	10	10	80	100

C1_e).5 في المجموعات النسائية؟	أنثى	10	15	75	100
	ذكر	40	0	60	100
C1_e).6 على شبكات التواصل الاجتماعي؟	أنثى	25	20	55	100
	ذكر	30	10	60	100
C1_e).7 في منظمة سياسية؟	أنثى	60	25	15	100
	ذكر	30	10	60	100
C1_e).8 غيرها؟ اشرح.	أنثى	68.8	12.5	18.7	100
	ذكر	90	0	10	100

ا. المشاركة	النوع الاجتماعي	كلا	نعم، قليلاً	نعم، كثيرًا	المجموع
	ا.	%	%	%	%
C1_f) هل شاركتم مؤخرًا في أيّ مبادرة أو حدث عام حول مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار...					
C1_f).1 اجتماع لمنظمات مجتمعية	أنثى	40	30	30	100
	ذكر	70	20	10	100
C1_f).2 اجتماعات مجتمعية	أنثى	45	30	25	100
	ا. ذكر	60	10	30	100
C1_f).3 اجتماعات لحزب سياسي	أنثى	80	5	15	100
	ا. ذكر	50	20	30	100
C1_f).4 تظاهرة في الشارع	أنثى	35	25	40	100
	ا. ذكر	40	30	30	100
C1_f).5 غيرها	أنثى	94.4		5.6	100
	ذكر	80	20		100

بحسب البيانات الواردة في الجدول أعلاه، من الممكن القول إنّه في ما يتعلّق بالتفكير في مشاركة المرأة، تؤكّد بين 60 إلى 70% من النساء الصانعات للتغيير أنّهنّ قد "فكّرن كثيرًا" بذلك، وقد فكّرن أيضًا بمجالات مختلفة من حياتهنّ (بخاصة في ما يتعلّق بحياتهنّ الخاصة وفي ما يتعلّق بنساء أخريات في المجتمع)، في حين أنّ هذه النسبة هي أقلّ لدى الرجال (30% في ما يتعلّق بالمجال الاقتصادي، و40% في المجال السياسي، و50% في المجال الاجتماعي).

وفي ما يتعلّق بالتعبير، نلاحظ أنّ أكثر النساء يقمن بذلك في مكان خاص أو في إعداد اجتماعي، ولكن في ما يتعلّق بالتعبير في المنظمات السياسية، فـ50% من الرجال يقولون إنّهم يقومون بذلك مقارنة بـ15% من النساء.

وفي ما يتعلّق بالمشاركة في المبادرات والفعاليات العامة حول مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار، نلاحظ أنّ أكثر من 50% من صنّاع التغيير لم يعالجوا مسألة مشاركة المرأة في صنع القرار في المجتمع و/أو النشاطات السياسية. نلاحظ أنّ النساء اللواتي قمن بذلك في المنظمات المجتمعية والنشاطات المجتمعية هنّ أكثر من الرجال، في حين أنّ رجالاً ناقشوا أكثر هذه المسألة في اجتماعات الأحزاب السياسية.

C2) الشروع في أعمال علنية تدعم مشاركة المرأة في صنع القرار
(20 امرأة صانعة للتغيير – 10 رجال صانعين للتغيير)

C2) الشروع في أعمال علنية تدعم مشاركة المرأة في صنع القرار	النوع الاجتماعي	كلا	على مستوى المجتمع	على المستوى الوطني	المجموع
	%	%	%		
a (C2) العمل: هل شرعتم في أعمال علنية تدعم مشاركة المرأة في صنع القرار في أسرتها؟	إناث	36.8	42.1	21.1	100.0
	ذكور	60.0	40.0		100.0
b (C2) العمل: هل شرعتم في أعمال علنية تدعم مشاركة المرأة في صنع القرار في الحياة المجتمعية؟	إناث	40.0	40.0	20.0	100.0
	ذكور	50.0	50.0		100.0
c (C2) هل شرعتم في أعمال علنية تدعم مشاركة المرأة في صنع القرار في الحياة الاقتصادية في مجتمعكم/بلدكم؟	إناث	45.0	35.0	20.0	100.0
	ذكور	40.0	60.0		100.0
d (C2) العمل: هل شرعتم في أعمال علنية تدعم مشاركة المرأة في صنع القرار في الحياة السياسية في بلادكم؟	إناث	55.0	20.0	25.0	100.0
	ذكور	50.0	40.0	10.0	100.0

في ما يتعلّق بخبرتهنّ في الشروع في أعمال جماعية لمصلحة تعزيز دور المرأة في صنع القرار، حوالى 20% من النساء الصانعات للتغيير قد شرعن بأعمال على المستوى الوطني ولم يقم أيّ من الرجال بذلك. وقد شرعت النساء الصانعات للتغيير بأعمال علنيّة أكثر، على المستويين المجتمعي والوطني، دعمًا للدور المتزايد للمرأة في صنع القرار في الحياة الخاصة والحياة المجتمعية. غير أنّه يبدو أنّ رجالًا، أكثر من النساء، قد شرعوا في الأعمال المجتمعية المتعلقة بمشاركة المرأة في صنع القرار في مجالات أخرى. وقد حصلت الأعمال الداعمة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية للدولة على أعلى نسبة من الإجابة بـ"كلا" (55.5% لدى النساء و50% لدى الرجال).

ويمكن الحصول على تأكيد للتحاليل الواردة أعلاه من خلال مناقشات مجموعات التركيز التي عُقدت مع صنّاع التغيير في لبنان. وكانت كلّ النساء صانعات التغيير اللواتي شاركن في مناقشات مجموعات التركيز في لبنان ناشطات في شبكة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة ومنظمة تمكين المرأة، وتتعاونّ مع منظمة "أبعاد" في مشروع "لنا" وقد شاركن في أعمال مجتمعية ووطنية لمصلحة المساواة بين الجنسين. وبالتالي، قمن جميعًا بالتفكير والتعبير والمشاركة بشكل واسع بالنشاطات والأعمال على المستويين المجتمعي والوطني لمصلحة المساواة بين الجنسين. ولكن، في الوقت نفسه، قلن إنّ الطابع الأبوي للنظام الطائفي يعيق بقوّة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في لبنان وإنّ هذا هو سبب الاهتمام المنخفض في سياسة الأحزاب الرسمية.

ليست مشكلة بالنسبة لي كامرأة اتخاذ موقف علني. لكن المشكلة هي أن الأحزاب السياسية تتلاعب بكل ما نقوم به. كل شيء يتحول إلى قضية سياسية أو دينية".

"بدأتُ بنضالٍ من أجل قضية بيئية (مكب للنفايات على مقربة من قريتي)، ولكن لأن المالك هو رجل سياسي مهم، واجهت العديد من المشاكل واضطرت للتوقف عن النضال".

"حتى ضمن المجموعات المنفتحة، لا يستطيع الرجال رؤية دور المرأة. ففي مرة من المرات التي دُعينا فيها إلى حضور حدث في شركة تضم نساءً ورجالًا منفتحين، لم يتمكن الرجال في منظمتنا من تحديد النساء اللواتي يجب دعوتهنّ لأنهم لم يتمكنوا بالمعنى الحرفي من رؤية النساء حولهم".

"إنَّ الأحزاب السياسية مذهبية جدًا. فالأشخاص الذين يتم انتخابهم – وهو كلهم من الرجال – لا يهتمون إلا بإعادة انتخابهم. جميع الزعماء هم من الرجال. والنساء تعمل فقط على القضايا الاجتماعية والقضايا النسائية. بالإضافة إلى ذلك، عندما يختار الزعماء بعض النساء للمشاركة في قضايا سياسية (حزب القوات اللبنانية، تيار المستقبل، حزب الكتائب، إلخ)، يكون هناك صلة قرابة أو علاقة ما بين تلك النساء وعائلات هذه الأحزاب".

"في بعض الحالات، عندما تترشح النساء لأحزاب غير طائفية، يتم استبدالهنَّ لاحقًا برجال. فرجال السياسة مهتمون بالحفاظ على مقاعدهم والعمل من أجل مصالحهم الخاصة، وهم غير مهتمين بلبنان". (راجع أيضًا النتيجة رقم1 – المؤشر رقم 1 حول مواقف صناع التغيير إزاء الانصاف القائم على النوع الاجتماعي في المجال العام والنتيجة 3 – المؤشر1 حول قدرة صناع التغيير).

كان صنّاع التغيير (في الواقع اثنين فقط – الراجع الفصل 3.1) ناشطين في المجتمع ومهتمين بقضية حقوق المرأة، لكن لم يسبق لهم أن شاركوا فعليًّا أو اتخذوا مبادرات في قضايا كهذه ولم يكونوا من داعمي مشاركة المرأة في تظاهرات الشوارع أو في أدوار سياسية رفيعة المستوى. (راجع أيضًا النتيجة رقم1 المؤشر رقم 1 حول مواقف صناع التغيير إزاء الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي في المجال العام والنتيجة رقم3 – المؤشر رقم 1 حول قدرة صناع التغيير).

بشكلٍ عام، يمكننا أن نلاحظ من خلال البيانات التي تم جمعها أن صانعات التغيير في لبنان هنَّ بالتأكيد أكثر اندفاعًا من صنّاع التغيير على صعيد المشاركة الشخصية من خلال التعبير عن الاحتياجات والمخاوف المتعلقة بدور المرأة في صنع القرار. وفي الوقت نفسه، ينطبق هذا الأمر بشكل أكبر في الإطار السياسي لأنهنَّ يشعرن بأن النظام السياسي، الذي يهيمن عليه الطابع الذكوري والطائفي، يقوم باستبعادهنَّ. أخيرًا، يملك صنّاع التغيير خبرة أقل من صانعات التغيير على صعيد الشروع في الأعمال التي من شأنها النهوض بدور المرأة في صنع القرار. وحتى لو كانوا يدعمون هذه القضية بشكلٍ عام، فهُم يعتقدون أنه يجب وضع بعض القيود عندما يتعلق الأمر بأدوار عالية المسؤولية.

الهدف المقترح

من خلال برامج تكافؤ الفرص، اكتسبت صانعات التغيير قدرة أكبر للانخراط علنًا في قضية دور المرأة في صنع القرار في المجال الخاص والسياسي. وفي الوقت نفسه، سيكون هذا الأمر بمثابة تحسنًا إذا تمكَّن صناع التغيير الرجال، بفضل هذه البرامج، من:

-1 الإعلان عن انخراط شخصي أكبر (من خلال التفكير مليًا والتعبير) في قضية دور المرأة في صنع القرار
-2 الاعتقاد بأنه يوجد قيود أقل تحد من دور المرأة في صنع القرار
-3 اكتساب الخبرة في الشروع بأنشطة عامة تؤيِّد مشاركة المرأة في المجال العام والخاص.

النتيجة رقم1 – المؤشر رقم 1: صنّاع التغيير والنظرة إلى أدوار النوع الاجتماعي

4.6 النتيجة رقم1: يملك الرجال والنساء في المجتمعات المستهدفة مفاهيم محسَّنة بشأن المساواة في النوع الاجتماعي ومشاركة المرأة في المجال السياسي.

المؤشر رقم 1: معدَّل صانعات وصنّاع التغيير المستهدفين الذين يظهرون تغييرات إيجابية في مفهومهم لأدوار النوع الاجتماعي بعد المشاركة في برامج تكافؤ الفرص ومقارنة مع خط الأساس.

المؤشر رقم 1 لمنهج الإطار المنطقي – تم التوصل إلى النتيجة رقم1 من خلال:

1- الأداة (1) القسم (ب) السؤال 20 (للرجال والنساء) والسؤال 21 (للنساء فقط) لقياس مواقف صناع التغيير على صعيد الثقة بالنفس في المجالات الخاصة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية

2- الأداة 2 – تم التبليغ عن البيانات الكمية من الأداة 1 بنسبٍ مئوية وتم مطابقة التوجهات السائدة مع نتائج مناقشات مجموعات التركيز مع صناع التغيير التي حصلت خلال العمل الميداني.

ملخَّص عن النتائج الرئيسية

السؤال ٢٠ - المواقف

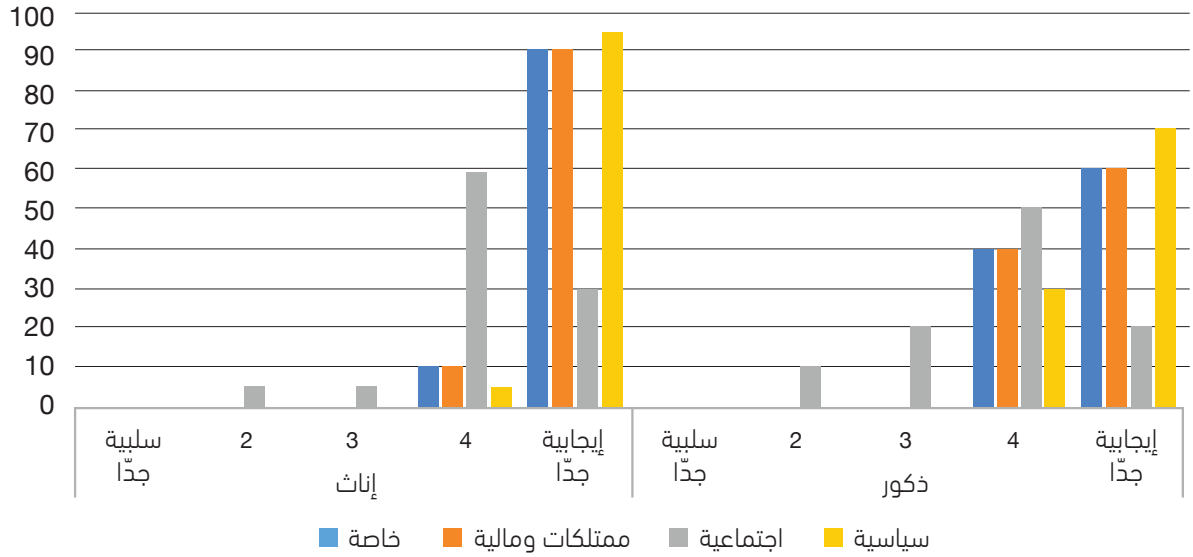

النقاط

1 = مواقف سلبية جدًا

5 = مواقف إيجابية جدًا

السؤال ٢١ - تقدير الذات/الثقة بالنفس

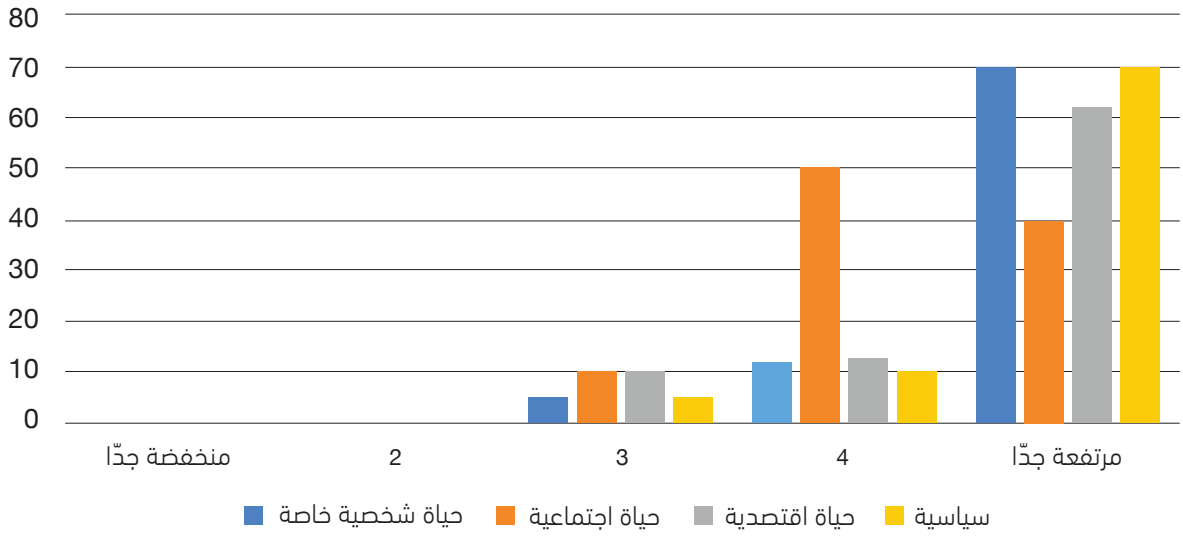

النقاط

1 = مستوى ضعيف جدًا من تقدير الذات والثقة بالنفس على صعيد صنع القرار

5 = مستوى عالٍ جدًا من تقدير الذات والثقة بالنفس على صعيد صنع القرار

تملك صانعات التغيير في لبنان مواقف إيجابية جدًا (عدد النقاط 5) إزاء مشاركة دور المرأة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة وتُظهر مستويات عالية من الثقة بالنفس. كما أظهر صنّاع التغيير مواقف إيجابية إزاء دور المرأة في صنع القرار. وهذا ما يدل على أنه يمكن مقاربة مسألة دور المرأة في صنع القرار في المجال الخاص والعام بشكلٍ جيد.

أظهرت جميع صانعات التغيير تقريبًا في لبنان مواقف إيجابية جدًا إزاء مشاركة المرأة في مختلف مجالات الحياة، مع وجود التحفظات نفسها الواردة أعلاه بشأن النظام السياسي اللبناني الذي يهيمن عليه الطابع الذكوري والطائفي. أما على صعيد النساء من المجتمعات، فهنَّ يوافقن أيضًا على أنَّ "السمعة الجيدة" هي أمر أساسي في حياة المرأة، لكنهن يدركن جيدًا أن هذا الأمر يحد بشكل كبير من حياتهنَّ بجميع أبعادها. وما يؤكد هذه المسألة أيضًا هو أن نصف هذه النساء لا يتجرأن أبدًا على ارتداء ملابس قد تؤدي إلى تعرضهنَّ للنميمة، وذلك على الرغم من المستوى العالي من الثقة بالنفس في جميع مجالات الحياة.

كما يُظهر صنّاع التغيير اللبنانيين مواقف إيجابية إزاء مشاركة المرأة في صنع القرار، ولكن بنسبٍ أدنى من النساء. وبشكل أكثر تفصيلًا، هناك جزء كبير من صنّاع التغيير (30%) الذين يعتقدون أن المرأة لا تملك القدرة على تولي مناصب مسؤولية عالية في العمل أو في المجال السياسي. وعندما يتعلق الأمر بـ "السمعة"، يشرح الرجال هذه المسألة بوصفها معيارًا حددته القوانين التي تحكم سلوك المرأة الجنسي كما هو متجذر في الدين والتقاليد، ومعارضة للقيم الغربية. وهم لا يرون الجوانب السلبية والمقيدة لهذا الأمر كما تفعل النساء.

النتائج التفصيلية على صعيد لبنان

تألّفت المجموعة التي شملها الاستطلاع من 30 شخصًا من صنّاع التغيير (20 امرأة و10 رجال). في الجداول التالية، يلخّص فريق التقييم الحالة فيما يتعلق بالأسئلة والنقاط التابعة للأداة. ومن ثم تم دمج البيانات مع ملاحظات مجموعات التركيز، واحدة عُقدت مع 7 صانعات للتغيير وواحدة مع صنّاع تغيير، وذلك بتاريخ 21 أيار 2014.

مواقف صانعات التغيير في لبنان

	السؤال رقم 20: المواقف تجاه ..... – النساء (20 صانعات تغيير)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
حقوق المرأة الجنسية والإنجابية وقواعدها في مجالات خاصة	السؤال رقم 20_1. يجب على النساء دائما أن يسألن الرجال عن الطبق الذي يودّون تناوله على العشاء/ الغداء.	30,0	25,0	5,0	40,0		100,0
	السؤال رقم 20_3. يتمتّع النساء بالحق في الاختيار بشكل حرّ ما إذا كنّ يردن تعلّم القيادة أم لا، بغض النظر عن القدرة على تحمل تكاليف شراء سيارة.				5,0	95,0	100,0
	السؤال رقم 20 _5. يتمتّع النساء بالحق في اختيار حياتهنّ المهنية.				15,0	85,0	100,0
	السؤال رقم 20 _8. في بعض الأحيان، تكون جرائم الشرف ضرورية.	85,0	10,0		5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _10. ينبغي على النساء تنفيذ قرارات الرجال من أجل تجنب المشاحنات.	55,0	40,0		5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _12. يتمتّع النساء بحق اتخاذ قرار حول عدد الأطفال الذي يردن إنجابه.		10,0	5,0	35,0	50,0	100,0
	السؤال رقم 20 _14. يتمتّع الرجال بالحق في تأديب زوجاتهم وبناتهم جسديًا عندما يكون ذلك ضروريًا.	85,0	15,0				100,0

	السؤال رقم 20: المواقف تجاه ..... – النساء (20 صانعات تغيير)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
	السؤال رقم 20 _16. يتمتّع الفتيات بالحق في اختيار أزواجهنّ في المستقبل بحرية.	5,0	5,0		10,0	80,0	100,0
	السؤال رقم 20 _25. ينبغي احترام إرادة النساء عندما يعربن عن عدم رغبتهنّ في إنجاب المزيد من الأطفال.		5,0	5,0	55,0	35,0	100,0
	السؤال رقم 20 _32. يجب توعية الفتيات على طاعة الرجال، منذ طفولتهنّ – سيعود ذلك بالمنفعة على حياتهنّ المستقبلية.	75,0	25,0				100,0
قواعد وسلوكيات النوع الاجتماعي في المجال الاجتماعي	السؤال رقم 20 _4. لا يجب على النساء أبدا التكلّم علنًا أمام الرجال، فذلك ليس مناسبًا.	75,0	20,0			5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _6. ينبغي أن تكون النساء قادرات على التنعّم بحياة اجتماعية مستقلة واختيار الأقارب والأصدقاء والجيران.			5,0	35,0	60,0	100,0
	السؤال رقم 20 _11. لا يجب على النساء أبدا مغادرة المنزل، إلّا لزيارة أفراد عائلتهم المقربين.	85,0	10,0		5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _13. يتمتّع النساء بالحق في الخروج مع أصدقائهنّ بقدر ما يردن – تعود لهنّ حرية اتخاذ هذا القرار.	10,0		10,0	40,0	40,0	100,0
	السؤال رقم 20 _15. يجب على النساء ارتداء ما يقترحه الزوج/الأب/ الأخ/ الأم/الجدة.	55,0	30,0		10,0	5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _17. لا يجب على النساء المشاركة في أنشطة المجتمع، حتى ولو كانت مخصصة للنساء.	85,0	10,0			5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _19. لا ينبغي السماح للفتيات الذهاب إلى الجامعة في مدينة أخرى – إنّه أمر سيء لسمعتهنّ.	75,0	15,0	5,0	5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _20. يجب على النساء الانتباه إلى سمعتهنّ، إذ إنّ أهمّ شيء بالنسبة إلى المرأة هو سمعتها.	5,0	5,0	10,0	40,0	40,0	100,0
	السؤال رقم 20 _23. ينبغي على النساء أن يبنين حياة اجتماعية مع النساء فقط، والرجال مع الرجال.	85,0	5,0		5,0	5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _28. يتمتّع النساء بالحق في أن يقررن بحرية ما هي الملابس التي يرغبن بارتدائها.	5,0	5,0	5,0	45,0	40,0	100,0
	السؤال رقم 20 _2. أريد أن تعمل ابنتي، لكي تكون حرة أكثر في اتخاذ قرارات في حياتها.				10,0	90,0	100,0
	السؤال رقم 20 _7. ينبغي تشجيع الفتيات ليصبحن مستقلات اقتصاديًّا عند بلوغهنّ سن الرشد.				30,0	70,0	100,0
	السؤال رقم 20 _18. لدى النساء واجب رعاية الأسرة، ولا ينبغي أن يعملن خارج المنزل.	70,0	30,0				100,0

	السؤال رقم 20: المواقف تجاه ..... – النساء (20 صانعات تغيير)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
قواعد وسلوكيات النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالممتلكات والأموال	السؤال رقم 20 _22. يتمتّع النساء بالحق في العمل خارج المنزل.	10,0			15,0	75,0	100,0
	السؤال رقم 20 _24. يتمتّع النساء بالحق في تسجيل ميراث/أصول/أملاك والديهنّ على أسمائهن.		5,0	5,0	50,0	40,0	100,0
	السؤال رقم 20 _26. يجب أن تتخلّى النساء عن ميراثهنّ في حال كان أشقائهنّ بحاجة إلى المال/ الملكية/الأرض.	35,0	35,0	10,0	15,0	5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _27. ينبغي على النساء العاملات إعطاء المال الذي يكسبنه إلى أزواجهنّ/آبائهنّ.	40,0	40,0	10,0	5,0	5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _29. أنا لا أريد أن تعمل ابنتي خارج المنزل، وإلا فلن تكون زوجة وأم صالحة.	85,0	10,0		5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _36. ليست النساء مؤهلات لتأدية وظيفة تشتمل على التوتر والمسؤوليات.	55,0	40,0		5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _38. يتمتّع النساء بالحق في أن يفتحن حسابهنّ المصرفي الخاص.				25,0	75,0	100,0
قواعد وسلوكيات النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالمجال السياسي	السؤال رقم 20 _9. إنّ الرجل مجهّز أفضل لتمثيل حاجات/مطالب النساء في المجال العام.	55,0	40,0		5,0		100,0
	السؤال رقم 20 _21. أعتقد أنه يجب أن يؤدي عدد أكبر من النساء مسؤوليات في المجال العامّ.				10,0	90,0	100,0
	السؤال رقم 20 _30. لا يجب على النساء المشاركة في الانتخابات كمرشحات.	95,0	5,0				100,0
	السؤال رقم 20 _31. السياسة هي قضية تخصّ الرجال.	95,0	5,0				100,0
	السؤال رقم 20 _33. الاحتجاجات الشعبية/ المظاهرات في الشوارع ليست قضية تخصّ المرأة.	80,0	15,0			5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _34. إنّ تعزيز التثقيف السياسي مفيد جدًّا للنساء.				30,0	70,0	100,0
	السؤال رقم 20 _35. أعتقد أن المرأة في السياسة هي مورد للمجتمع/البلاد.		5,0	5,0	35,0	55,0	100,0
	السؤال رقم 20 _37. يجب أن تصوت النساء لحزب سياسي أو مرشح تدعمه الأسرة أو الزوج.	60,0	30,0		5,0	5,0	100,0
	السؤال رقم 20 _39. يجب أن تكون النساء أحرارًا في التعبير عن آرائهن السياسية - أينما كنّ.				20,0	80,0	100,0
	السؤال رقم 20 _40. ينبغي أن يتم تمثيل النساء بشكل أفضل في البرلمان.				15,0	85,0	100,0

في القسم المتعلّق بالإعدادات، يمكن أن نلحظ في المرحلة الأساسية سلوكيات الموافقة أو الموافقة بشدة على حقوق النساء في ما يتعلق بحرية اختيار مهنتهنّ (100%)، وبحقّهن في تعلّم القيادة (100%)، وبحقّهنّ في اختيار أزواجهنّ المستقبليين (90%) وبعدد الأطفال الذي يرغبن بإنجابه. في المقابل، توافق نسبة 85% أو توافق بشدة على أنّ النساء يتمتعن بالحق في اختيار عدد الأطفال الذي يرغبن بإنجابه وعلى أنّ رغبة النساء في عدم إنجاب المزيد من الأطفال يجب أن تحترم. علاوةً على ذلك، تعارض نسبة 100% أو تعارض بشدّة مقولة أنه "يجب تعليم الفتيات على إطاعة الرجال منذ طفولتهنّ، لأنّ ذلك سينفعهنّ في حياتهنّ المستقبلية". كما تعارض نسبة 100% من المجيبين أو تعارض بشدّة البيان المتعلق بالتأديب الجسدي لزوجاتهم.

تعارض 95% من النساء الصانعات للتغيير أو تعارض بشدة مقولة أنّ "جرائم الشرف ضرورية في بعض الأحيان". في المقابل، توافق امرأة واحدة صانعة للتغيير من أصل عشرين (أي ما نسبته 5%)، بشكل مثير للاهتمام، على هذه المقولة. ما يثير الاهتمام أيضًا هو أنّ 40% من المجيبين يؤيد أنّ "المرأة يجب أن تسأل الرجل دائمًا عمّا يرغب بتناوله على الغداء أو العشاء"، في مقابل نسبة 55% تعارض هذه المقولة أو تعارضها بشدة - ما يظهر كيف أنّ 40% من النساء، في السياق الذي تسيطر فيه سلوكيات ايجابية تجاه صنع القرار للنساء، ما زلن يعتبرن أنّ عليهنّ القيام بما يرضي أزواجهنّ (تحضير الطعام الذي يرغب به الزوج) عوض اختيار ما يناسبهنّ تحضيره ببساطة.

في ما يتعلق بالمجال الاجتماعي، توافق الأغلبية الساحقة من النساء أو توافق بشدة على المقولات المتعلقة بحق النساء في حرية اختيار حياتهنّ الاجتماعية، على مستوى اختيار أصدقائهنّ (95%) والحصول على أصدقاء ذكور وإناث (90%) واتخاذ القرار بالخروج بحريّة (80%) واختيار ملابسهنّ بحريّة (85%). بالإضافة إلى ذلك، تعارض 95% أو تعارض بشدة مقولة أنّ "النساء لا يمكنهنّ التكلم أبدًا في الأماكن العامة في حضرة الرجال، لأنّ ذلك غير ملائم" وأنّه "على النساء عدم المشاركة في النشاطات حتى إن كانت مخصّصة لهنّ"، كما تعارض 90% أو تعارض بشدة مقولة أنّه "لا يسمح للفتيات بارتياد جامعات تقع في منطقة أخرى، لأنّ ذلك يسيء بسمعتهنّ".

ولكن، على الرغم من هذه السلوكيات الايجابية تجاه تمتّع النساء بحياة اجتماعية حرّة ومستقلة، تؤدي السمعة دورًا بالغ الأهمية بالنسبة لهنّ: توافق 80% أو توافق بشدة على مقولة أنّه "على النساء الحفاظ على سمعتهنّ لأنّ السمعة الجيدة، بالنسبة للمرأة، هي الأهم"، فيما تعارض 10% أو تعارض بشدة هذه المقولة وأجابت نسبة 10% بـ"لا أعرف".

في خلال مناقشة جماعية مركزة مع سبع نساء صانعات للتغيير في لبنان، تبيّن أنّ النساء لديهنّ سلوكيات ايجابية جدًّا تجاه صنع القرار للنساء في جميع مجالات الحياة. ولكن، ما يثير الاهتمام هو أنّ جميع النساء أشرن، كما في حالة نساء المجتمع اللواتي شاركن في المناقشات الجماعية المركزة في لبنان (في بعلبك وقرنايل؛ الرجاء العودة إلى الفصل 1-3)، إلى أنّ سمعة المرأة هي بالتأكيد "بالغة الأهمية" إن لم تكن الأهم. "السمعة هي مصدر قلق، فعلى النساء الانتباه لما قد يقوله الناس. يصحّ هذا في بعض الأحياء في بيروت وطرابلس وغيرهما. هذا الأمر مقيِّد. ولكن، يتوجّب على النساء المحافظة على تصرفات معينة لفرض احترامهنّ ولتأدية دورهنّ وللتحلّي بالقدرة على القيام ببعض الأمور". "يتأقلم المرء، لكنّ ذلك يجعل الأمور صعبةً على النساء. قد يكون تغيير ذلك رائعًا، لكنه صعبٌ جدًّا لأنها مسألة ثقافة - كما تعتمد على المناطق والطوائف والثقافات الفردية في مناطق مختلفة". "تشكل السمعة عاملًا أساسيًّا للنجاح". وكما فسّرت نساء المجتمع بشكل واضح (الرجاء الاطلاع على مؤشر الهدف المحدد رقم 1)، تتعلق السمعة بالنسبة للنساء بـ "التصرفات" التي تخصّ حريتهنّ الجنسية.

وفي ما يتعلّق بالمجال الاقتصادي، نجد الغالبية الساحقة من النساء اللبنانيات الصانعات للتغيير اللّواتي يوافقن على التصاريح الأكثر ايجابية حول حريّة المرأة في اتخاذ القرارات في مجال حياتهنّ. ضمن المجموعة التي خضعت للمقابلة، توافق 100% أو توافق بشدة على مقولة أنّه "يجب تشجيع الفتيات على أن يصبحن مستقلات اقتصاديًّا عندما يبلغن سنّ الرشد" ومقولة "أريد لابنتي أن تعمل لكي تتمتّع بحريّة أكبر في اتخاذ قرارات حول حياتها". كما تعارض 100% أو تعارض بشدة مقولة أنّه "يتعيّن على النساء الاهتمام

بعائلتهنّ والامتناع عن العمل خارج المنزل"، كما تعارض 95% أو تعارض بشدة مقولة "تعتبر النساء غير مناسبات لإشغال وظائف تفرض ضغطًا نفسيًّا عاليًا ومسؤوليات كبيرة"، كما تؤيد 90% من النساء صانعات التغيير أو تؤيّد بشدّة مقولة أنّ "للنساء الحقّ في تسجيل ممتلكات أهلهنّ على أسمائهنّ". ولكن، تعارض 70% أو تعارض بشدة مقولة أنه "على المرأة التنازل عن ميراثها إن كان شقيقها بحاجة للمال أو الممتلكات أو الأراضي".

ولكن، فيما توافق 20% أو توافق بشدة على هذه المقولة، تعارضها نسبة 10% في الوقت الحالي. تعارض 80% أو تعارض بشدة مقولة أنّه "على المرأة العاملة أن تعطي المال الذي تجنيه إلى زوجها أو والدها أو شقيقها" وأجابت 10% بـ"لا أعرف". أما الـ10% المتبقية، فتوافق أو توافق بشدة.

يبدو أنّ النساء صانعات التغيير في لبنان يتحلّينَ بمواقف قويّة وايجابية تجاه صنع القرار للنساء في المجال الاقتصادي. ومع ذلك، كما حصل في المجال الخاص في ما يتعلّق بالذكور في العائلة أعلاه بشأن الطبخ، وهنا بشأن السماح لهم بالحصول على ميراث النساء وأموالهنّ الموروثة، يظهر بعض التردّد.

أكدت المناقشة الجماعية المركّزة التي أُجريت مع سبع نساء صانعات للتغيير في لبنان السلوكيات الايجابية جدًّا للنساء صانعات التغيير في ما يتعلق بصنع القرار للنساء في المجال الخاص والاجتماعي والاقتصادي، لأنّ معظمهنّ يشغلن، كما يبدو، وظائف ويتمتّعن ببعض الحرية في التنقّل وبمستوى عالٍ من السيطرة على حياتهنّ (الرجاء الاطلاع على الفصل 1-3).

بشكل عام، تتمتّع النساء صانعات التغيير من لبنان بسلوكيات إيجابية جدًّا في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة. وافقت النساء صانعات التغيير بشكلٍ شبه تام على جميع المقولات. في الواقع، نلحظ نسبًا مرتفعة توافق بشدة على مختلف المقولات، من مثل "يجب أن يشغل عددٌ أكبر من النساء أدوارًا ذات مسؤوليات عامة" (100%)، "ومن المفيد أن تحظى النساء بقدر أكبر من الثقافة السياسية" (100%)، و"تشكل المرأة في السياسة موردًا للمجتمع أو البلد" (77%)، و"يجب أن تحظى النساء بتمثيلٍ أفضل في المجلس النيابي" (90%) و"يجب أن تتمتع النساء بحرية التعبير عن آرائهنّ السياسية" (100%). علاوةً على ذلك، يبيّن الجدول مستوياتٍ مرتفعة من الاعتراض على المقولات التالية: "يجب ألا تشارك المرأة في الانتخابات بصفتها مرشحة" (100%)، و"يتمتع الرجل بجهوزيةٍ أفضل في المجال العام لتمثيل احتياجات المرأة أو متطلباتها" (95%) و"السياسة هي شأن الرجال" (100%). كما تعارض نسبة 95,5% أو تعارض بشدة مقولة أنّ "الاحتجاجات الشعبية أو المظاهرات في الشوارع ليست من شأن النساء".

كما ظهرت تحفظاتٌ في ما يتعلق بالنظام السياسي اللبناني في المناقشة الجماعية المركزة التي أجريت مع سبع نساءٍ صانعات للتغيير في لبنان. (حصل الأمر نفسه في المناقشة الجماعية المركزة مع نساء المجتمع -الرجاء الاطلاع على النتيجة رقم1، المؤشر رقم 2 حول الاهتمام بالمشاركة السياسية). عندما سُئلنَ عن اهتمامهنّ بالمشاركة في نشاطات سياسية، 4 منهنّ أجبن بـ"مهتمة جدًّا"، وأجابت إحداهنّ بـ"مهتمة قليلًا" وأجابت اثنتان بـ"غير مهتمة". أعزت هاتان الأخيرتان عدم اهتمامهما إلى الطابع الطائفي والمذهبي والوراثي الذي يميّز السياسة اللبنانية: "لا أجد مشكلةً كامرأة باتخاذ موقف علنيّ. المشكلة هي أنّ الأحزاب السياسية تتلاعب بكلّ ما نقوم به، ويتحول كلّ شيء إلى مسألة سياسية أو دينية".

"كنتُ قد أطلقت حملة نضالًا في مسألة بيئية (موقع لطمر النفايات قرب بلدتي). ولكن، بما أنّ سياسيًّا رفيع الشأن يملكه، واجهتُ الكثير من المتاعب واضطررتُ إلى وقف النضال".
"حتى في المجموعات المنفتحة، لا يلحظ الرجال دور النساء. دُعينا مرّةً إلى حدثٍ في إحدى المنظمات إلى جانب نساءٍ ورجالٍ منفتحين، إلا أنّ الرجال في منظمتنا لم يستطيعوا أن يحدّدوا أيًّا من النساء عليهم أن يدعوا، لأنهم لم يروا فعليًّا النساء من حولهم".
عندما سُئلنَ إن كنّ مهتمّاتٍ بالمشاركة في منظمة سياسية (حزب)، واحدة منهنّ فقط أجابت بـ"مهتمة جدًّا"، وأجابت اثنتان بـ"مهتمة قليلًا"، وأجابت أربع منهنّ بـ"غير مهتمة". وفسّرن من جديد رأيهنّ بالقول: "الأحزاب السياسية سيئة جدًّا، وهي طائفية

للغاية. لا يهتمّ سوى المنتخَبون، وهم عادةً جميعًا رجال، بالترشّح من جديد. جميع القادة رجال. لا تعمل النساء سوى على المسائل الاجتماعية والمسائل التي تخصّها. وعندما يختار القادة نساءً للمسائل السياسية (القوات اللبنانية، تيار المستقبل، الكتائب)، تكون جميع هذه النساء من الأقارب ومرتبطات بالعائلات".

"في بعض الحالات، تترشح بعض النساء لأحزابٍ غير مذهبية، ولكن يتمّ استبدالهنّ لاحقًا برجال. يهتمّ السياسيون بالمحافظة على مقاعدهم وبالسعي لتحقيق مصالحهم الخاصة. هم مهتمّون بلبنان".

سلوكيات الرجال صنّاع التغيير في لبنان

	السؤال رقم 20: المواقف تجاه ..... – النساء (20 صانعات تغيير)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
حقوق المرأة الجنسية والإنجابية وقواعدها في مجالات خاصة	السؤال رقم 20_1. يجب على النساء دائما أن يسألن الرجال عن الطبق الذي يودّون تناوله على العشاء/ الغداء.	10	50		30	10	100
	السؤال رقم 20_3. يتمتّع النساء بالحق في الاختيار بشكل حرّ ما إذا كنّ يردن تعلّم القيادة أم لا، بغض النظر عن القدرة على تحمل تكاليف شراء سيارة.	10			50	40	100
	السؤال رقم 20 _5. يتمتّع النساء بالحق في اختيار حياتهنّ المهنية.				50	50	100
	السؤال رقم 20 _8. في بعض الأحيان، تكون جرائم الشرف ضرورية.	40	60				100
	السؤال رقم 20 _10. ينبغي على النساء تنفيذ قرارات الرجال من أجل تجنب المشاحنات.	30	40		30		100
	السؤال رقم 20 _12. يتمتّع النساء بحق اتخاذ قرار حول عدد الأطفال الذي يردن إنجابه.	10			70	20	100
	السؤال رقم 20 _14. يتمتّع الرجال بالحق في تأديب زوجاتهم وبناتهم جسديًا عندما يكون ذلك ضروريًا.	80	10		10		100
	السؤال رقم 20 _16. يتمتّع الفتيات بالحق في اختيار أزواجهنّ في المستقبل بحرية.	10			40	50	100
	السؤال رقم 20 _25. ينبغي احترام إرادة النساء عندما يعربن عن عدم رغبتهنّ في إنجاب المزيد من الأطفال.		50		30	20	100
	السؤال رقم 20 _32. يجب توعية الفتيات على طاعة الرجال، منذ طفولتهنّ – سيعود ذلك بالمنفعة على حياتهنّ المستقبلية.	60	30		10		100
	السؤال رقم 20 _4. لا يجب على النساء أبدا التكلّم علنًا أمام الرجال، فذلك ليس مناسبًا.	30	60			10	100
	السؤال رقم 20 _6. ينبغي أن تكون النساء قادرات على التنعّم بحياة اجتماعية مستقلة واختيار الأقارب والأصدقاء والجيران.		10	20	40	30	100

	السؤال رقم 20: المواقف تجاه ..... – النساء (20 صانعات تغيير)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
قواعد وسلوكيات النوع الاجتماعي في المجال الاجتماعي	السؤال رقم 20 _11. لا يجب على النساء أبدا مغادرة المنزل، إلّا لزيارة أفراد عائلتهم المقربين.	30	60		10		100
	السؤال رقم 20 _13. يتمتّع النساء بالحق في الخروج مع أصدقائهنّ بقدر ما يردن – تعود لهنّ حرية اتخاذ هذا القرار.	20	20		40	20	100
	السؤال رقم 20 _15. يجب على النساء ارتداء ما يقترحه الزوج/الأب/ الأخ/ الأم/الجدة.	30	30	10	20	10	100
	السؤال رقم 20 _17. لا يجب على النساء المشاركة في أنشطة المجتمع، حتى ولو كانت مخصصة للنساء.	80	20				100
	السؤال رقم 20 _19. لا ينبغي السماح للفتيات الذهاب إلى الجامعة في مدينة أخرى – إنّه أمر سيء لسمعتهنّ.	50	30		20		100
	السؤال رقم 20 _20. يجب على النساء الانتباه إلى سمعتهنّ، إذ إنّ أهمّ شيء بالنسبة إلى المرأة هو سمعتها.	10		20	20	50	100
	السؤال رقم 20 _23. ينبغي على النساء أن يبنين حياة اجتماعية مع النساء فقط، والرجال مع الرجال.	40	40		20		100
	السؤال رقم 20 _28. يتمتّع النساء بالحق في أن يقررن بحرية ما هي الملابس التي يرغبن بارتدائها.	20	10	10	40	20	100
قواعد وسلوكيات النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالممتلكات والأموال	السؤال رقم 20 _2. أريد أن تعمل ابنتي، لكي تكون حرة أكثر في اتخاذ قرارات في حياتها.				40	60	100
	السؤال رقم 20 _7. ينبغي تشجيع الفتيات ليصبحن مستقلات اقتصاديًّا عند بلوغهنّ سن الرشد.	10	20	10	40	20	100
	السؤال رقم 20 _18. لدى النساء واجب رعاية الأسرة، ولا ينبغي أن يعملن خارج المنزل.	60	30		10		100
	السؤال رقم 20 _22. يتمتّع النساء بالحق في العمل خارج المنزل.	10	10		40	40	100
	السؤال رقم 20 _24. يتمتّع النساء بالحق في تسجيل ميراث/أصول/أملاك والديهنّ على أسمائهن.		10	10	60	20	100
	السؤال رقم 20 _26. يجب أن تتخلّى النساء عن ميراثهنّ في حال كان أشقائهنّ بحاجة إلى المال/ الملكية/الأرض.	40	30	10	20		100
	السؤال رقم 20 _27. ينبغي على النساء العاملات إعطاء المال الذي يكسبنه إلى أزواجهنّ/آبائهنّ.	20	60		20		100
	السؤال رقم 20 _29. أنا لا أريد أن تعمل ابنتي خارج المنزل، وإلا فلن تكون زوجة وأم صالحة.	60	40				100

	السؤال رقم 20: المواقف تجاه ..... – النساء (20 صانعات تغيير)	لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
	السؤال رقم 20 _36. ليست النساء مؤهلات لتأدية وظيفة تشتمل على التوتر والمسؤوليات.	30	30	10	30		100
	السؤال رقم 20 _38. يتمتّع النساء بالحق في أن يفتحن حسابهنّ المصرفي الخاص.				20	80	100
قواعد وسلوكيات النوع الاجتماعي في ما يتعلق بالمجال السياسي	السؤال رقم 20 _9. إنّ الرجل مجهّز أفضل لتمثيل حاجات/مطالب النساء في المجال العام.	20	60	10	10		100
	السؤال رقم 20 _21. أعتقد أنه يجب أن يؤدي عدد أكبر من النساء مسؤوليات في المجال العامّ.			10	50	40	100
	السؤال رقم 20 _30. لا يجب على النساء المشاركة في الانتخابات كمرشحات.	80	10	10			100
	السؤال رقم 20 _31. السياسة هي قضية تخصّ الرجال.	60	40				100
	السؤال رقم 20 _33. الاحتجاجات الشعبية/ المظاهرات في الشوارع ليست قضية تخصّ المرأة.	60	30			10	100
	السؤال رقم 20 _34. إنّ تعزيز التثقيف السياسي مفيد جدًّا للنساء.				50	50	100
	السؤال رقم 20 _35. أعتقد أن المرأة في السياسة هي مورد للمجتمع/البلاد.	10			60	30	100
	السؤال رقم 20 _37. يجب أن تصوت النساء لحزب سياسي أو مرشح تدعمه الأسرة أو الزوج.	50	30		10	10	100
	السؤال رقم 20 _39. يجب أن تكون النساء أحرارًا في التعبير عن آرائهن السياسية - أينما كنّ.				40	60	100
	السؤال رقم 20 _40. ينبغي أن يتم تمثيل النساء بشكل أفضل في البرلمان.			10	30	60	100

في حالة الرجال صنّاع التغيير في لبنان، نجد أنّ معظمهم يدعم صنع القرار للنساء في جميع مجالات الحياة، وليس بصورة أقلّ من النساء صانعات التغيير.

في القسم المتعلق بصنع القرار للنساء في المجال الخاص، نلحظ سلوكيات يقوم بها الرجال في المجتمع تشبه سلوكيات المرأة إلى حدٍّ كبير. يوافق الرجال أو يوافقون بشدة على حقوق النساء في ما يتعلق بحرية اختيار عملهنّ (100%)، وبحرية تعلّم القيادة (90%) وعلى حقّهنّ في اختيار الزوج المستقبليّ (90%). علاوة على ذلك، تعارض نسبة 90% منهم أو تعارض بشدة مقولة أنه "يجب تعليم الفتيات على إطاعة الرجال منذ طفولتهنّ، لأنّ ذلك سينفعهنّ في حياتهنّ المستقبلية". وكما تبيّن لنا مع النساء، وجدنا أنّ 40% من المجيبين يوافقون أو يوافقون بشدة على أنّ المرأة يجب أن تسأل الرجل دائمًا عمّا يرغب بتناوله على الغداء أو العشاء، في مقابل 60% يعارضون هذه المقولة أو يعارضونها بشدة. يعارض 100% من الرجال أو يعارضون بشدة مقولة أنّ "جرائم الشرف ضرورية في بعض الأحيان"، كما يعارض 90% أو يعارضون بشدة المقولة المتعلقة باللجوء إلى التأديب الجسدي مع زوجاتهم.

ولكن، نجد أرقامًا متناقضةً في ما يخصّ القرارات حول عدد الأطفال. فيما يؤيد 90% أو يؤيدون بشدة مقولة أنّ "النساء يتمتّعن

بالحق في اختيار عدد الأطفال الذين يرغبن بأنجابه"، يعارض 50% أو يعارضون بشدة حقيقة أنّ "رغبة النساء في عدم إنجاب المزيد من الأطفال يجب أن تحترم".
في ما يتعلق بصنع القرار للنساء في المجال الاجتماعي، يتمتع الرجال بسلوكيات أكثر تحفظًا (بقليل) من سلوكيات النساء صانعات التغيير. يعلنون دعمهم لذلك، ولكن بدرجةٍ أقل من النساء. يوافق 70% أو يوافقون بشدة على المقولات المتعلقة بحرية المرأة في اختيار حياتها الاجتماعية المستقلة، على صعيد اختيار الأصدقاء والحصول على أصدقاء ذكور وإناث واتخاذ قرار الخروج بحرية (60%) واختيار الملابس بحرية(60%).

عوض ذلك، نجد أنّ نسبًا أعلى تعارض أو تعارض بشدة مقولة أنّه "على النساء عدم التكلم في الأماكن العامة في حضرة الرجال لأنّ ذلك غير لائق" (90%) وأنّه "على النساء عدم المشاركة في النشاطات المجتمعية، حتى إن كانت هذه النشاطات مخصصة للنساء" (100%) وأنّه "يتوجب عدم السماح للفتيات بارتياد جامعات من خارج مناطقهنّ لأنّ ذلك يسيء بسمعتهنّ" (80%).
كما فعلت النساء بشكل صريح، أفاد الرجال صنّاع التغيير بأنّ السمعة مهمة جدًّا بالنسبة للمرأة: يوافق 70% أو يوافقون بشدة على مقولة أنّه "يتوجب على النساء المحافظة على سمعتهنّ لأن السمعة، بالنسبة للمرأة، هي الأهمّ"، فيما يعارض 10% بشدة هذه المقولة ويجيب 20% بـ"لا أعرف".

في ما يتعلق بصنع القرار للنساء في المجال الاقتصادي، يُلحظ التوجّه ذاته: تدعم غالبية الرجال صنّاع التغيير صنع القرار للنساء في هذا المجال، ولكن، بدرجة أقلّ من النساء صانعات التغيير ومع بعض التناقضات.
على سبيل المثال، يوافق 100% من المجيبين الذكور أو يوافقون بشدة على مقولة "أريد لابنتي أن تعمل لتتمتع بحرية أكبر في اختيار حياتها". كما يوافق 60% من المجيبين الذكور أو يوافقون بشدة على أنّه "يجب تشجيع الفتيات على أن يصبحن مستقلاتٍ اقتصاديًّا عندما يبلغن سنّ الرشد"، يعارض 30% أو يعارضون بشدة هذه المقولة وأجاب 10% منهم بـ"لا أعرف"، فيما يوافق 80% أو يوافقون بشدة على مقولة "تتمتع النساء بالحق في تسجيل ميراث أهلهنّ أو أصولهم أو ممتلكاتهم على أسمائهنّ". يعارض 80% أو يعارضون بشدة مقولة "على المرأة العاملة أن تعطي المال الذي تجنيه إلى زوجها أو والدها أو شقيقها"، ولم يوافق سوى 20% على هذه المقولة. من ناحية اخرى، يعارض 70% مقولة "على المرأة التنازل عن ميراثها إن كان شقيقها بحاجة للمال أو الممتلكات أو الأراضي".

في الوقت نفسه، يشير فريق التقييم إلى أنه فيما يعارض 90% أو يعارضون بشدة مقولة "يتوجب على النساء الاهتمام بعائلتهنّ والامتناع عن العمل خارج المنزل" ويوافق 18% عليها، يوافق 30% على مقولة "تعتبر النساء غير مناسبات لإشغال وظائف تفرض ضغطًا نفسيًّا عاليًا ومسؤوليات كبيرة".
أخيرًا، يتمتع الرجال صناع التغيير في لبنان بسلوكيات قوية وايجابية جدًا في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة. في الواقع، لحظ فريق التقييم نسبًا مرتفعة توافق أو توافق بشدة على مقولات مختلفة، منها أنه "يتعين على المرأة أن تؤدي أدوارًا تتضمن مسؤولياتٍ عامة" (90%)، وأنه "من المفيد أن تحظى المرأة بقدرٍ أكبر من الثقافة السياسية" (100%) و"تشكل المرأة في السياسة موردًا للمجتمع أو البلد" (90%) وأنه "يجب ان تحظى النساء بتمثيل أفضل في المجلس النيابي" (90%) وأنه "يجب أن تتمتع النساء بحرية أكبر للتعبير عن آرائهنّ السياسية" (100%). علاوةً على ذلك، يبيّن الجدول نسبًا مرتفعة توافق أو توافق بشدة على المقولات التالية: "يجب ألا تشارك النساء في الانتخابات بصفتهنّ مرشحات" (90%) و"السياسة هي شأن الرجال" (100%). عارض 90% أو عارض بشدة مقولة "الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات في الشارع ليست من شأن النساء".
في لبنان، لم يشارك سوى رجلان من صناع التغيير في المناقشة الجماعية المركزة. بيّن النقاش مع هاذين الرجلين ومع أفراد المجتمع الذكور من بعلبك[11] بأنهم يدعمون، بشكلٍ تامٍّ، دور النساء في صنع القرار، لكنهم أبدوا بعض التحفظات. مثلما بيّنت نتائج الدراسة حيث أيّد 30% مقولة "تعتبر النساء غير مناسبات لإشغال وظائف تفرض ضغطًا نفسيًّا عاليًا ومسؤوليات كبيرة".

[11] كما ذكر أعلاه في الفصل ١-3، يشبه أعضاء المجتمع الذكور صنّاع التغيير بسبب انخراطهم السياسي.

عرض أحد صنّاع التغيير الذين شاركوا في المناقشة الجماعية المركزة رأيه معتبرًا أنّ "النساء يستطعن العمل، ولكن ليس لوقت طويل، وليس لـ12 ساعة في اليوم لأنهنّ لا تتمتعن بالقدرة الجسدية على ذلك" وأنّ "النساء لا يتحلين بالقدرة على إشغال منصب رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية، بما أنّ هذه المهامّ تتطلب السفر بصورة متكررة وبما أنّ النساء لا يتحلين بالقدرة الجسدية على ذلك. لا تتمتع النساء بالقدرة الجسدية على تأدية مسؤوليات سياسية رفيعة المستوى تتطلب ساعاتٍ طويلةً من العمل. تختلف النساء عن الرجال؛ هنّ مختلفات على الصعيد البيولوجي. خلق الله الرجال أقوى من النساء".

علاوةً على ذلك، شدّد الرجلان صانعا التغيير على أهمية "السمعة" بالنسبة للمرأة. فيما وافق أحد الرجلين في خلال المناقشة الجماعية المركزة على مقولة أنّه "على النساء الحفاظ على سمعتهنّ لأنّ السمعة الجيدة، بالنسبة للمرأة، هي الأهم"، أجاب الآخر بـ"لا أعرف". تمّت مناقشة هذا الموضوع بصورة موسّعة مع ستة رجال أعضاء في المجتمع في بعلبك. فيما دعموا جميعًا صنع القرار للمرأة في جميع مجالات الحياة، أيّد خمسة منهم بشكل تام المقولة المتعلقة بالسمعة. عندما طُلب إليهم أن يفسّروا مفهوم السمعة، قالوا: "يضع المجتمع ضوابط على المرأة. معايير السمعة "السيئة" هي: النساء المطلّقات، ممارسة علاقات جنسية قبل الزواج، القيام بأفعال تخالف التقاليد، الملابس التي ترتديها المرأة، وغيرها". كما أوضحوا أنّ التواصل مع شخص ذي سمعة سيئة هو أمر سلبيٌّ أيضًا. ناقشوا أيضًا بصورة مقتضبة مسألة الرجال "سوء السمعة" وربطوا ذلك بالسلوك الجنسي، وخاصةً بالمثلية الجنسية. عندما سُئلوا إن كان لديهم أصدقاء ذوو سمعة سيئة، أجابوا: "كلا، ليس لدينا أصدقاءٌ سيّئو السمعة، لأنّ ذلك قد يؤثر علينا وينعكس سلبًا علينا. لا يمكن أن نكون أصدقاء شخصٍ مثليٍّ جنسيًّا مثلًا، لأنّ ذلك سيضر بسمعتنا أيضًا".

ختم أحدهم قائلًا: "نحن نعارض الدعارة. تأتي الحرية التي تتكلمون عنها من القيم الغربية. وهذا يشكل أصلًا مشكلةً في المجتمعات الغربية، ولا يطبّق أبدًا على مجتمعنا. تختلف الحرية من ثقافة إلى أخرى. في ثقافتنا، الدعارة سيئة. بالنسبة للأمور الأخرى، نحن نؤمن بحقوق النساء ونرى بأنّ النساء يجب أن يحظين بالحقوق نفسها التي يحظى بها الرجل. يجب أن تحصل النساء على جميع الحقوق".
تكلّم أحد الرجال صنّاع التغيير في المناقشة الجماعية المركزة بصورة مثيرة للاهتمام وبشكل موسّع عن دعمه لمشاركة النساء في المجال الاقتصادي، على صعيد "إراحة الرجال والمجتمع من عبءٍ اقتصادي". "تشكل النساء نصف المجتمع. إن عملن، يكسبن مدخولًا أكبر للعائلة. من منظارٍ اقتصادي، تشكل النساء اليوم عبئًا على المجتمع وعلى عائلاتهنّ. لذلك، يتوجب عليهنّ المشاركة في الحياة الاقتصادية ليتمكنّ من تقاسم العبء الاقتصادي".

ثقة صانعات التغيير بنفسهنّ في لبنان

	السؤال رقم 21 – الثقة – النساء فقط (صانعات التغيير)		لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
الحياة الخاصة	السؤال رقم 21_1. إذا كنت أريد الحصول على الطلاق، لن أشعر بالخوف من الذهاب إلى محام والمطالبة بذلك.	5,0		10,0	25,0	60,0	100
	السؤال رقم 21_3. إذا كنت أعتقد أن الانتقادات التي أتلقاها من الرجال في الأسرة مبالغ فيها، أقول لهم ذلك.	10,0		5,0	20,0	65,0	100
	السؤال رقم 21_5. لا أجرؤ على الردّ على زوجي عندما يوبّخني، أريد تجنّب المتاعب.	70,0	30,0				100

	السؤال رقم 21 – الثقة – النساء فقط (صانعات التغيير)		لا أوافق	لا أعرف	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
		%	%	%	%	%	%
الحياة الاجتماعية	السؤال رقم 21_2. أخجل جدًّا من التحدث خلال اجتماع مع الرجال.	55,0	40,0	5,0			100
	السؤال رقم 21_7. لا أرتدي قطّ ملابس غير لائقة قد تدفع الآخرين إلى انتقادي.	25,0	25,0		20,0	30,0	100
	السؤال رقم 21_10. يمكنني أن أتواجد بمفردي في وضع اجتماعي حيث تكون غالبية الناس من الرجال.			10,0	30,0	60,0	100
الحياة الاقتصادية	السؤال رقم 21_9. لا أجرؤ على البحث عن عمل خارج المنزل إذا كان زوجي لا يوافق على ذلك.	40,0	30,0	15,0	10,0	5,0	100
	السؤال رقم 21_9 لا أجرؤ على فتح حسابي المصرفي الخاص، إذ إنّ ذلك سيثير غضب زوجي كثيرًا.	65,0	30,0	5,0			100
	السؤال رقم 21_11. أشعر بضغط المجتمع عليّ للزواج. إنّه دليل على قيمتي.	42,1	47,4		5,3	5,3	100
الحياة السياسية	السؤال رقم 21_6. أشارك في مظاهرة في الشارع من أجل حقوق المرأة فقط إذا وافق أفراد عائلتي على ذلك.	70,0	25,0		5,0		100
	السؤال رقم 21_8. أحب الانضمام إلى منظمة سياسية ولكن أخشى من ردّة فعل الآخرين.	60,0	40,0				100
	السؤال رقم 21_12. لن أشعر قطّ بالثقة الكافية لأكون مرشحة للانتخابات، حتى على مستوى المجتمع المحلي.	55,0	15,0	15,0	10,0	5,0	100

يبيّن الجدول مستوى الثقة بالنفس التي تتمتّع بها النساء في المجالات الخاصة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبشكل عام، يمكننا أن نقول إنّ صانعات التغيير يتمتّعن بمستوى عالٍ من الثقة بالنفس في جميع المجالات التي تمّ التطرّق إليها. وفي ما يتعلق بالحياة الشخصية، يشعر النساء بالثقة بأنفسهنّ إزاء الذهاب إلى محام للحصول على الطلاق (85%) والردّ على أزواجهنّ بشكل حاسم (85%) والتواجد لوحدهنّ في وضع اجتماعي حيث تكون غالبية الأشخاص من الرجال (100%). وقد ظهرت المعدّلات نفسها أيضًا عندما سُئلت النساء عن ثقتهنّ بأنفسهنّ في المجال الاقتصادي؛ إلّا أنّ بعضهنّ (70%) أعربن عن عدم موافقتهنّ على البيان التالي "لا أجرؤ على البحث عن عمل خارج المنزل إذا كان زوجي لا يوافق على ذلك". بالإضافة إلى ذلك، تمّ تسجيل نسب عالية في ما يتعلق بثقة النساء بأنفسهنّ في المجال السياسي: 90% من النساء لا يوافقن أو لا يوافقن بشدّة على الفكرة التالية: "أشارك في مظاهرة في الشارع من أجل حقوق المرأة فقط إذا وافق أفراد عائلتي على ذلك"، كما أعربت 90% من النساء عن عدم موافقتهنّ أو عدم موافقتهنّ بشدّة على البيان التالي: "أحب الانضمام إلى منظمة سياسية ولكن أخشى من ردّة فعل الآخرين". ووصلت نسبة النساء اللواتي لم يوافقن أو لم يوافقن بشدّة على البيان التالي: "لن أشعر قطّ بالثقة الكافية لأكون مرشحة للانتخابات، حتى على مستوى المجتمع المحلي" إلى 70%. وبالإضافة إلى هذه النتائج، فإنه من المثير للاهتمام أن نؤكد على البيان الذي قسّم آراء المشاركات إلى مجموعتين: 50% منهنّ قلن "لا أرتدي قطّ ملابس غير لائقة قد تدفع الآخرين إلى انتقادي" في حين أن 50% أكّدن أنّهن لا يمانعن القيام بذلك، لتسليط الضوء مرة أخرى على أهمية مسألة السمعة.

وفي الختام، يبدو أنّ صانعات التغيير في لبنان كان لهنّ مواقف إيجابية جدًّا في ما يتعلّق بمسألة صنع القرارات للنساء ومستوى عالٍ من الثقة بالنفس في مختلف مجالات الحياة. ومع ذلك، تشعر النساء بسلطة محدودة في ما يتعلّق بمشاركتهنّ في المعترك

السياسي. فمن جهة، لا بدّ لهنّ من الحفاظ على "سمعة جيّدة" وبالتالي على الحدود التي يفرضها عليهنّ المجتمع على حريّتهنّ الاجتماعية والجنسية، وتلك التي يفرضها عليهنّ النظام السياسي اللبناني الذكوري الطائفي من جهة أخرى. إلى ذلك، أظهر صنّاع التغيير دعمهم لمشاركة النساء في جميع مجالات الحياة، ولكن مع المزيد من التردّد (وبخاصة في ما يخصّ قدرة النساء على التمتّع بالمسؤولية) مقارنة بصانعات التغيير، وهم أيضًا يؤكّدون على أهمية أن تحظى النساء بـ"سمعة جيدة" - إلّا أنهم لا يرون في ذلك حدًّا بل جزءًا من الدين والثقافة بشكل يختلف عن القيم الغربية.

الهدف المقترح

قام صنّاع التغيير في لبنان بتحسين مواقفهم تجاه مشاركة النساء في صنع القرارات، لا سيما في ما يتعلّق بالنساء اللواتي يتمتّعن بمسؤولية مختلفة. وسبق أن أظهرت صانعات التغيير مواقف إيجابية للغاية ومستوى عال من الثقة بالنفس، ولكن ثمة دائمًا مجال للتحسين.

النتيجة الأولى – المؤشر رقم 2: ردّة فعل المجتمعات تجاه المشاركة السياسية للنساء

4.7 النتيجة الأولى: تمّ حشد النساء والرجال في المجتمعات المستهدفة، فيما اكتسبوا مفاهيم أفضل للمساواة في النوع الاجتماعي والمشاركة السياسية للنساء.

المؤشر رقم 2: نسبة النساء والرجال (وليس صنّاع التغيير) في المجتمعات المستهدفة التي تتجاوب بطريقة إيجابية مع المسائل المتعلقة بالمشاركة السياسية للنساء من خلال برامج تكافؤ الفرص بالمقارنة مع خط الأساس.

تمّ تحديد المؤشر رقم 2 للنتيجة الأولى من خلال:

1. الأداة 1، الجزء أ) س 25 (للنساء فقط) والسؤال رقم 26 (للرجال فقط) التي تهدف إلى البحث على التوالي في اهتمام النساء اللواتي تمت مقابلتهنّ، في المشاركة السياسية ودعم الرجال للمشاركة السياسية للنساء. وقد أُجري ذلك من خلال التركيز على خمسة جوانب من المشاركة السياسية: ممارسة الحق في التصويت والعضوية في منظمات مجتمعية، والمشاركة في المنظمات السياسية والأنشطة السياسية والاطلاع بدور سياسي.
2. الأداة 2: مناقشات مجموعة التركيز مع أعضاء المجتمع من النساء.

تلخيص عن النتائج الرئيسية

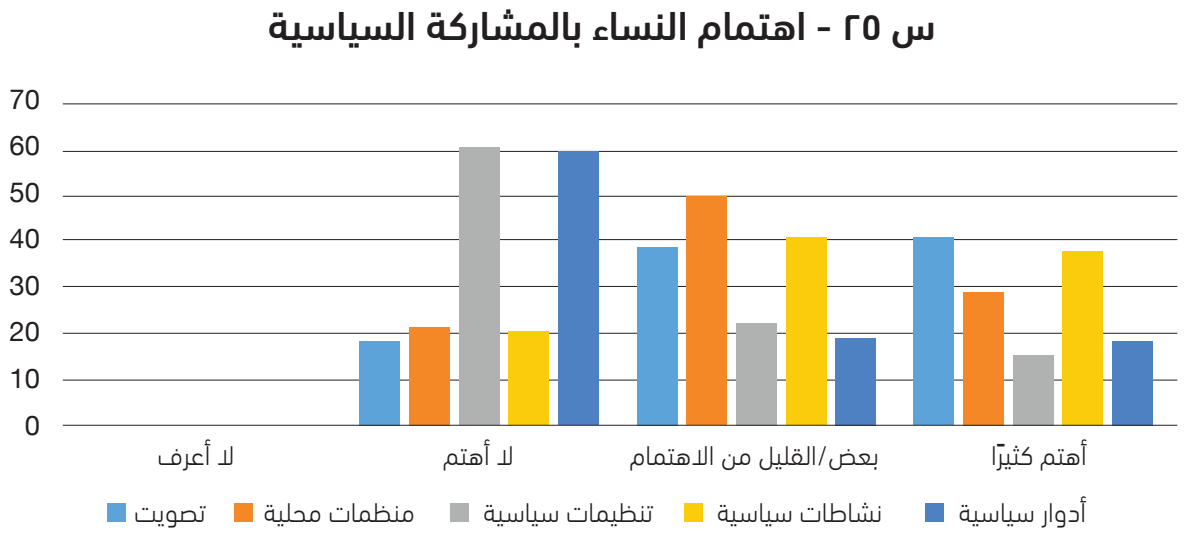

النتيجة

0= لا أعرف

1= لا أهتمّ

2= بعض / القليل من الاهتمام

3= أهتمّ كثيرًا

س ٢٦ - دعم الرجال للمشاركة السياسية للنساء

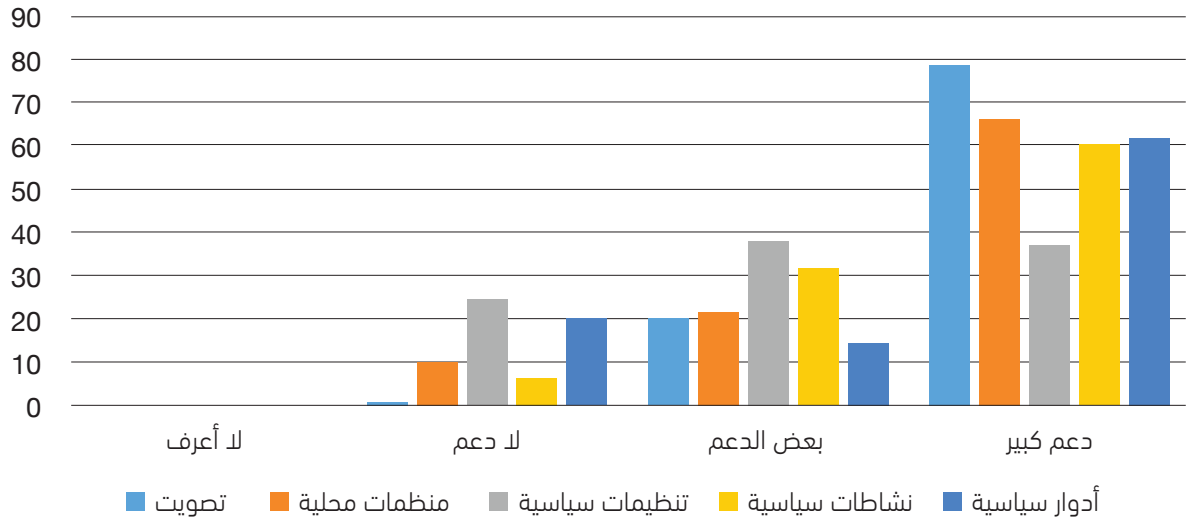

النتيجة

0= لا أعرف

1= لا دعم

2= بعض الدعم

3= دعم كبير

من الواضح جدًّا أن النظم السياسية الذكورية والطائفية التي تميل إلى استبعاد النساء تهيمن على اهتمام النساء في المشاركة السياسية ودعمها.

أمّا النساء المستهدفات من المجتمع في لبنان، فقد أظهرن اهتمامًا قليلاً في المشاركة السياسية. وهذا ما تمّ تسليط الضوء عليه أكثر من حيث المشاركة في الأنشطة المجتمعية حيث (نحو 30% أظهرن اهتمامًا كبيرًا في هذا الموضوع فيما أظهر 50% بعض الاهتمام) إلّا أنّ هذه النسبة كانت منخفضة (إذ بلغت نسبة النساء اللواتي لم يبدين أي اهتمام بهذا الموضوع 60%) في ما يخصّ المشاركة في الأحزاب السياسية والاضطلاع بأدوار سياسية. ويعود سبب ذلك إلى عدم الثقة القوية بالنظام السياسي الطائفي اللبناني، الذكوري جدًّا في طبيعته والذي لا يعطي أي مجال لإدماج النساء. وفي هذا السياق، حيث يتلاعب النظام السياسي الذكوري بالسياسة، تشعر النساء بانعدام الثقة بالنفس والسخط.

يشعر النساء بأن لديهنّ مساحة صغيرة جدًّا في السياسة اللبنانية. وفي الواقع، أظهر أفراد المجتمع من الرجال مستوى منخفض جدًّا من دعم المشاركة السياسية للنساء، إذ بلغت نسبة الذين يدعمون قليلاً أو لا يدعمون تصويت النساء في الانتخابات المحلية أو الوطنية نحو 20%، فيما وصلت نسبة الذين يدعمون أو يدعمون قليلاً دعم مشاركة النساء في المنظمات السياسية إلى 60%.

النتائج التفصيلية للبنان

تتألّف المجموعة، التي تمّ تحليلها من خلال الأداة 1، من 153 امرأة من المجتمع (متوسط عمر كلّ منها 36 سنة) و118 رجل من المجتمع (متوسط عمر كلّ منهم 38 سنة). تمّ تثليث البيانات التي جُمعت من خلال الأداة 1 مع البيانات التي تم جمعها من خلال مناقشات مجموعة التركيز الثلاث التالية التي أُجريت في 25 أيار (مايو) من العام 2014، مع:

أ) 11 امرأة من المجتمع في بعلبك.
ب) 8 نساء من المجتمع في قرنايل و
ج) 6 رجال من المجتمع في بعلبك.

تلخص الجداول التالية البيانات التي تمّ جمعها من خلال أداة 1، في ما يتعلق بكل سؤال ونتيجة.

السؤال رقم 25 - الاهتمام بالمشاركة السياسية (153 امرأة عضو في المجتمع)		لا أعرف	لا أهتمّ إطلاقًا	أهتمّ قليلاً	أهتمّ كثيرًا	المجموع
هل تهتمين بـ:		%	%	%	%	%
التصويت	السؤال رقم 25_1. التصويت في الانتخابات المحلية؟		28,9	36,2	34,9	100,0
	السؤال رقم 25_2. التصويت في الانتخابات الوطنية؟		29,6	30,9	39,5	100,0
	السؤال رقم 25_3. التصويت في الهياكل المجتمعية؟	2,6	27,6	34,9	34,9	100,0
	السؤال رقم 25_4. التصويت في فعاليات اخرى ذات الصلة في البلد؟	3,3	27,0	34,9	34,9	100,0
المنظمات المجتمعية	السؤال رقم 25_5. أن تكوني عضوًا رسميًا (قائدة) في إحدى منظمات المجتمع المدني/المنظمات النسائية؟	3,9	35,5	28,3	32,2	100,0
	السؤال رقم 25_6. المشاركة بفعالية في أنشطة إحدى منظمات المجتمع المدني/المنظمات النسائية؟	3,9	28,3	30,9	36,8	100,0
	السؤال رقم 25_7. المشاركة بشكل غير فعّال في أنشطة إحدى منظمات المجتمع المدني/المنظمات النسائية؟	10,5	49,3	30,9	9,2	100,0
المنظمات السياسية	السؤال رقم 25_8. أن تكوني عضوًا رسميًّا في منظمة سياسية/حزب سياسي؟	8,6	60,5	18,4	12,5	100,0
	السؤال رقم 25_9. المشاركة بفعالية (عمل، تنظيم) في أنشطة حزب سياسي.	5,3	62,5	17,8	14,5	100,0
	السؤال رقم 25_10. المشاركة بشكل غير فعّال (حضور) في أنشطة أحد الأحزاب السياسية؟	8,6	65,1	15,8	10,5	100,0

الأنشطة السياسية	السؤال رقم 25_11. توقيع عريضة؟	5,3	18,4	38,8	37,5	100,0
	السؤال رقم 25_12. تدوين رسالة/وثيقة؟	7,2	27,6	30,9	34,2	100,0
	السؤال رقم 25_13. المشاركة في مظاهرة في الشارع؟	2,6	39,5	34,9	23,0	100,0
الأدوار السياسية	السؤال رقم 25_14. أن تكوني مرشحة في الانتخابات الوطنية؟	5,9	59,2	18,4	16,4	100,0
	السؤال رقم 25_15.أن تصبحي وزيرة؟	6,6	59,9	15,1	18,4	100,0
	السؤال رقم 25_16. أن تصبحي رئيسة الحكومة/الجمهورية؟	8,6	59,9	15,1	16,4	100,0

يمكننا أن نلاحظ بشكل عامّ أن عدد النساء من المجتمع منقسم بالتساوي (30%، 30%، 30%) بين المستويات الثلاثة للدعم (عدم الاهتمام، والاهتمام القليل، والاهتمام الكبير) في ما يخص الأسئلة حول رغبتهنّ في التصويت والمشاركة في الأنشطة المدنية والمجتمعية. ومع ذلك، وصلت نسبة النساء اللواتي أعلنّ عن عدم اهتمامهنّ عندما سُئلن عن رغبتهنّ في المشاركة في الأنشطة والمنظمات السياسي إلى 60%.

في خلال مناقشات مجموعة التركيز مع أفراد المجتمع من النساء، ظهرت البيانات نفسها في قرنايل، إلّا أنّه في بعلبك ظهرت بيانات مختلفة قليلاً. ففي قرنايل، ردّت غالبية النساء بتعابير سلبية عندما سُئلن عن رغبتهنّ في المشاركة في المنظمات والأنشطة السياسية، في حين أظهرن نوعًا من الإيجابية في ما يتعلّق بالتصويت والمشاركة في المنظمات المجتمعية. وقد برّرت النساء هذا الاستياء إزاء السياسة بالإشارة إلى أ) النظام الطائفي: "أنا أرفض دخول المعترك السياسي لأن السياسة سيئة للغاية، وهي سبب بؤس الشعب اللبناني."؛ "الأمور كلّها معقدة. ثمّة نظام طائفي قائم. يتمتّع السياسيون بمصالح خاصة وهم لا يهتمون بالشعب اللبناني" و ب) النظام الذكوري: "هذا يعني أيضًا أن السياسة هي مسألة ميراث دائمًا داخل الأسر نفسها. تنتقل الأدوار السياسية من الأب إلى ابنه". ويعكس هذان النظامان الطبيعة الحقيقية للنظام السياسي اللبناني.

في بعلبك، أعربت النساء عن اهتمامهنّ بالمشاركة السياسية. ومع ذلك، فقد أشرن أيضًا إلى المشاكل نفسها التي تطرّقت إليها النساء في قرنايل: "تكمن المشكلة الرئيسية في غياب الشفافية وعدم الجدوى من التصويت. ولهذا السبب، يكثر عدد الأشخاص غير المهتمين بالتصويت"؛ "نودّ جميعًا أن نشارك في المعترك السياسي، ولكن في الواقع يغيب أي نوع من المشاركة، إذ من الواضح أنّ جميع الأحزاب السياسية لا تبدي أي اهتمام بلبنان". وكما رأينا، قد يُعزى سبب هذا الاهتمام السياسي الأكبر الذي أظهرته النساء في بعلبك إلى حقيقة أنه، كما رأينا في الفصل 3.1، سبق أن شاركت هؤلاء النساء، بطريقة أو بأخرى في القضايا المتعلقة بالمشاركة السياسية من خلال التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني وتيار المستقبل ويبدو أيضا أنّهن يتفاعلن أكثر مع ملف صنّاع التغيير من ملف النساء في المجتمع.

السؤال رقم 26 – دعم المشاركة السياسية للنساء (118 رجل من المجتمع) **هل تدعم النساء اللواتي:**		**أهتمّ كثيرًا**	**أهتمّ قليلاً**	**لا أهتمّ إطلاقًا**	**لا أعرف**	**المجموع**
		%	%	%	%	%
	السؤال رقم 25_1. التصويت في الانتخابات المحلية؟	72,8	24,6	2,6		100,0

التصويت	السؤال رقم 25_2. التصويت في الانتخابات الوطنية؟	68,7	20,9	10,4		100,0
	السؤال رقم 25_3. التصويت في الهياكل المجتمعية؟	69,4	21,6	9,0		100,0
	السؤال رقم 25_4. التصويت في فعاليات اخرى ذات الصلة في البلد؟	64,6	25,7	9,7		100,0
المنظمات المجتمعية	السؤال رقم 25_5. أن تكوني عضوًا رسميًا (قائدة) في إحدى منظمات المجتمع المدني/المنظمات النسائية؟	65,8	17,1	17,1		100,0
	السؤال رقم 25_6. المشاركة بفعالية في أنشطة إحدى منظمات المجتمع المدني/ المنظمات النسائية؟	65,8	24,3	9,9		100,0
	السؤال رقم 25_7. المشاركة بشكل غير فعّال في أنشطة إحدى منظمات المجتمع المدني/المنظمات النسائية؟	21,7	20,7	57,6		100,0
المنظمات السياسية	السؤال رقم 25_8. أن تكوني عضوًا رسميًّا في منظمة سياسية/حزب سياسي؟	32,3	37,4	30,3		100,0
	السؤال رقم 25_9. المشاركة بفعالية (عمل، تنظيم) في أنشطة حزب سياسي.	39,0	23,0	38,0		100,0
	السؤال رقم 25_10. المشاركة بشكل غير فعّال (حضور) في أنشطة أحد الأحزاب السياسية؟	10,0	19,0	71,0		100,0
الأنشطة السياسية	السؤال رقم 25_11. توقيع عريضة؟	52,3	36,7	11,0		100,0
	السؤال رقم 25_12. تدوين رسالة/وثيقة؟	50,0	42,5	7,5		100,0
	السؤال رقم 25_13. المشاركة في مظاهرة في الشارع؟	33,0	43,1	23,9		100,0
الأدوار السياسية	السؤال رقم 25_14. أن تكوني مرشحة في الانتخابات الوطنية؟	54,0	21,2	24,8		100,0
	السؤال رقم 25_15.أن تصبحي وزيرة؟	57,7	17,3	25,0		100,0
	السؤال رقم 25_16. أن تصبحي رئيسة الحكومة/الجمهورية؟	62,1	11,7	26,2		100,0

في حين أنّ 70% من الرجال أظهروا دعمًا كبيرًا للنساء اللواتي يمارسن حقهنّ في التصويت، أعرب 30% منهم عن دعمهم القليل أو عدم دعمهم لفكرة تصويت النساء في الانتخابات المحلية والوطنية. ولا بدّ من ملاحظة اتجاه مماثل في ما يتعلق بدعم أفراد المجتمع من الرجال لمشاركة النساء في المنظمات المجتمعية بحيث دعم نحو 65% هذا الموضوع، فيما أظهر 35% من الرجال دعمًا قليلاً أو معدومًا. وتنخفض النسب أكثر عندما يتعلّق الأمر بتأدية النساء أدوار سياسية (55% - 60% دعموا هذا الموضوع، و45% - 40% دعموا قليلاً هذا الموضوع أو لم يدعموه إطلاقًا)؛ أمّا في ما يتعلّق بدعم النساء اللواتي يشاركن في الأنشطة السياسية/المدنية، فجاءت النتيجة 50% - 50%. وقد دعم 33% من الرجال انتماء النساء إلى المنظمات السياسية، في حين أنّ 67% دعموا هذه الفكرة قليلاً أو لم يدعموها إطلاقًا.

خلال مناقشات مجموعة التركيز مع مختلف الرجال من المجتمع في بعلبك، ظهرت نتائج مماثلة. فقد أعرب الرجال عن دعمهم الكبير لمشاركة المرأة في المعترك السياسي، من حيث الحق في التصويت والمشاركة في الأنشطة المجتمعية، وقد أظهر بعضهم (20%) مخاوف في ما يتعلق بانتماء النساء إلى منظمات سياسية، ومنظمات نسائية واحتلالهنّ مناصب مثل رئاسة الجمهورية أو رئاسة الحكومة. وقد يكون السبب وراء انخفاض نسبة الرجال الذين عبروا عن معارضتهم لمشاركة النساء في المعترك السياسي في مناقشات مجموعة التركيز، مقارنة مع المسح الذي تمّ إجراؤه، هو أنّ الرجال مثل النساء، في بعلبك سبق أن شهدوا قضايا كهذه من خلال التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني وتيار المستقبل (الفصل 3.1).
استنادًا إلى التحليل الوارد أعلاه، يمكننا أن نستنتج أن السياسة في لبنان لا تزال تشكل "مسألة خاصّة بالرجال". وهذا ما يؤكّد عليه كلّ من النساء والرجال، حتى بطرق مختلفة. فمن جهة، يظهر رجال المجتمع القليل من الدعم للمشاركة السياسية للنساء (تظهر نسبة من الرجال الذين ما زالوا يشككون في حق المرأة في التصويت، كما أنّ أغلبية الرجال لا يعتقدون أنّ النساء مؤهلات لتأدية أنشطة وأدوار سياسية). ومن ناحية أخرى، تشعر النساء في المجتمع بأنهنّ مستبعدات عن النظام السياسي اللبناني وليس لديهنّ حافز للمشاركة في هذا النظام بسبب ارتباطه بالنظام الطائفي/الذكوري الذي تحدّه القيود الطائفية التي تحكمها هيمنة النخب الذكور. وكما ذكرنا سابقًا، تم تسجيل معدل أكبر من الاهتمام والدعم في مناقشات مجموعة التركيز، ولكن يعود ذلك على الأرجح إلى أنّه تم اختيار هؤلاء الرجال والنساء في لبنان من بين الأشخاص المسيسين أصلاً، وهو الأمر الذي صحّحته منظمة "أوكسفام" والشركاء بعد العمل الميداني - (راجع الفصل 3.1).

الهدف المقترح

بفضل برنامج تكافؤ الفرص، يزيد اهتمام النساء في المشاركة السياسية وتظهر لديهنّ دوافع للقيام بذلك، في حين أنّ الرجال يعزّزون دعمهم للمشاركة السياسية للنساء.
النتيجة الثانية: يتعاون صنّاع التغيير وحلفائهم بنشاط لتأييد زيادة المشاركة السياسية للنساء.
المؤشر رقم 3: عدد صنّاع الرأي المستهدفين وصناع القرار الذين أظهروا تحسنًا في تصورهم للمشاركة السياسية للنساء من خلال برنامج تكافؤ الفرص بالمقارنة مع خط الأساس.

النتيجة الثانية – المؤشر رقم 3: صنّاع القرار ومفهوم المشاركة السياسية للنساء

تمّ تحديد المؤشر رقم 3 من النتيجة الثانية من خلال الأداة 4 في الجزء أ حول المواقف: (أ1) المواقف تجاه صنع القرار للنساء في المجالين الخاص والاقتصادي؛ أ2) المواقف تجاه مشاركة المرأة في المجال السياسي. يتمّ ذكر البيانات الكمية بالنسبة إلى عدد أصحاب المصلحة التي شملتها الاستبيان.
تم اختيار أصحاب المصلحة التي جرت مقابلتها عن طريق الأداة 4 من خلال الأداة 3 - منظومة تقييم سلطة أصحاب المصلحة. وقد تمّ تمييز أصحاب المصلحة الذين تمّ اختيارهم على النحو التالي:

- الحلفاء - أصحاب المصلحة الذين يجب التعاون معهم.
- أصحاب المصلحة المستهدفين - أصحاب المصلحة المحايدين التي تتمتّع بسلطة كبيرة والتي يمكنها بسط نفوذها.
- المعارضون - أصحاب المصلحة الذين يجب اعتماد استراتيجيات مخفّفة معهم، إذا لزم الأمر.

لمزيد من المعلومات حول كيفية إجراء تقييم سلطة أصحاب المصلحة، راجع الفصل 3.2 – تعيين سلطة أصحاب المصلحة.
وكما كان مخططًا له، استُخدمت الأداة 4 مع الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين، وذلك من أجل تحديد مواقفها تجاه صنع القرار والمشاركة السياسية للنساء.
كما هو موضح في "أخذ العينات وجودة البيانات "الفصل 2.3-2، شملت الأداة 4 عددًا أقلّ من الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين مما كان مخطط له في الأساس لأسباب تنظيمية. إلّا أنّ ذلك لم يشكّل عائقًا كبيرًا، بما أنّ الأداة 4 (إلى جانب الأدوات 3 و5) ستُستخدم كأدوات للعمل أثناء التنفيذ، من أجل استكمال تقييم أصحاب المصلحة الذين تم تحديدهم أصلاً وكذلك لتقييم أصحاب المصلحة الجدد الذين سيشاركون في المشروع. (راجع التوصيات المتعلقة بـ"أم أند إي" في الفصل 6.2؛ الفهارس CEDAW/HR -أدوات قاعدة البيانات 3 و4 و5)
في هذا القسم، يقوم فريق التقييم بتحليل البيانات حول مواقف الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين الذين جمعوا لهذه الدراسة التشخيصية.

4.3.1 ملخص عن النتائج

ملاحظة: في الجداول التالية، ذُكرت الأرقام في الأعداد الطبيعية (وليس في النسب المئوية).

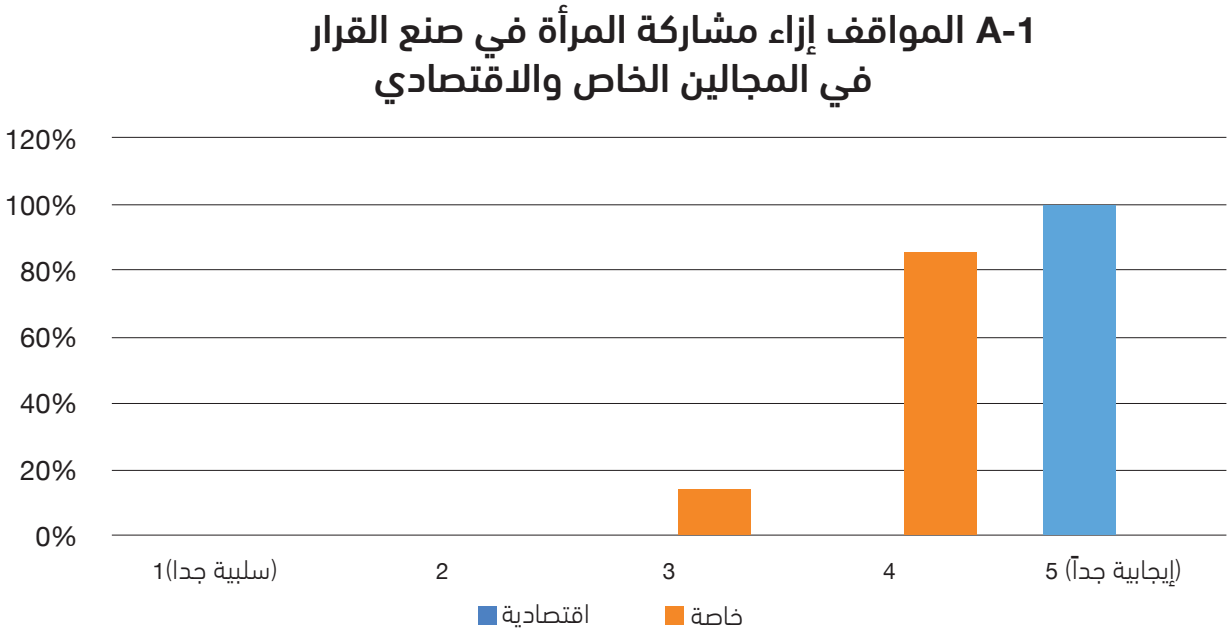

A-2 المواقف إزاء مشاركة المرأة في صنع القرار في المجال السياسي

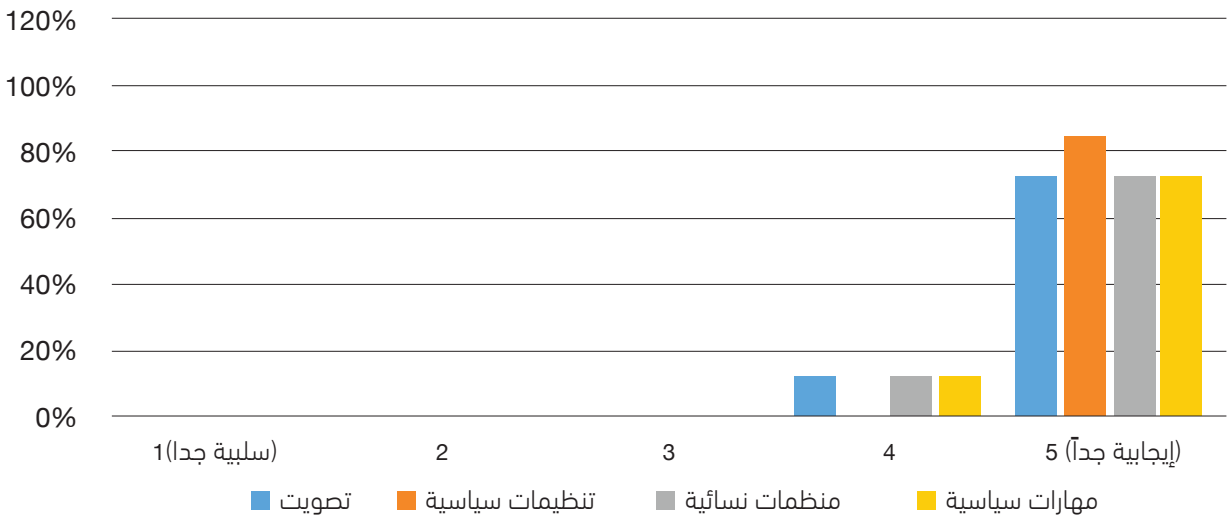

عدد الحلفاء وأصحاب المصلحة الذين جرت مقابلتهم (المحور العمودي): 7

النتيجة (المحور الأفقي)

1= مواقف سلبيّة جدًّا

5= مواقف إيجابيّة جدًّا

أُجريت مقابلات أكثر مع الحلفاء بواسطة الأداة 4 مقارنة بتلك التي أجريت مع أصحاب المصلحة المستهدفين. شملت هذه المقابلات 6 أشخاص من الحلفاء وشخص واحد فقط من أصحاب المصلحة المستهدفين.

مع الأخذ بالاعتبار أن المعايير الرئيسة لاختيار الحلفاء هي "دعم الإنصاف القائم على النوع الإجتماعي في صنع القرار"، وأن الغالبية العظمى من أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلة بخاصة في لبنان هم من الحلفاء، أصبح من الواضح أن البيانات التي تمّ جمعها تبيّن أنه كان لمجمل الحلفاء مواقف إيجابية أو إيجابية جدًّا حول مشاركة المرأة في صنع القرار في القطاعات الخاصة والاقتصادية والسياسية.

النتائج التفصيلية للبنان

شملت الأداة 4 في لبنان 7 جهات معنية لا سيّما:

- 3 حلفاء وطنيّين
  - التجمّع النسائي الديمقراطي اللبناني - منظمة غير حكومية
  - تيار المستقبل - قسم النساء - حزب سياسي
  - الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة (LECORVAW) - منظمة نسائية
- حليفين محليين
  - جمعية شؤون المرأة اللبنانية - منظمة نسائية
  - منظمة قرنايل للنساء – منظمة نسائية
- حليف إقليمي
  - المعهد العربي لحقوق الإنسان (AIHR)- منظمة حقوق الإنسان
- صاحب المصلحة المستهدف
  - الكتائب – حزب سياسي

كما هو متوقع، وبما أنّه تمّ اختيار معظم أصحاب المصلحة الذين شملتهم المقابلات، من خلال الأداة 4 هم حلفاء، بسبب دعمها لمشاركة النساء، أعربت غالبيتها عن اتجاهات إيجابية في ما يتعلّق بصنع القرار للنساء في المجالين الخاص والاقتصادي، وكذلك في ما يتعلق بالمشاركة السياسية للنساء. وقد وافقت غالبية أصحاب المصلحة بشدة على الحلول الإيجابية ولم توافق بشدة على الأسئلة السلبية.

كانت الأسئلة الوحيدة التي أظهرت تنوّعًا في الإجابات هي تلك المتعلقة في المجال الخاص. فيما لم يوافق أحد أصحاب المصلحة على الفكرة التالية: "ينبغي احترام إرادة النساء عندما يعربن عن عدم رغبتهنّ بإنجاب أطفال آخرين"، ردّ أحد الأشخاص بـ"لا أعرف" عن سؤال يتعلق بالمجال الاقتصادي: "ينبغي على النساء التخلي عن الميراث إذا كان أشقائهنّ بحاجة إلى مال/ملكية/أرض". وفي ما يخصّ المجال السياسي أيضًا، وافق معظم المستطلعين بشدة على البيانات الأكثر إيجابية ولم يوافقوا بشدة على تلك الأكثر سلبية، باستثناء: "لدى النساء مهارات سياسية ممتازة - يستخدمنها دائمًا في حياتهنّ اليومية"، وهي فكرة لم يوافق عليها أحد من المشاركين.

أ)1 – المواقف إزاء مشاركة المرأة في صنع القرار في المجال الخاص والاقتصادي ما مدى موافقتك مع المرأة بشأن...		لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
هل توافق على مشاركة المرأة في صنع القرار في المجال الخاص والاقتصادي؟	يجب تشجيع الفتيات ليصبحن مستقلات ماديًا عند بلوغهنّ سن الرشد.				1	6	7
	يحق للمرأة الحصول على حساب مصرفي خاص بها.					7	7
	يحق للمرأة العمل خارج نطاق المنزل.				1	6	7
	يجب على المرأة التخلي عن حقها في الميراث في حال كان أشقاؤها بحاجة إلى المال أو الملكية أو قطعة الأرض.	4	2	1			7
	من واجب المرأة الاعتناء بأسرتها وعدم العمل.	4	3				7
هل توافق على مشاركة المرأة في صنع القرار في مجال العلاقات الخاصة أو الشخصية؟	يحق للمرأة اتخاذ القرار بشأن تعليم أولادها.				2	5	7
	يجب احترام إرادة المرأة بشأن رغبتها بعدم إنجاب مزيد من الأطفال.		1		1	5	7
	يجب على المرأة تنفيذ القرارات التي يتخذها الرجل بهدف تجنب المشاجرات.	4	3				7
	إنه لأمر جيد أن تقرر المرأة كيفية إنفاق المال المتعلق بالمعيشة				2	5	7

أ)2 - المواقف إزاء مشاركة المرأة في صنع القرار في المجال السياسي ما مدى موافقتك مع المرأة بشأن...		لا أوافق بشدة	لا أوافق	لا أعلم	أوافق	أوافق بشدة	المجموع
الحياة السياسية / الانتخاب؟	المشاركة في الانتخابات المحلية					6	6
	المشاركة في عملية التصويت ضمن المؤسسات المجتمعية					7	7
	المشاركة في الانتخابات الوطنية					7	7
	المشاركة في التصويت في المناسبات الأخرى ذات الصلة بالبلد					7	7

الحياة السياسية / منظمة سياسية	المرأة كعضو رسمي في منظمة سياسية أو حزب سياسي					7	7
	المرأة كمرشحة في الانتخابات الوطنية					7	6
	المرأة كرئيسة وزراء أو رئيسة للجمهورية					7	5
	المرأة تلقي خطابًا أمام مجموعة من الناس					7	5
	مشاركة المرأة بشكل فعال في نشاطات تابعة لحزب سياسي معيّن					7	6
	مشاركة امرأة بشكل سلبي في نشاطات تابعة لحزب سياسي معيّن	1	3			7	2
	المرأة كوزيرة					7	5
	المشاركة في مظاهرات في الشارع					7	7
	يجب تمثيل المرأة بشكل أفضل في البرلمان					7	7
الحياة السياسية / منظمات نسائية ومجتمعية	عضو رسمي (رئيسة) لإحدى منظمات المجتمع المدني					7	7
	المشاركة الفعالة في نشاطات إحدى منظمات المجتمع المدني أو المنظمات النسائية					7	7
	المشاركة غير الفعالة في نشاطات إحدى منظمات المجتمع المدني أو المنظمات النسائية	1	2			7	3
	المرأة كمرشحة في الانتخابات المحلية					7	6
الحياة السياسية / المهارات السياسية	يجب على المرأة أن تستشير زوجها بشأن الشخص الذي ستصوّت له	7				7	
	تمتلك المرأة مهارات سياسية ممتازة وتستخدمها طيلة الوقت في حياتها اليومية		2			7	2
	لا تملك المرأة القوة الكافية لترأس بلاد – يجب أن يتولّى رجلٌ بهذه المهمة.	5	2			7	
	طبيعة المرأة تفرض عليها الاهتمام بالمنزل والأطفال وعدم التعاطي بالشؤون السياسية	6	1			7	

الهدف المقترح

بالإضافة إلى اقتراح هدف، في هذه الحالة يجب اقتراح زيادة عدد أصحاب المصلحة للمشاركة في المشروع من خلال العدة 3 ومنح العدة 4 لعدد أكبر من الشركاء وأصحاب المصلحة المستهدفين، بما في ذلك تلك التي تم تحديدها من قبل (راجع الفصل 6.2: توصيات بشأن المراقبة والتقييم - انظر فهارس الموارد البشرية، الأداة 3 و4 و5).

نتيجة 3 – المؤشر رقم 1: التعلم الإقليمي

النتيجة رقم3: تحسين التعاون والقدرات على صعيد الشركاء في المشروع وأعضاء الاتحاد من خلال التعلم المشترك والأعمال المشتركة.

المؤشر رقم 1: دليل على تغيرات هامة وإيجابية (تتعارض مع الخط الأساسي) في استراتيجيات و/أو ممارسات الشركاء وأبرز أصحاب المصلحة المستهدفين بناءً على التعلم الإقليمي الذي توفره برامج تكافؤ الفرص، مع تسليط الضوء على المنظمات والتحالفات والشبكات النسائية.

تم تقييم قدرة صناع التغيير في الأساس (النتيجة رقم3 – المؤشر رقم 1) في الفقرة ب من العدة 1 (المخصصة لصناع التغيير فقط). في هذا الجزء من الاستمارة، تم تحديد ثلاثة مجموعات من الأسئلة:

ب 1: المعرفة بشأن مفهوم النوع الاجتماعي وحقوق المرأة
ب 2: اكتساب مهارات المناصرة
ب 3: الالتزام بمنهجية المشروع.

تم تقييم قدرات الشركاء في الأساس (النتيجة رقم3 – المؤشر رقم 1) في العدة 5، قسم أ، حيث تم طرح الأسئلة بشأن:

-1 موقع المنظمة
-2 قدرة المنظمة بشأن المساواة في النوع الاجتماعي
-3 القدرة على المناصرة وممارسات بشأن: المجتمع والتوعية والمشاركة، مجموعات صنع القرار، والتأثير على صناع الرأي العام
-4 استراتيجيات المناصرة: بناء التحالفات مع المنظمات النسائية.

تم تعيين نقطة لكل إجابة حليف وفقًا للملاحظات التوجيهية للأداة 5 (في الملحق 3 – منهجية "لنا" الأساسية). وتم تسجيل جميع النقاط قسم "أصحاب المصالح" – الأداة 3، 4 و5.

يقدِّم هذا الفصل في القسم الأول تحليلًا لقدرة صناع التغيير وفي القسم الثاني قدرة الحلفاء.

ملخَّص عن أبرز نتائج تقييم قدرة صناع التغيير

B-1 المعرفة

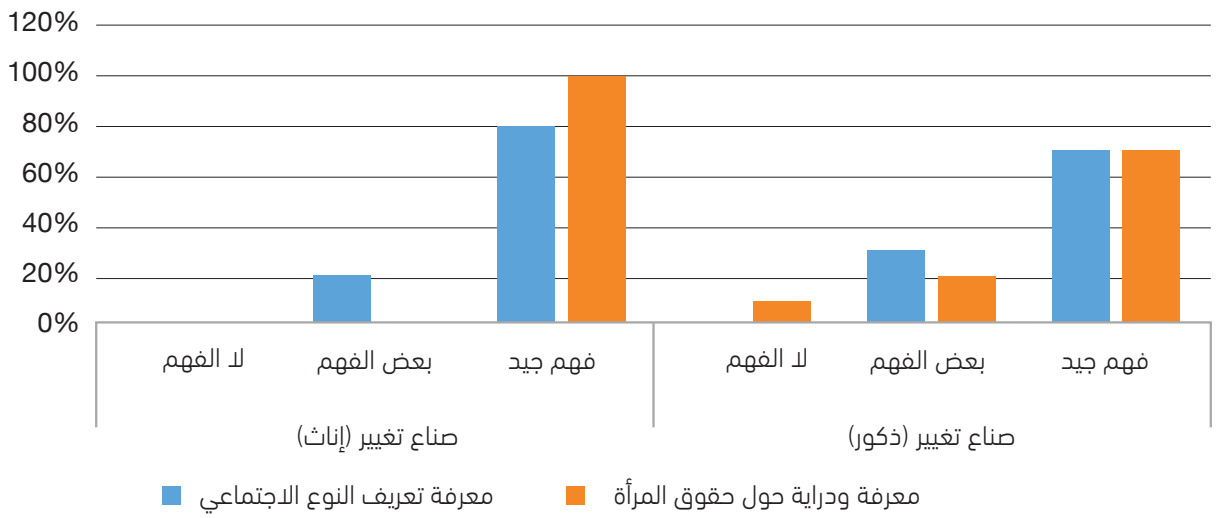

لنقاط

(0) = لا أعلم
(1) = لا يوجد فهم بشأن مفاهيم النوع الاجتماعي / معلومات محدودة جدًا بشأن حقوق المرأة
(2) = فهم قليل بشأن مفاهيم النوع الاجتماعي / بعض المعلومات بشأن حقوق المرأة
(3) = فهم جيد بشأن مفاهيم النوع الاجتماعي / معلومات جيدة بشأن حقوق المرأة

B-2 مهارات المناصرة

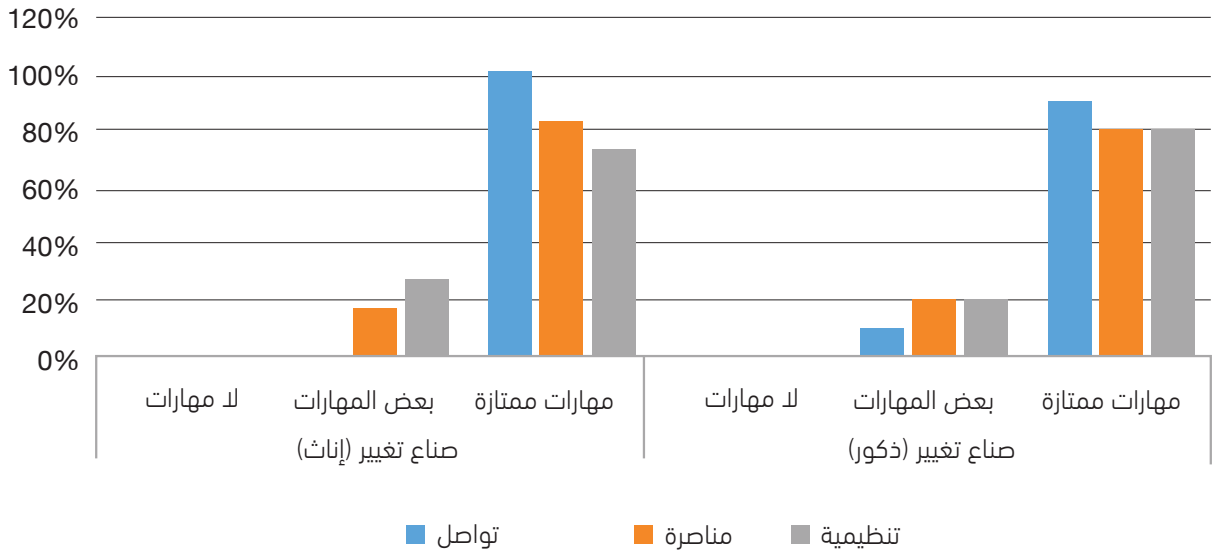

النقاط

(1) = لا يوجد مهارات أو يوجد مهارات محدودة جدًا

(2) = يوجد بعض المهارات

(3) = يوجد مهارات جيدة أو ممتازة

B-3 الالتزام بمنهجية المشروع

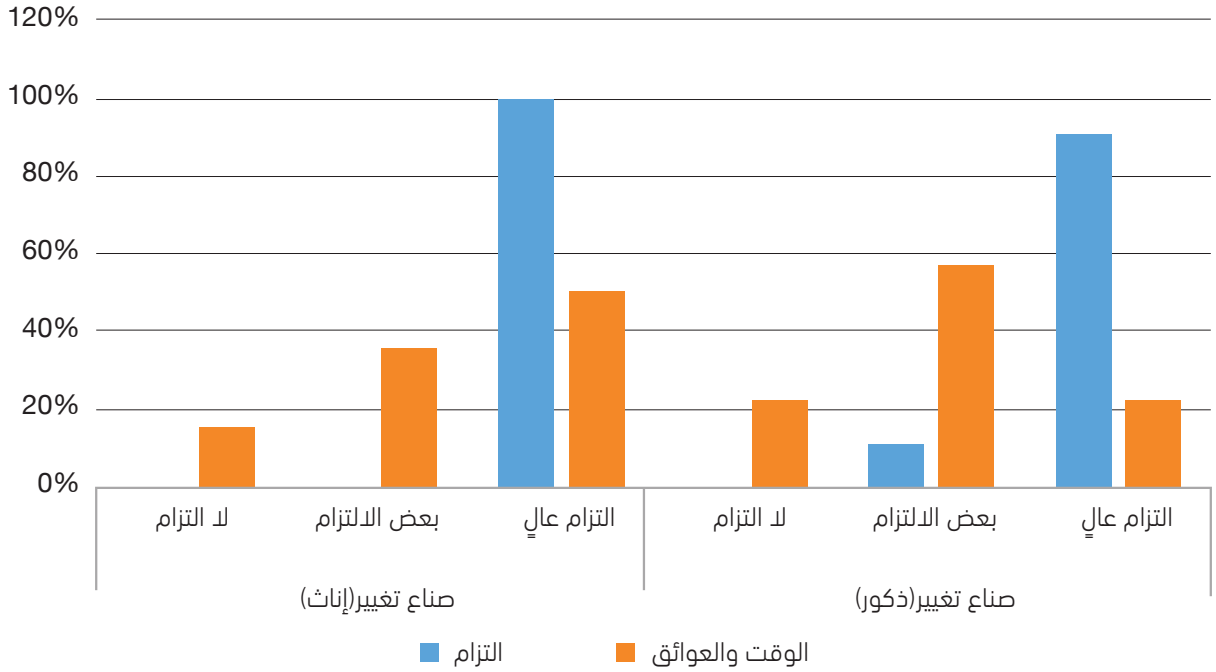

النقاط

(1) = لا يوجد التزام أو يوجد التزام محدود جدًا

(2) = يوجد التزام متوسط

(3) = يوجد مستوى عالٍ من الالتزام

بشكلٍ عام، يملك صانعات وصنّاع التغيير في لبنان قدرة أفضل من حيث فهم النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تظهر لدى صناع التغيير الذين يشملون النساء اللبنانيات قدرة جيدة من حيث معرفة المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة (85%). وعلى الرغم من ذلك، 30% منهن يعتبرن أن أدوار النوع الاجتماعي متجذّرة في الطبيعة و/أو التقاليد، ويعتقدن أنه يجب احترامهن لهذا السبب. ومن حيث مهارات وممارسات المناصرة، فجميعهن اعتبرنها إما جيدة أو ممتازة.
أظهر صناع القرار مستوى جيدًا من الالتزام بمنهجية المشروع من حيث توافر الوقت، ولكن بشكل عام، أعربوا أنهم لم يكونوا على استعداد لبذل جهود كبيرة لتخطي بعض العقبات المحددة التي تحد من الإنصاف القائم على النوع الاجتماعي خلال المنازعات مع المجتمع والأسرة.
يحتاج جميع صناع التغيير إلى حدٍّ ما، لا سيما الرجال، إلى الدعم في بناء العلاقات مع المنظمات والائتلافات النسائية.

موجز عن أبرز النتائج – تقييم قدرة الحلفاء

إنَّ عينة الحلفاء التي تم تقييم قدرتها لم تكن بالحجم المتوقع، كما سبق وذكرنا في الفصل 2.2.3. لهذا السبب، نوصي في هذا القسم بمواصلة توسيع شبكة الحلفاء وتقييم قدرتهم فور التحاقهم بالمشروع.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة، كما سبق وفعلنا في الفصل 2.2.3، إلى أن التقييم يستند كليًا على ما أعلنه الحلفاء مباشرة وتوثيق ما تم إعلانه (استراتيجيات، تقارير، توصيات متعلقة بالسياسة العامة، مواد وموارد بشأن النوع الاجتماعي، إلخ). ولكن بهدف تقييم قدرة الحلفاء بشكل سليم، يجب اجراء تقييمات تنظيمية فردية بشأن النوع الاجتماعي. ولهذا السبب، سنقترح في الفصل السادس على كل أن من أوكسفام وأبعاد اختيار المضي قدمًا في التقييم التنظيمي كما هو أو اجراء تقييم القدرة للحلفاء بشكل أكثر تفصيلًا، الأمر الذي ينطبق نفسه على الشركاء.
بشكل عام، إن قدرة الحلفاء جيدة، لكن يمكن تحديد نقاط ضعف فردية في القدرة التنظيمية حول النوع الاجتماعي، القدرة على المناصرة، أو العمل مع المنظمات النسائية.

في لبنان، يبدو أن الحلفاء الثلاثة الذين تم تقييمهم يتمتعون بدوائر انتخابية واسعة وقدرة تنظيمية جيدة من حيث النوع الاجتماعي. إن أول حليفين وطنيين هما منظمتان نسائيتان:RDFL (التجمع النسائي اللبناني الديمقراطي) و LECORVAM (المجلس اللبناني لمقاومة العنف ضد النساء(تسلّط أعمالهما الضوء بشكل أساسي على النساء ولا تشملان الرجال. لديهما نقاط ضعف من حيث نظام التحكم والتقييم في مشاريعهما وبرامجهما ومن حيث قدرة الضغط على صناع القرار والتي يمكن تعزيزها أثناء تنفيذ المشروع.
أما الحليف الوطني الثالث فهو قسم الشؤون النسائية التابع لحزب سياسي بارز وهو تيار المستقبل الذي يتمتع بنفوذ قوي على الصعيد السياسي، لا سيما الناخبين السنيين، ويمكنهم الاعتماد على دائرة انتخابية واسعة النطاق. يعتبر هذا الحليف فعالًا ومدربًا على القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي والمشاركة السياسية (من قبل التجمع النسائي اللبناني الديمقراطي). وهم أيضًا أصحاب عدد من وسائل الإعلام.

إنَّ مقرّ المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس، والذي يملك مكتبًا في بيروت، يعتبر منظمة ناشطة في تونس لها علاقاتها في لبنان ومصر والمغرب. وقد شاركت هذه المنظمة في الحركة التونسية لحقوق الإنسان التي أدّت إلى تحسينات في الدستور التونسي، غير أنها لا تملك القدرة من حيث تحليل النوع الاجتماعي وموارده، كما أنها لا تملك موارد كبيرة لكسب تأييد وسائل الإعلام. هذا ويملك جميع الحلفاء اللبنانيون علاقات جيدة مع الائتلافات النسائية.

الفصل الخامس: الدروس المستخلصة والتوصيات

الفصل الخامس: الدروس المستخلصة والتوصيات

الدروس المستخلصة والتوصيات حول تنفيذ المشروع

الإيديولوجية الذكورية، الأنظمة القبلية والطائفية ومشاركة المرأة في صنع القرار

لم تتحقّق بشكل كافٍ مشاركة المرأة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة.
إن النتيجة الأكثر وضوحًا التي تنبثق عن هذه الدراسة هي أن إيديولوجية "الشرف والعار" التي تفرض القيود الرئيسية أمام تمتّع المرأة بحقوقها في جميع مجالات الحياة، الخاص والاجتماعي والاقتصادي والسياسي، تشكّل أمرًا بالغ الأهمية في جميع السياقات.

حتى بين صنّاع التغيير الأكثر ليبرالية، الحلفاء من الرجال والنساء من ضمن المجتمعات التي تم اختيارها لإجراء هذه الدراسة، وحتى عندما تمت إزالة العديد من العقبات القانونية والاقتصادية التي تحول دون تطبيق حقوق المرأة، حظي البيان التالي "يجب على المرأة الاهتمام بسمعتها لأنه بالنسبة للمرأة، السمعة هي أهم شيء/شيء في غاية الأهمية" بإجماع أكثرية الآراء.

ويعود السبب إلى أن "سمعة" المرأة مرتبطة بشكل وثيق بشرف الأسرة، حيث تشكّل الأسرة الوحدة الرئيسية للسلطة. وتفرض الأسرة قواعد اجتماعية صارمة بهدف ضمان عدم قيام عوامل خارجية بانتهاكها والتي لا تتغلغل بها التقاليد الخارجية التي من شأنها أن تشكل خطرًا على ممارسة السلطة التي يتمتّع بها بشكلٍ تقليدي الرجال في الأسرة. من هنا، ترتبط سمعة الأسرة أو القبيلة أو الحي أو البلدة أو في بعض الأحيان الفصائل السياسية، ارتباطًا وثيقًا بسلوك المرأة، لا سيما الشابات والعازبات. في ظل هذه السياقات، يُعتبر سلوك المرأة مرتبطًا بشكل أساسي بحياتها الجنسية وقدرتها الإنجابية. وضمن الشريحة الاجتماعية القوية التي تمثّلها الأسرة، يضمن سلوك المرأة الملائم أصالة النسب والهوية الاجتماعية؛ فالتحكم بقوة المرأة الإنجابية يُعتبر أمرًا ضروريًا لضمان استمرارية الحياة والنسب، وغالبًا ما يرتبط هذا الأخير بالمصالح السياسية والاقتصادية والقبلية التي يتحكّم بها الرجال. فسلوك المرأة يجسّد شرف الأسرة أو العكس بالعكس، وبالتالي فإنّ حماية جسد المرأة يعني حماية شرف الأسرة. وغالبًا ما تقوم المرأة نفسها وعن كامل وعي بتقبّل هذه المعايير والسلوكيات بنسبٍ مختلفة.

عادةً ما تغلب على أنظمة القبائل في الشرق الأوسط الإيديولوجية الذكورية التي ترى في الرجل مالكًا للسلطة والشرف ووصيًا عليهما، وتحصر دور المرأة ضمن حدود المنزل والمجالات الخاصة، وبالتالي تحدّ بشكلٍ كبير من تمثيلها الاجتماعي والسياسي والمشاركة فيهما، بالإضافة إلى الصعيد المجتمعي. فالإيديولوجية الذكورية بالتالي مرتبطة بشكل صارم بأنظمة السلطة القبلية والطائفية التي يهيمن عليها الذكور. وهي تُستخدم كأداة لإبقاء السلطة في أيدي الجماعات القبلية والطائفية التي يهيمن عليها الذكور والتي تستخدم هذه الإيديولوجيا وتتلاعب بها في أوقات الصراع على السلطة أو عندما تصبح هيمنة مجموعة ما موضع تشكيك. في ظل هذه السياقات، غالبًا ما يستخدم الدين لدعم هذه الأنظمة التي يهيمن عليها الذكور. كما أنّ استخدام جسد المرأة في الصراعات على السلطة على أساس الهوية وعلى "ثقافة الشرف" المثيرة للجدل هو على كل حال واضحٌ بشكل خطير في الأحداث الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط حيث تتعرض النساء للتعذيب والاغتصاب والقتل كوسيلة لترهيب العائلات والمجتمعات.

ولأن الإيديولوجيات لديها القدرة على خلق وتعزيز حالات ملموسة جدًا على الأرض، تصبح للمعايير المفروضة على النساء، والتي تشكّل جزءًا من إيديولوجية "الشرف"، عواقب كبيرة جدًّا على إمكانية المرأة اتخاذ قرارات بشأن مسائل متعلقة بجسدها وحياتها في المجالات الخاصة والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعدد الأطفال الذي ترغب بإنجابه، والرجل الذي ترغب أن تتزوجه، والأشخاص الذين تود أن تقابلهم، والحصول على فرصتها بالعمل، وحقها في الميراث، ومشاركتها السياسية.

النضال في لبنان لأجل تحقيق التغيير

في هذا السياق الشرق أوسطي، حاولت المنظمات النسانية ومؤسسات المجتمع المدني إدخال التحسينات بهدف ضمان تمتع المرأة الكامل بحقوقها، كما حقّقت بعض التغييرات على صعيد التشريعات، فضلًا عن التقدم في مجاليّ التربية والاقتصاد.
غير أن هذه الانجازات لم تحقّق تغييرات حقيقية في مجال مشاركة المرأة في صنع القرار.

قامت بعض الدراسات (مثل تلك التي أجراها البنك الدولي،2013، والإنصاف من حيث النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) بتسليط الضوء على هيمنة الإيديولوجية الذكورية في السياق الشرق أوسطي، حتى عندما تم إزالة بعض العقبات. وهذه الإيديولوجية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بأنظمة السلطة أو الأنظمة السياسية القبلية والطائفية تعزز إقصاء المرأة عن صنع القرار في المجال الخاص والعام.

في لبنان، يمكن فقط للتشريعات التي لا تتعارض مع الدين أن تحصل على الموافقة (على سبيل المثال، تمت الموافقة على القانون المتعلق بالعنف القائم على الجنس ضمن إطار قانون الأسرة، بينما رُفض قانون الجنسية لأنه يمكن أن يؤثّر على النظام الطائفي ويزعزع توازنه). بالإضافة إلى ذلك، إنَّ التغييرات التي طرأت على وضع المرأة العلمي والاقتصادي لم تؤدِّ في الحقيقة إلى زيادة نسبة مشاركتها في صنع القرار، لا سيما في المجال السياسي. وبالتالي، تبقى المرأة محدودة للغاية بإيديولوجية "الشرف والعار".
لذلك، في حين أنه يجب حتمًا مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق تحسينات على الصعيد التشريعي والتعليمي والاقتصادي وأنظمة الحماية، لا بدَّ أيضًا من إحداث تغييرات على صعيد الإيديولوجيات والمواقف وثقة المرأة بنفسها والممارسات اليومية.

مشروع "لنا"

يهدف مشروع "لنا" إلى تغيير النساء والرجال من تلقاء أنفسهم وتمكينهم من إحداث تغييرات جذرية في المجتمع.
ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تقضي المرحلة الأولى من مشروع "لنا"، ومدتها سنتين، بمواجهة هذه الحالة السائدة من اخلال اعتماد مقاربة تركز على التغييرات الفردية التدريجية على صعيد المواقف وثقة المرأة بنفسها وصناع القرار وقدرة الحلفاء. وستنتقل هذه التغييرات إلى أفراد آخرين من خلال نوع من تأثير "كرة الثلج" بطريقة تؤدي إلى خلق شبكة من الأشخاص، متحدين ضمن إطار ائتلاف، والذين سيتمكنون في مرحلة ثانية من خلق تحرك قادر على إحداث التغييرات على صعيد مشاركة المرأة.
الخطوات التي تشتمل عليها المرحلة الأولى هي:

-1 بناء أسس لصانعات وصنّاع التغيير والعمل على زيادة المواقف الإيجابية والثقة بالنفس (عند النساء فقط)، زيادة القدرة على المشاركة والشروع في العمل وزيادة القدرة على المناصرة عن النوع الاجتماعي (النتائج 2 و 3 والأنشطة ذات الصلة)
-2 إشراك عدد كبير من الرجال والنساء من المجتمعات ودعمهم لزيادة اهتمامهم أو دعم مشاركة المرأة السياسية، وتحسين التقييم الذاتي للمرأة ودورها (النتيجة رقم 1، الهدف المحدَّد والأنشطة ذات الصلة)
-3 إشراك عدد كبير من أصحاب المصلحة وبناء تحالف يشمل صناع التغيير (النتيجة رقم 3 والأنشطة ذات الصلة). وخاصة:
- الاستمرار في تحديد صناع الرأي العام وصناع القرار (المعارضون، أصحاب المصلحة المستهدفين والحلفاء)
- تحسين مواقف الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين
- زيادة قدرة صناع القرار والحلفاء من حيث المناصرة المتعلقة بالنوع الاجتماعي
- بناء تحالف بين صناع التغيير والحلفاء
- العمل على تبديل رأي المعارضين

من الواضح أنه لن يكون من الممكن تطبيق هذه الأنشطة وتحقيق هذه النتائج من دون مواجهة الإيديولوجية الذكورية أولًا، في مرحلةٍ ما، والتشكيك بها، وربطها بأنظمة السلطة القبلية والطائفية، واعتبارها عاملًا أساسيًا في إقصاء المرأة عن صنع القرار. ومن الممكن جدًّا أن يؤدي ذلك إلى خلق ردود أفعال يجب على مناصري حقوق المرأة أن يتعاملوا معها بدقة.

في هذا الاستنتاج، نسلط الضوء على الجوانب الرئيسية التي تحدِّد موقف أصحاب المصلحة في مشروع "لنا" فيما يتعلق بصنع القرار لدى المرأة في لبنان في هذا الوقت، ونقدِّم بعض التوصيات التي قد تدعم عملية التخطيط للأنشطة واختيار استراتيجيات التنفيذ، مع الأخذ في الاعتبار السياق الذي سيتم في إطاره تنفيذ مشروع "لنا" ونظرية التغيير المرتبطة به.

لدروس المستخلصة والتوصيات للبنان

يتميَّز لبنان بالتناقض الحادّ بين التقدم الملحوظ الذي تحرزه المرأة في العديد من المجالات من جهة وديمومة وتغلغل أنظمة السلطة الطائفية والإيديولوجية الذكورية من جهة أخرى، مما يعيق مشاركة المرأة في صنع القرار، لا سيما في المجالات العامة والسياسية (مؤشرات الأهداف العامة).

تُظهر هذه الدراسة كيفية تأثر جميع صناع القرار، أفراد المجتمع من رجال ونساء بالإضافة إلى الجهات المعنية، بهذا النظام وفي حال ضرورة حدوث تغيير، يجب دعمهم في مواجهة مسائل مثيرة للجدل على أساس هذا الوضع.

صانعات التغيير والحلفاء

في هذا السياق، تملك النساء الصانعات للقرار مستويات عالية من التعليم والوظائف (الفصل الثالث) وتحكم جيد بحياتهنَّ، كما يظهرن مستويات عالية من المواقف الإيجابية والثقة بالنفس (النتيجة رقم 1 – المؤشر رقم 1)، والمشاركة واتخاذ المبادرات (مؤشر الهدف المحدَّد 1) وقدرة مناصرة جيدة من حيث النوع الاجتماعي (النتيجة رقم 3 – المؤشر رقم 1)، بينما يدركن تمامًا في الوقت نفسه أن مشاركتهنَّ في المجال السياسي محدودة جدًّا بأنظمة السلطة السائدة والإيديولوجيات المرتبطة بها. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، من المثير للاهتمام الإشارة إلى عدد صانعات التغيير اللواتي رفضن الإجابة عن السؤال الذي يتناول الانتماء الديني (الفصل الثالث).

وكما هو الحال بالنسبة للنساء اللبنانيات المستهدفات، ممثلات عن ستة حلفاء وممثلة عن جهة معنية مستهدفة واحدة اللواتي شاركن في هذه الدراسة، فهن يدركن تمامًا الآليات الكامنة وراء عدم الإنصاف بشأن حقوق المرأة في لبنان ويملكن مواقف إيجابية جدًّا بشأن زيادة نسبة صنع القرار لدى المرأة في جميع مجالات الحياة ، بالإضافة إلى نقاط الضعف في الحركة النسائية (الاختلافات في الاستراتيجيات، المنافسة للحصول على التمويل، إلخ). فضلًا عن ذلك، يبدو أن الحلفاء الخمسة الذين شملهم الاستطلاع يملكون قدرة جيدة على المناصرة من حيث النوع الاجتماعي، لكنهم بحاجةٍ إلى الدعم من أجل تحديد استراتيجيات أفضل أو استراتيجيات جديدة للتعامل بشكل خاص مع صناع القرار. ولكن تجدر الإشارة إلى ضرورة بذل جهود أكبر بهدف اختيار نوع وعدد حلفاء أكثر ملاءمة في لبنان (نتيجة 3 من المؤشرات).

التوصيات:

- الاستمرار في توظيف صانعات القرار من خلال استخدام معايير الاختيار الخاصة بالمشروع (نساء من مواقع مشاريع مختلفة، اللواتي يملكن بعض الخبرة أو الاهتمام بالأنشطة المجتمعية والمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، إلخ). كما من الممكن أيضًا زيادة عدد الرجال المشاركين بشكل بسيط (مع الأخذ في الاعتبار تفوق عدد النساء على عدد الرجال في لبنان)
- تحديد الاحتياجات الخاصة لبناء القدرة لدى صناع القرار والحلفاء، لا سيما من حيث تحديد الاستراتيجيات وعمل الائتلافات
- الاستمرار في توسيع نطاق الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين (انظر أيضًا أدناه)
- تحديد الثغرات المتعلقة في القدرة والمساهمة في سدِّها (انظر أيضًا أدناه)

بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن هؤلاء الذين يُعتبرون عوامل التغيير الأساسية في مشروع "لنا" في لبنان، أي صانعات للتغيير والحلفاء، هم بغاية النضج من حيث تحليل السياق الذي يعيشون فيه وفهمه. وبالتالي، لا يوجد حاجة مع هؤلاء الأشخاص إلى عقد دورات حول التوعية وبناء قدرة قوية. ويبدو أن كل من صانعات التغيير والحلفاء على أتم استعداد للتعامل مع الأمور التالية ومناقشتها:

- المسائل الأكثر عمقًا والأكثر إثارة للجدل والتي تشكّل التحديات الأساسية التي تحدّ من مشاركة المرأة في الحياة السياسية،
- دور الطائفية والنظام الذكوري وكيفية تأثيرهما على وحدة حركة حقوق المرأة،
- مسائل استراتيجية (مقاربة تصادمية / غير تصادمية للمعارضين الدينيين / السياسيين)،
- مسائل عملية من شأنها أن توفر استراتيجيات فعالة لعملهم وأن تحدّ من المنافسة السلبية للحصول على التمويل.

نساء من أجل المجتمع

على صعيد لبنان، تتمتع نساء المجتمع المستهدف بمستويات جيدة – أدنى بقليل من مستوى النساء اللبنانيات الصانعات للتغيير – من التعليم والتوظيف (راجع الفصل الثالث) وتحكم جيد بحياتهنّ. يمكنهنّ أن يقيمنّ بشكل إيجابي دورهنّ في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة، وفي الوقت نفسه، لا يتردّدن في تحديد التحكم القوي المفروض عليهنّ في المجال العام من خلال مسألة "السمعة" (مؤشر الهدف الخاص 1). ويربطن اهتمامهنّ المتدني بالمشاركة السياسية في المجال السياسي بالقيود التي تفرضها أنظمة السلطة السائدة والتي تقوم بإقصائهنّ عن المشاركة (النتيجة رقم 1 – المؤشر رقم 2).

ولا بدَّ من الإشارة أنه في البداية تم اختيار أعضاء المجتمع من النساء اللواتي يملكن خصائص مشابهة كثيرًا لتلك التي تملكها صانعات التغيير (لا سيما من حيث الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالأنشطة والنوع الاجتماعي)، ولكن يبدو أنّه تم اجراء تصحيح بسيط على هذا الاتجاه عند القيام بالتحديد النهائي للنساء اللواتي يشملهنّ الاستطلاع.

التوصيات:

- الاستمرار في اختيارهنّ من بين النساء اللواتي ليس لديهنّ إلمام كبير بعد بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي وأنشطة المناصرة، وبالتالي اللواتي يملكن خصائص مختلفة عن تلك التي تملكها صناعات التغيير، لا سيما من حيث النشاطات الاجتماعية والفوارق القائمة على النوع الاجتماعي (الأمر الذي يختلف عن ما جرى في البداية).
- توفير بعض التدريبات الأساسية حول التوعية بشأن النوع الاجتماعي، لا سيما لتلك اللواتي لم يسبق لهنّ أن شاركن في مسائل ذات الصلة أو شاركن بشكل محدود.
- إجراء تقييم لتحديد الاحتياجات الخاصة ببناء القدرة على المناصرة.

صناع التغيير وأعضاء المجتمع من الرجال

يُظهر صناع القرار وأعضاء المجتمع من الرجال معارضة كبيرة نوعًا ما في مواقفهم إزاء زيادة نسبة مشاركة المرأة في صنع القرار في مختلف مجالات الحياة، لا سيما في المجال السياسي. وتنبثق هذه المعارضة بشكل أساسي من الدين والتقاليد (النتيجة رقم 1 – المؤشر رقم 1). غير أنهم يملكون مستويات جيدة من المشاركة على الصعيد المجتمعي كما في المجال السياسي (وفي الواقع أكثر من نساء المجتمع) (مؤشر الهدف المحدَّد 3). يفهمون بشكل جيد المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة، ويقيِّمون بشكل إيجابي قدرتهم على المناصرة، ولكن يوجد بعض نقاط الضعف في بعض المجالات المحددة، كتلك المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي وتأسيس العلاقات مع الائتلافات النسائية (النتيجة رقم 3 – المؤشر رقم 1).

التوصيات

توصي الـAT بتوفير تدريبات كبيرة الحجم حول التوعية وبناء القدرة بشأن المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي وحقوق المرأة ومشاركة المرأة السياسية وتجنيد صناع القرار وأعضاء المجتمع من الرجال قبل التمكن من معالجة ومناقشة الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى التمييز ضد المرأة (الإيديولوجيات وأنظمة السلطة).

كما يجب إجراء تقييم لتحديد الاحتياجات والقدرة من أجل تحديد نقاط ضعفها من حيث مهارات المناصرة.

أصحاب المصلحة

كما هو بارز في الفصلين الثاني والثالث، كانت أصحاب المصلحة التي شملتها هذه الدراسة أقلّ من العدد المخطَّط له، غير أنه من الممكن اختصار أبرز النتائج. كما هو متوقع، أظهر الحلفاء الستّ وصاحب المصلحة المستهدف الذي شمله هذا الاستطلاع بشأن مشاركة المرأة في صنع القرار في مختلف المجالات بما في ذلك المجال السياسي، موقفًا إيجابيًا جدًا، ويرجع ذلك إلى أنهم يضمون منظمات نسائية ومنظمات حقوق الإنسان والأقسام النسائية التابعة لأحزاب سياسية (النتيجة رقم 2 – المؤشر رقم 3).

كما أظهر ثلاثة حلفاء وطنيين وحليف إقليمي واحد في لبنان قدرة جيدة من حيث مناصرة النوع الاجتماعي، مع وجود لبعض الثغرات التي يمكن أن يتم تحديدها بشكل أفضل وسدها خلال تنفيذ المشروع (النتيجة رقم 3 – المؤشر رقم 1).

تم العثور على المعارضين بشكل أساسي ضمن الأحزاب السياسية المتطرفة دينيًّا، كما هو مذكور في قسم تقييم المخاطر (الفصل الخامس).

التوصيات

- الاستمرار في تحديد أصحاب المصلحة في مناطق مختلفة من المجتمع (على سبيل المثال في النقابات، إلخ. – راجع الفصل الثالث وأصحاب المصلحة – الأدوات 3،4 و 5).
- إشراك الحلفاء وأصحاب المصلحة المستهدفين في أنشطة المشاريع وفي الوقت نفسه توفير الدعم للاحتياجات الخاصة ببناء القدرة.
- مناقشة وتحديد الاستراتيجيات (التصادمية وغير التصادمية) للتعامل مع المعارضين الرئيسيين.